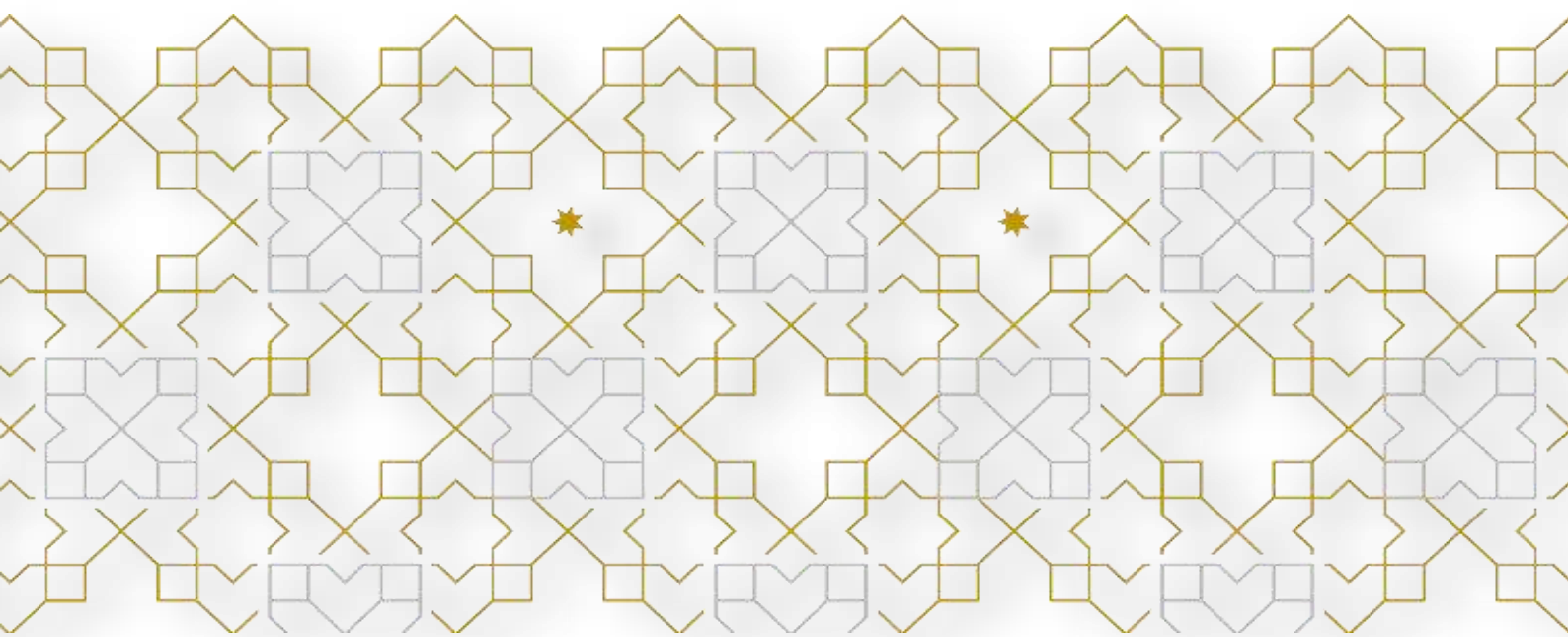


تقرير الاستقرار المالي 2025

دائرة الاستقرار المالي



يأتي إصدار تقرير الاستقرار المالي لعام 2025 استمراراً لجهود البنك المركزي الأردني في تقديم تقييم شامل لوضع القطاع المالي والاقتصاد الكلي في المملكة، مع تحليل المخاطر والفرص التي قد تؤثر على استقرار النظام المالي بشكل عام في المملكة. وبموجب القانون المعدل لقانون البنك المركزي لسنة 2016؛ فقد تم توسيع أهداف البنك المركزي وذلك بالنص بشكل صريح على أن من أهداف البنك المركزي المحافظة على الاستقرار النقدي في المملكة، وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة. ويقصد بالاستقرار المالي تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على مواجهة المخاطر والحد من أي اختلالات هيكلية.

لقد حافظ الاقتصاد العالمي على أداء متوازن نسبياً خلال مرحلة السيطرة على التضخم في الفترة 2022-2024، حيث نجح في احتواء الضغوط التضخمية، والعودة بالتضخم إلى مستويات قريبة من المستويات المستهدفة، دون تأثير كبير على النمو الاقتصادي العالمي، إلا أن تصاعد التوترات الجيوسياسية في عامي 2025 و 2026 أدى إلى عودة نسبية للضغوط التضخمية وزادت التوقعات بانخفاض النمو العالمي لأن الاضطرابات لم تقتصر على منطقة النزاع فحسب، بل امتدت عبر سلاسل التوريد العالمية.

حيث تشير توقعات صندوق النقد الدولي في شهر تموز 2026 إلى انخفاض نمو الاقتصاد العالمي حيث سيسجل 3.0% و 3.4% خلال عامي 2026 و 2027 على التوالي، وهو ما يمثل انخفاضاً عن التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في شهر نيسان 2026 بـ 0.1 نقطة مئوية لعام 2026 فيما زادت التوقعات لعام 2027 بمقدار 0.2 نقطة مئوية.

أما بالنسبة للاقتصاد الأردني، فقد أظهر خلال عام 2025 مرونة وقدرة عالية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، على الرغم من تصاعد حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، إذ سجل الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة 2.8% في عام 2025 مقارنة مع نمو نسبته 2.6% في عام 2024، وتشير توقعات البنك المركزي إلى استمرار نمو الاقتصاد الوطني خلال عامي 2026 و 2027 مع توقع تسجيل نمو نسبته 2.7% و 3.1% على التوالي. هذا فضلاً عن قوة الاستقرار النقدي في المملكة مدفوعاً بارتفاع الإحتياطيات من العملة الأجنبية ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة.

يتمتع القطاع المصرفي والمالي في الأردن بالصلابة والمتانة والقدرة العالية على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة، وذلك بفضل تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال ومستويات مريحة من السيولة والربحية، بالإضافة إلى الرقابة المصرفية الحصيفة التي يمارسها البنك المركزي وتطبيقه لأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

هذا، وسيستمر البنك المركزي بتطوير هذا التقرير آخذاً بالاعتبار تطورات المخاطر على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بهدف تعزيز أركان الاستقرار المالي في المملكة. علماً بأن التقرير منشور على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني www.cbj.gov.jo.

المحافظ

د. عادل الشركس

الاستقرار المالي العالمي:

حافظ الاستقرار المالي العالمي على
مستواه رغم التوترات الجيوسياسية

تصاعد التوترات الجيوسياسية أدى إلى
خفض توقعات النمو العالمي

سيشهد العالم نمواً اقتصادياً بنسبة
3.0% و3.4% لعامي 2026
و2027 على التوالي

حافظ الاستقرار المالي العالمي على مستواه رغم التوترات الجيوسياسية العالمية إلا أن التوقعات المستقبلية تشير إلى انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة هذه التوترات وارتفاع مستوى عدم اليقين والسياسات العالمية غير الواضحة. وقد أشار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر نيسان 2026 أن تآكل دور المؤسسات بما في ذلك استقلالية البنوك المركزية ومصادقية السياسات النقدية قد يؤدي إلى رفع توقعات التضخم وإلى ارتفاع طويل الأمد في أسعار الفائدة. كما أشار إلى أنه يمكن للاستثمار المرتبط بالذكاء الاصطناعي أن يعزز النشاط الاقتصادي، ويتحول في النهاية إلى نمو مستدام إذا تبنيه بشكل أسرع إلى مكاسب قوية في الإنتاجية وزيادة ديناميكية الأعمال، كما يمكن دعم النشاط الاقتصادي من خلال تجديد الإصلاحات الهيكلية واستمرار تخفيف التوترات التجارية.

لقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي في عام 2025 نمواً مقداره 3.5% مساوٍ لما تحقق خلال عام 2024، فيما تشير التوقعات المستقبلية إلى انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة التوترات الجيوسياسية وارتفاع مستوى عدم اليقين والسياسات العالمية غير الواضحة، حيث تشير توقعات صندوق النقد الدولي في شهر تموز 2026 إلى انخفاض نمو الاقتصاد العالمي حيث سيسجل 3.0% و3.4% خلال عامي 2026 و2027 على التوالي، وهو ما يمثل انخفاضاً عن التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في شهر نيسان 2026 بـ 0.1 نقطة مئوية لعام 2026 فيما زادت التوقعات لعام 2027 بمقدار 0.2 نقطة مئوية.

الاقتصاد الأردني:

الاقتصاد الأردني يُظهر مرونة عالية
بالرغم من التحديات الخارجية الكبيرة
وتزايد حالات عدم اليقين

بالنسبة للاقتصاد الأردني، فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي في عام 2025 إلى 2.8% مقابل 2.6% في عام 2024، وجاء هذا الارتفاع بالنمو نتيجة مرونة الاقتصاد الأردني ومنعته اتجاه الأزمات والتحديات الخارجية سواء أكانت عالمية أم إقليمية، وكانت السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي الأردني المحرك الرئيسي لهذه المرونة والصلابة. أما بخصوص التقديرات المستقبلية، فإنه وحسب تقديرات البنك المركزي الأردني فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في الأردن لعامي 2026 و2027 نحو 2.7% و3.1% على التوالي.

حافظ الاستقرار المالي في المملكة
على مستواه مندفعاً بالسياسات
الاقتصادية الحصيفة رغم التحديات

أظهر الاقتصاد الأردني مستوى عالٍ من الصمود والمنعة في مواجهة الصدمات الخارجية رغم الظروف التي مر بها الأردن والعالم بسبب التوترات الجيوسياسية على مستوى المنطقة والعالم، حيث أن سياسات الأردن النقدية والمالية الحصيفة حافظت على الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي، وعلى استمرار قدرة الأردن في الوصول إلى الأسواق الدولية، حيث انعكست هذه الإجراءات إيجاباً على ارتفاع الاحتياطيات من العملة الأجنبية ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة، وسلامة الجهاز المصرفي، واحتواء التضخم رغم ضغوط الأسعار العالمية، وقد توجت هذه الإنجازات بقيام وكالة موديز برفع التصنيف الائتماني للأردن إلى Ba3 مع نظرة مستقبلية مستقرة.

القطاع المصرفي في الأردن:

رغم التوترات الجيوسياسية التي مر بها الأردن والمنطقة والعالم، إلا أن الجهاز المصرفي الأردني استطاع أن يحافظ على سلامة ومتانة أوضاعه المالية والإدارية، وقد شهد عام 2025 استقراراً في معظم النسب والمؤشرات المالية للقطاع المصرفي مقارنة مع عام 2024 وفيما يلي أهم التطورات على النسب والمؤشرات المالية للبنوك:

• كفاية رأس المال:

يتمتع الجهاز المصرفي في الأردن بنسبة كفاية رأسمال مرتفعة، حيث تراوحت النسبة للجهاز المصرفي في الأردن ما بين 17% و21% خلال الأعوام (2007-2024)، وهي بشكل عام أعلى وبهامش كبير من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة 12% والنسبة المحددة من لجنة بازل والبالغة 10.5%، هذا وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.8% في نهاية عام 2025، وبالتالي فهي أعلى وبهامش كبير من الحد الأدنى المطلوب من البنوك والبالغ 12%.

• نوعية الأصول:

انخفضت نسبة الديون غير العاملة بشكل طفيف في نهاية عام 2025 إلى 5.5% مقابل 5.6% في نهاية عام 2024، وهذا يدل على أنه وبالرغم من الحروب والتوترات الجيوسياسية في المنطقة، إلا أن النسبة حافظت تقريباً على نفس المستوى مما يدل على تمتع البنوك الأردنية بمستوى ممتاز من نوعية الأصول.

أما فيما يخص نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (نسبة التغطية) فقد ارتفعت في نهاية عام 2025 إلى حوالي 75.7% مقابل 74.5% في نهاية عام 2024، وهذا يعني أن أكثر من ثلاثة أرباع الديون غير العاملة لدى البنوك مغطاة بمخصصات، مما يدل على كفاية حجم المخصصات المقطوعة من قبل البنوك لمواجهة مخاطر الائتمان.

• السيولة:

يتمتع الجهاز المصرفي الأردني بسيولة آمنة حيث تدل النسب الخاصة بالسيولة في نهاية عام 2025 بأن وضع السيولة لدى الجهاز المصرفي يعتبر جيداً وأمناً، حيث ارتفعت نسبة السيولة القانونية في نهاية عام 2025 إلى ما قيمته 148.4% مقابل 144.7% في نهاية عام 2024، وهي أعلى وبهامش مريح من الحد الأدنى المطبق من قبل البنك المركزي على البنوك والبالغ 100%.

• الربحية:

شهد عام 2025 استقراراً نسبياً في ربحية البنوك حيث بلغ صافي أرباح البنوك العاملة في الأردن بعد الضريبة في عام 2025 حوالي 684 مليون دينار مقابل 689 مليون دينار في عام 2024 بانخفاض بسيط بلغ 5 مليون دينار ونسبة 0.8% فقط. وبلغ معدل العائد على الموجودات 1% في نهاية عام 2025 مقارنة مع ما نسبته 1.1% في نهاية عام 2024.

تحسن أو استقرار معظم النسب
والمؤشرات المالية للبنوك

17.8% نسبة كفاية رأس المال
للقطاع المصرفي الأردني وهي أعلى
وبهامش كبير من الحد الأدنى
المطلوب من البنوك والبالغ 12%

انخفضت نسبة الديون غير العاملة
لدى البنوك إلى 5.5% في نهاية عام
2025، 75.7% منها مغطاة
بمخصصات

يتمتع الجهاز المصرفي الأردني
بمستويات سيولة آمنة وهي أعلى من
الحدود المطلوبة في التعليمات

استقرار في صافي أرباح البنوك العاملة
في المملكة

التركز في القطاع المصرفي:

فيما يخص الحصة السوقية للبنوك (التركز) فقد شكلت موجودات أكبر خمسة بنوك من أصل 20 بنكاً ما نسبته 55.9% من إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2025 مقابل 59.6% في نهاية عام 2006، مما يعكس انخفاض مستوى التركيز وتحسن مستوى التنافسية في القطاع المصرفي.

انخفاض مستوى التركيز وتحسن مستوى التنافسية في القطاع المصرفي

• نمو الائتمان:

نمت التسهيلات الائتمانية المباشرة في عام 2025 بما نسبته 3.7% لتصل إلى حوالي 35.7 مليار دينار مقابل نسبة نمو بلغت 4.2% في عام 2024. ومن الجدير ذكره أن إجمالي التسهيلات الائتمانية شكلت ما نسبته 81.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2025 مقابل 82.7% لعام 2024، حيث احتل الأردن المرتبة الثالثة بعد الإمارات وعمان بين إحدى عشر دولة عربية من حيث ارتفاع هذه النسبة، مما يدل على المساهمة الكبيرة للبنوك في التنمية الاقتصادية في الأردن.

3.7% نسبة نمو الائتمان الممنوح من قبل البنوك في عام 2025

• اختبارات الأوضاع الضاغطة:

بينت نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة على مستوى البيانات المالية لفروع البنوك في الأردن وعلى المستوى الموحد (فروع البنوك في الأردن والخارج والشركات التابعة داخل وخارج الأردن) التي تستخدم لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات أن الجهاز المصرفي الأردني قادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة، حيث تم وضع سيناريو افتراضي يتمثل باستمرار التحديات والتوترات الجيوسياسية في المنطقة والعالم وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، من خلال استمرار ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية مما قد يؤدي إلى تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالمتوقع وارتفاع مستوى التضخم. وإذا افترضنا ارتفاع أسعار الفائدة بدلاً من انخفاضها للحد من الضغوط التضخمية والحفاظ على جاذبية الدينار الأردني كعملة ادخارية، حيث بينت نتائج الاختبارات أن نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي على مستوى بيانات فروع البنوك في الأردن للأعوام 2026، 2027 و2028 ستبلغ 17.0%، 16.4% و15.8% على التوالي وذلك بافتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة، كما أن نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك على المستوى الموحد للأعوام 2026، 2027 و2028 ستبلغ 16.8%، 16.4% و16% على التوالي وذلك بافتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة؛ أي أنه بافتراض أشد السيناريوهات فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12% وأعلى من الحد الأدنى المحدد من لجنة بازل والبالغ 10.5% وبهامش مريح، وتعود هذه النتائج الإيجابية إلى تمتع القطاع المصرفي الأردني بمستويات مرتفعة من رأس المال ومستويات مريحة من السيولة والربحية.

نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة على مستوى البيانات المالية لفروع البنوك في الأردن وعلى المستوى الموحد بينت أن القطاع المصرفي في الأردن قادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال ومستويات مريحة من السيولة والربحية

• مؤشر الاستقرار المالي في الأردن:

تم تطوير هذا المؤشر في عام 2017 بعد دراسة العديد من التجارب الدولية في بناء مؤشر الاستقرار المالي الخاص بها، هذا وقد ارتفع مؤشر الاستقرار المالي من 0.54 في عام 2024 إلى 0.56 في عام 2025، وذلك على الرغم من الظروف المحيطة والأزمات الجيوسياسية وهو ارتفاع يدل على أن درجة استقرار النظام المالي في الأردن تعتبر ممتازة وفي تحسن مستمر، وذلك على الرغم من الظروف غير المسبقة التي أثرت على الأردن والمنطقة والعالم نتيجة

أظهر مؤشر الاستقرار المالي أن القطاع المصرفي في الأردن يتمتع بمستوى مرتفع من الاستقرار، وذلك على الرغم من الظروف غير المسبقة التي تؤثر على العالم بشكل عام والمنطقة بشكل خاص

الأزمات والتوترات الجيوسياسية، كما أن مؤشر استقرار القطاع المصرفي بالذات يظهر أن الأردن يتمتع بقطاع مصرفي سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة، حيث احتل الأردن المرتبة الأولى مقارنة مع 23 دولة أخرى قامت بتطوير مؤشرها باستخدام نفس المنهجية تقريباً المستخدمة من قبلنا.

قطاع الأفراد:

ارتفعت مديونية الأفراد لدى البنوك بشكل طفيف من 14 مليار دينار في نهاية عام 2024 إلى 14.2 مليار دينار في نهاية عام 2025 أي بنسبة نمو بلغت 1.3% مقارنةً مع نسبة نمو بلغت 5.4% في عام 2024.

نسبة الديون غير العاملة في محفظة قروض الأفراد أقل من النسبة العامة للديون غير العاملة لدى البنوك

أما بخصوص نسبة الديون غير العاملة في محفظة قروض الأفراد فقد بلغت 5.4% في نهاية عام 2025، وهي أقل من النسبة العامة للديون غير العاملة إلى إجمالي تسهيلات البنوك والبالغة 5.5% في نهاية عام 2025، مما يدل على أن نسبة التعثر في محفظة قروض الأفراد تعتبر منخفضة نسبياً وهذا له انعكاسات إيجابية على مستوى الاستقرار المالي في المملكة.

قطاع الشركات:

تحسن ملحوظ في أداء قطاع الشركات مدعوماً باستقرار نقدي ومالي وتحقيق الاقتصاد الوطني لمؤشرات إيجابية في العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية، مع بقاء مجموعة من التحديات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة والعالم

شهدت الشركات المساهمة العامة (المالية وغير المالية) تحسناً ملحوظاً في أدائها خلال الفترة الماضية، حيث بلغت أرباح الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان بعد الضريبة لعام 2025 والتي زودت البورصة ببياناتها المالية السنوية ما قيمته 2,348.3 مليون دينار مقارنةً مع 2,080.5 مليون دينار لعام 2024 أي بارتفاع نسبته 12.9%، علماً بأن ذلك كان مدعوماً باستقرار نقدي ومالي وتحقيق الاقتصاد الوطني لمؤشرات إيجابية في العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية، وقدرته على التعافي والتكيف في ظل التحديات والتوترات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة والعالم.

القطاع العقاري:

5.8 مليار دينار التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري وبما نسبته 16.3% من إجمالي تسهيلات البنوك

ارتفع حجم التداول في السوق العقاري الأردني في عام 2025 وبما نسبته 7% ليبلغ 7,180 مليون دينار على الرغم من تزايد التوترات الجيوسياسية في المنطقة، الأمر الذي يعكس مرونة نسبية في أداء القطاع العقاري ومؤشراً إيجابياً على قدرته على التكيف مع التحديات الاقتصادية المحلية والإقليمية.

وتجدر الإشارة إلى أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري لأغراض سكنية وتجارية بلغت 5.8 مليار دينار في نهاية عام 2025 مشكلةً ما نسبته 16.3% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك مقارنة مع 5.9 مليار دينار في نهاية عام 2024.

التمويل الأخضر وإدارة مخاطر تغير المناخ:

يواصل البنك المركزي الأردني تطبيق استراتيجية التمويل الأخضر (2023-2028) التي أطلقها في عام 2023

يواصل البنك المركزي الأردني تطبيق استراتيجية التمويل الأخضر (2023-2028) التي قام بإطلاقها بتاريخ 2023/11/13 حيث تم إطلاق هذه الاستراتيجية كجزء من جهود البنك المركزي لمواجهة مخاطر تغير المناخ، ومواكبة أحدث الممارسات في التمويل الأخضر الذي يُوجّه إلى الاستثمارات والمشاريع الصديقة للبيئة التي تقلل من آثار تغير المناخ على الاقتصاد الوطني، حيث بدأ البنك المركزي في عام 2022 بالتعاون مع البنك الدولي بالعمل على إعداد هذه الاستراتيجية بالتنسيق والشراكة مع القطاع المصرفي والمالي والأطراف ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص. هذا وتغطي هذه الاستراتيجية قطاع البنوك وشركات التأمين وشركات التمويل الأصغر، كما تمتاز هذه الاستراتيجية بأنها الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبحيث تكون نموذج يحتذى به من قبل الدول العربية الشقيقة.

تمتاز هذه الاستراتيجية بأنها الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

خارطة طريق لتمكين البنك المركزي والقطاع المصرفي والمالي من تعزيز التمويل الأخضر والحد من مخاطر تغير المناخ

وتعتبر هذه الاستراتيجية بمثابة خارطة طريق لتمكين البنك المركزي والقطاع المصرفي والمالي من تعزيز التمويل الأخضر والحد من مخاطر تغير المناخ، وتتمحور رؤية هذه الاستراتيجية في تحويل القطاع المصرفي والمالي في الأردن إلى قوة رائدة في مجال التمويل الأخضر وتحسين قدرته على مواجهة المخاطر البيئية والمناخية والتكيف معها، فضلاً عن تمكين الأردن من أن يصبح رائداً إقليمياً على صعيد التمويل المستدام.

إن إدارة مخاطر تغير المناخ تتطلب من السلطات الرقابية اتخاذ إجراءات استثنائية تشتمل على إدماج تلك المخاطر في سياساتها الرقابية والاحترازية، بما يسهم في توجيه البنوك والمؤسسات المالية نحو تضمينها في نماذج أعمالها وسياساتها الائتمانية والاستثمارية وسياسات إدارة المخاطر لديها، والتزامها بالإفصاح عن تلك المخاطر، وتمكينها في نفس الوقت من تعزيز التمويل الأخضر. وتتضمن هذه الاستراتيجية ثلاثة أهداف شاملة: (أ) تعزيز القدرات والحوكمة، وتفعيل الأنظمة، وتطبيق سياسات التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ، مما يؤدي إلى (ب) تحسين قدرة القطاع المالي على مواجهة المخاطر البيئية والمناخية (ج) وتعزيز التمويل الأخضر.

وبهذا الخصوص عمل البنك المركزي خلال الأعوام الماضية 2023-2025 والعام الحالي 2026 على تحقيق هذه الأهداف من خلال عدد من النتائج الوسيطة والتي تم الحديث عنها بالتفصيل في الفصل السابع من هذا التقرير، والتي تشمل ما يلي:

إصدار تعليمات الإفصاح والإبلاغ عن مخاطر المناخ رقم (2026/1)

إصدار تعليمات إدارة مخاطر المناخ رقم (2025/2)

تنفيذ برامج لبناء القدرات في مجال التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ

إجراء أول تقييم شامل لأثر مخاطر المناخ على القطاع المالي

إعداد التصنيف الأخضر الوطني الأردني ((Jordan National Green Taxonomy (JNGT)) بقيادة كل من البنك المركزي الأردني ووزارة البيئة والذي تم اعتماده والموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء المقرر بتاريخ 2026/2/5

كما تناول الفصل السابع بعض المفاهيم المرتبطة بالتمويل الأخضر والمستدام مثل: إطار القرض الأخضر (GREEN LOAN FRAMEWORK)، مبادئ القروض الخضراء GREEN LOANS PRINCIPLES، القروض المرتبطة بالاستدامة ومبادئها، القروض الاجتماعية ومبادئها، والاقتصاد الأزرق، والتمويل الأزرق.

الاشتغال المالي:

تولى البنك المركزي الأردني على مدار الأعوام الماضية الدور القيادي في مجال تعزيز الاشتغال المالي في المملكة ويسانده في ذلك شركاؤه من القطاعين العام والخاص لتحقيق الأهداف المنشودة. وقد اتبع البنك المركزي الأردني منذ إعداد وتطبيق الاستراتيجية الوطنية الأولى للاشتغال المالي (2018-2020) النهج التشاركي بين كافة الأطراف المعنية بحيث تم تحديد الأدوار والمسؤوليات بما يساهم في تعزيز الفهم المشترك وتنسيق وتوحيد وتأييد المبادرات والجهود في المملكة تحت مظلة واحدة مما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة والتوجيه الأمثل للموارد نحو القطاعات ذات الأولوية والفئات المستهدفة لتعزيز الاشتغال المالي في المملكة.

البنك المركزي الأردني يواصل تطبيق الاستراتيجية الثانية للاشتغال المالي للأعوام (2023-2028) والتي تتمحور رؤيتها في الوصول والاستخدام المسؤول والمستدام للمنتجات والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وبما يساهم في تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة

وانطلاقاً من رؤية البنك المركزي الأردني لتعزيز الاشتغال المالي في المملكة، وبما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمكين كافة فئات وشرائح المجتمع من الأفراد وقطاع الأعمال من الوصول للخدمات والمنتجات المالية الملائمة، كخدمات الدفع والتحويل والتمويل والادخار والتأمين من خلال المؤسسات المالية الرسمية وبكف معقولة، وبشكل يلبي احتياجاتهم ويساعدهم في تحسين مستوى معيشتهم بطريقة آمنة ومستدامة، أطلق البنك المركزي الأردني الاستراتيجية الوطنية الثانية للاشتغال المالي (2023-2028) في شهر آذار 2024 لتكون خارطة طريق لتعزيز الاشتغال

المالي في المملكة بما يضمن تسخير الوسائل الممكنة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وخلق الفرص للمستبعدين مالياً للانخراط بعجلة الإنتاج. تتسجم هذه الاستراتيجية مع رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2022 - 2033) والبرنامج التنفيذي الخاص بها - وذلك خلال الفترة الزمنية التي يتقاطعان بها - والتي تعد خارطة الطريق للاقتصاد الوطني على مدى السنوات العشر المقبلة، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية لتطوير قطاع الأسواق والخدمات المالية وتعزيز مساعي المملكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المنبثقة عن الأمم المتحدة لعام 2030.

40% الأقل دخلاً والمرأة والشباب واللاجئين والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي الفئات المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2023-2028)

يضم الإطار العام لهذه الاستراتيجية الفئات المستهدفة والركائز الأساسية والممكنات ذات الأولوية، حيث تم وضعها بما يتوافق مع أولويات الاشتغال المالي في المملكة ويعزز الاستخدام المسؤول والمستدام والشامل للخدمات المالية. حيث تستهدف الاستراتيجية الأفراد وقطاع الأعمال، خاصة أولئك المستبعدين مالياً، وعلى وجه الخصوص الفئات التالية: 40% الأقل دخلاً والمرأة والشباب واللاجئين والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

التمويل، والادخار، والتأمين، والدفع والتحويل أربعة ركائز أساسية للاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2023-2028)

تضم الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2023-2028) أربعة ركائز أساسية هي: التمويل، والادخار، والتأمين، والدفع والتحويل. حيث تم ضم الادخار كأحد الركائز الأساسية في الاستراتيجية للعمل على تطوير منتجات ادخارية تساعد المستهلك المالي على التخطيط المالي السليم والعمل على تحفيز وتشجيع استخدام المنتجات الادخارية، كما تدعم الركائز أعلاه مجموعة من الممكنات ذات الأولوية التي من شأنها تعزيز الوصول والاستخدام الفعال والمستدام للخدمات والمنتجات المالية

وهي: تمكين المستهلك المالي وسلوكيات السوق، والتكنولوجيا المالية والابتكار، والبيانات والأبحاث، والأطر القانونية والتشريعية، والتنسيق والالتزام المؤسسي.

إطلاق خطط عمل الاستراتيجية الوطنية
للاشتغال المالي (2023-2028) بجميع
محاورها في شهر تموز 2024

تم في شهر تموز 2024 إطلاق خطط عمل الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2023-2028) بجميع محاورها، كما وتضمنت خطط العمل مجموعة من الأنشطة المحددة لتحقيق الأهداف الفرعية والأهداف التشغيلية والإجراءات الاستراتيجية مع وضع الأطر الزمنية لها بالإضافة إلى تحديد مسؤولية التنفيذ والمتابعة لجميع الأنشطة لضمان تطبيقها لتكون بمثابة خارطة الطريق لجميع فرق العمل وشركاء البنك المركزي من القطاعات الحكومية والخاصة الذين ساهموا في إعداد وتطوير الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2023-2028).

المنظومة التشريعية:

واصل البنك المركزي الأردني في عام 2025 مراجعته الشاملة لمنظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته، حيث استعرض الفصل الثاني من التقرير أبرز التعديلات الرقابية التي تم إجراؤها خلال عام 2025 والنصف الأول من عام 2026 خاصة:

استمر البنك المركزي الأردني بمراجعة
المنظومة التشريعية لمواكبة آخر التطورات
وأفضل الممارسات فيما يخص دور البنوك
المركزية في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي

قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية، ونظام معدل لنظام ترخيص شركات الصرافة لسنة 2025، وعدد من التعليمات أهمها تعليمات الأخطار المصرفية، تعليمات السيولة القانونية للبنوك الإسلامية، تعليمات إدارة مخاطر المناخ، تعليمات الإفصاح والإبلاغ عن مخاطر المناخ، تعليمات تنظيم عمل نشاط التمويل الجماعي القائم على الإقراض، تعليمات التواجد لشركات التمويل، التعليمات المعدلة لتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك، وعدد من التعاميم الرقابية التي قام البنك المركزي بإصدارها.

تعليمات الإفصاح والإبلاغ عن مخاطر المناخ
تهدف إلى وضع مبادئ توجيهية للإفصاح
الفعال عن مخاطر المناخ والإبلاغ عنها من
قبل البنوك العاملة في المملكة

جدول المحتويات

أ	تمهيد	1
ب	الملخص التنفيذي	1
ط	جدول المحتويات	1
1	الفصل الأول: التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية وأفاقها	1
1.1	التطورات الاقتصادية العالمية والنمو الاقتصادي	1
1.1.1	تطورات المالية العامة	2
2.1.1	الدين العام	2
3.1.1	عجز المالية العامة	3
2.1	استقرار النظام المالي	3
1.2.1	الاستقرار المالي العالمي	3
3.1	التطورات الاقتصادية والمالية المحلية وأفاقها:	4
1.3.1	تمهيد	4
2.3.1	النمو الاقتصادي	4
3.3.1	البطالة	4
4.3.1	التضخم	4
5.3.1	تطورات المالية العامة	4
6.3.1	القطاع الخارجي	5
7.3.1	التطورات النقدية	5
4.1	الأردن في بعض المؤشرات الدولية	6
1.4.1	مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد	6
2.4.1	مؤشر التنمية البشرية	6
3.4.1	مؤشر التنافسية	7
5.1	خلاصة	7
	الفصل الثاني: البنية التحتية والتشريعية للنظام المالي	9
1.2	مقدمة	9
2.2	تعزيز الاشتغال المالي	9
1.2.2	الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2028-2023)	9
1.1.2.2	الرؤية والإطار العام للاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2028-2023)	9
2.1.2.2	الأهداف الوطنية	10
3.1.2.2	خطط عمل الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2028-2023)	10
4.1.2.2	الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم	10
5.1.2.2	قطاع التمويل	11
3.2	القدرات المالية والثقافة المالية	12
1.1.3.2	حماية المستهلك المالي	13
2.1.3.2	توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي	14
4.2	البنية التشريعية للنظام المالي	15
1.4.2	القوانين والأنظمة	15
1.1.4.2	قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية	15
2.1.4.2	نظام ترخيص شركات الصرافة	16
2.4.2	التعليمات	16
1.2.4.2	تعليمات إدارة مخاطر المناخ	16
2.2.4.2	تعليمات إلغاء تعليمات انتماء شركات التأمين	16
3.4.2	3-2-3-2 تعليمات أصول ممارسة المهنة والضوابط اللازمة لتعامل شركة التأمين مع عملائها بطريقة عادلة وشفافة	17
4.4.2	4-2-3-2 تعليمات تملك المصلحة المؤثرة في شركات التأمين	17
5.4.2	5-2-3-2 تعليمات الأخطار المصرفية	17
6.4.2	6-2-3-2 تعليمات السيولة القانونية للبنوك الإسلامية	17
7.4.2	تعليمات الإفصاح والإبلاغ عن مخاطر المناخ	18
8.4.2	تعليمات تنظيم عمل نشاط التمويل الجماعي القائم على الإقراض	18
9.4.2	تعليمات التواجد لشركات التمويل	19
10.4.2	التعليمات المعدلة لتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك	19
11.4.2	التعاميم الرقابية	19
	الفصل الثالث: تطورات القطاع المالي ومخاطره	23
1.3	مقدمة	23
2.3	أهم تطورات الجهاز المصرفي في الأردن (الموجودات والمطلوبات) على مستوى فروع الأردن	23
1.2.3	هيكل ملكية البنوك	24
2.2.3	استخدامات الأموال (الموجودات)	24
3.2.3	مصادر الأموال (المطلوبات)	27
4.2.3	مخاطر الجهاز المصرفي في الأردن - مؤشرات المتانة المالية	28
1.4.2.3	السيولة	28
2.4.2.3	نوعية الأصول	28
3.4.2.3	الربحية	29
4.4.2.3	كفاية رأس المال	30
5.4.2.3	الكفاءة التشغيلية للبنوك	31

3.3	موجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي الأردني على المستوى الموحد (فروع الأردن والخارج والشركات والبنوك التابعة)-----	31
1.3.3	الموجودات-----	31
2.3.3	التسهيلات-----	32
3.3.3	الودائع-----	32
4.3.3	حقوق المساهمين-----	32
5.3.3	صافي الأرباح بعد الضريبة ونسبة العائد على الموجودات والعائد على الملكية-----	33
1.5.3.3	صافي الأرباح بعد الضريبة-----	33
2.5.3.3	العائد على الموجودات-----	33
3.5.3.3	العائد على حقوق الملكية-----	33
4.3	مؤشر الاستقرار المالي (Financial Stability Index)-----	33
1.4.3	مقدمة-----	33
2.4.3	المنهجية-----	33
3.4.3	نتيجة المؤشر الإجمالي للاستقرار المالي في الأردن-----	34
5.3	تطورات القطاع المالي غير المصرفي (المؤسسات المالية غير المصرفية)-----	35
1.5.3	قطاع التأمين-----	35
2.5.3	المؤسسات المالية غير المصرفية-----	36
1.2.5.3	قطاع التمويل الأصغر-----	36
3.5.3	شركات التأجير التمويلي-----	37
4.5.3	قطاع أعمال الصرافة-----	38
5.5.3	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي-----	38
6.5.3	بورصة عمان-----	40
1.6.5.3	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة-----	41
2.6.5.3	الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال-----	41
3.6.5.3	تعرض البنوك لمخاطر أسواق الأسهم-----	42
	الفصل الرابع: تطورات القطاع غير المالي ومخاطره-----	43
1.4	قطاع الأفراد المقترضين من البنوك-----	43
1.1.4	تعرض البنوك لقطاع الأفراد-----	43
2.1.4	مديونية الأفراد المقترضين من البنوك-----	43
3.1.4	نسبة تسهيلات الأفراد المقترضين من البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي-----	43
4.1.4	نسبة العبء الشهري لمديونية الأفراد المقترضين من البنوك إلى دخلهم-----	43
5.1.4	مديونية الأفراد المقترضين من البنوك لدى عدد من الدول العربية-----	44
6.1.4	خلاصة-----	44
2.4	قطاع الشركات غير المالية-----	45
1.2.4	مقدمة-----	45
2.2.4	هيكل ملكية الشركات غير المالية-----	45
3.2.4	موجودات الشركات غير المالية-----	45
4.2.4	مطلوبات الشركات غير المالية-----	46
5.2.4	ربحية الشركات غير المالية-----	46
6.2.4	اختبارات الأوضاع الضاغطة لقطاع الشركات غير المالية-----	47
1.6.2.4	صدمة ارتفاع أسعار الفائدة-----	48
2.6.2.4	صدمة انخفاض أرباح الشركات المقترضة-----	48
7.2.4	الخلاصة-----	48
	الفصل الخامس: تعرض البنوك في الأردن لمخاطر السوق العقاري والرقم القياسي لأسعار العقارات-----	49
1.5	مقدمة-----	49
2.5	مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري-----	50
1.2.5	القروض السكنية للأفراد-----	50
2.2.5	القروض العقارية التجارية-----	51
3.5	حجم التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية-----	51
4.5	الحد الأعلى لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية في الأردن-----	52
5.5	المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية-----	52
6.5	إجراءات البنك المركزي لتقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهتها-----	53
7.5	الرقم القياسي لأسعار الأصول العقارية في الأردن-----	53
8.5	حجم التداول في السوق العقاري في الأردن-----	54
9.5	خلاصة-----	56
	الفصل السادس: اختبارات الأوضاع الضاغطة-----	57
1.6	مقدمة-----	57
2.6	اختبارات تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis)-----	57
1.2.6	اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان-----	57
2.2.6	اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التركزات الائتمانية-----	57
3.2.6	اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق-----	58
4.2.6	صدمة أسعار الفائدة (Interest Rate Shock)-----	58
5.2.6	صدمة أسعار الصرف (Foreign Exchange Rate Shock)-----	58
6.2.6	صدمة انخفاض أسعار الأسهم (Equity Price Shock)-----	58
3.6	اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (Macro-stress testing)-----	58
1.3.6	الافتراضات المستخدمة-----	59

60	النتائج على مستوى فروع الأردن	2.3.6
61	اختبارات تحليل الحساسية على المستوى الموحد (Sensitivity Analysis)	4.6
61	اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان	1.4.6
61	اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التركزات الائتمانية	2.4.6
62	اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق	3.4.6
62	صدمة أسعار الفائدة (Interest Rate Shock)	4.4.6
62	صدمة انخفاض أسعار الأسهم (Equity Price Shock)	5.4.6
62	اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية على المستوى الموحد (Macro-stress testing)	5.6
63	الافتراضات المستخدمة على المستوى الموحد	1.5.6
63	النتائج على المستوى الموحد	2.5.6
64	خلاصة	6.6
65	الفصل السابع: التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ	
65	مقدمة	1.7
65	دور البنك المركزي في تعزيز التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ	2.7
65	استراتيجية التمويل الأخضر	1-2-1
66	التمويل الأخضر	1.2.7
66	التصنيف الأخضر الوطني الأردني	2.2.7
67	إدارة مخاطر المناخ	3.2.7
69	بعض المفاهيم المرتبطة بالتمويل الأخضر	3.7
69	إطار القرض الأخضر (GREEN LOAN FRAMEWORK)	1.3.7
70	مبادئ القروض الخضراء GREEN LOANS PRINCIPLES	2.3.7
70	القروض المرتبطة بالاستدامة (Sustainability-linked loans)	3.3.7
71	القروض الاجتماعية (Social loans)	4.3.7
71	الاقتصاد الأزرق (BLUE ECONOMY)	5.3.7
72	الخلاصة	4.7

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية وآفاقها

1.1 التطورات الاقتصادية العالمية والنمو الاقتصادي

كان الاقتصاد العالمي يسير بشكل عام نحو تعافٍ تدريجي من موجات الأزمات التي تراكمت خلال السنوات السابقة، إلا أن اندلاع الحرب في الشرق الأوسط في شباط 2026 قلب الموازين. وقد أدى تصاعد التوترات الجيوسياسية إلى خفض توقعات النمو العالمي لأن الاضطرابات لم تقتصر على منطقة النزاع فحسب، بل امتدت عبر سلاسل التوريد العالمية. كما أن حالة عدم اليقين واحتمال تحول الحرب إلى أزمة طاقة كبرى قد يؤدي إلى إعادة مستويات النمو العالمي إلى مستويات متدنية. هذا وقد أشار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر نيسان 2026 أن تآكل دور المؤسسات بما في ذلك استقلالية البنوك المركزية ومصادقية السياسات النقدية قد يؤدي إلى رفع توقعات التضخم وإلى ارتفاع طويل الأمد في أسعار الفائدة. كما أشار إلى أنه يمكن للاستثمار المرتبط بالذكاء الاصطناعي أن يعزز النشاط الاقتصادي، ويتحول في النهاية إلى نمو مستدام إذا أدى تبنيه بشكل أسرع إلى مكاسب قوية في الإنتاجية وزيادة ديناميكية الأعمال، كما يمكن دعم النشاط الاقتصادي من خلال تجديد الإصلاحات الهيكلية واستمرار تخفيف التوترات التجارية.

وبينت توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر تموز 2026 احتمال دخول العالم في موجة تضخمية جديدة، حيث توقع التقرير بأن يصل التضخم إلى 4.7% في عام 2026 مدفوعاً بارتفاع أسعار الوقود والسلع الأساسية. تتأثر بها بشكل كبير الأسواق الصاعدة والدول النامية المستوردة للنفط نتيجة ارتفاع تكاليف الاستيراد من جهة، وضعف العملات المحلية من جهة أخرى، بينما تمتلك الاقتصادات المتقدمة القدرة على الحد من آثار الصدمات المالية. حيث يضغط هذا الوضع على ميزانيات الدول النامية ويجعل التأثير الاقتصادي عليها ضعف ما هو عليه في دول الاقتصادات المتقدمة، مما يهدد بحدوث اضطرابات سياسية واجتماعية داخلية نتيجة غلاء المعيشة، الأمر الذي يستوجب قيام صنّاع القرار بحماية الفئات الأضعف من خلال دعم مالي "موجه ودقيق" لا يؤدي إلى زيادة العجز. وعلى أن الحل للاختلالات الاقتصادية لا يكون بفرض قيود تجارية جديدة (التي تضعف الناتج العالمي)، بل عبر "التكامل التجاري" وإعادة بناء احتياطات مالية لمواجهة الصدمات المستقبلية. حيث أن الهدف النهائي هو التحول نحو نمو

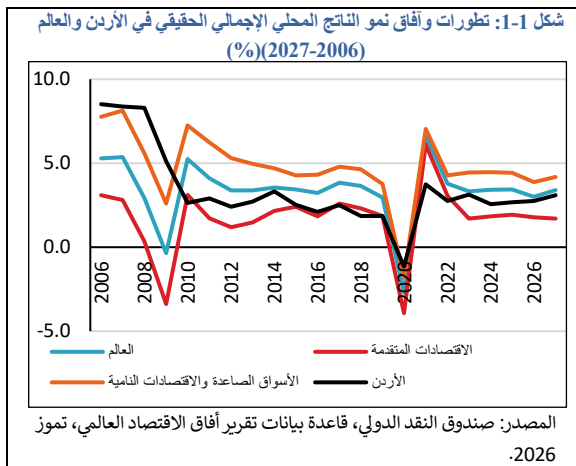
مستدام تدعمه الإصلاحات الهيكلية والاستخدام الذكي للتكنولوجيا لتعويض الخسائر الناجمة عن التوترات الجيوسياسية.

هذا ويشير تقرير تموز إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي في عام 2025 حقق نمواً مقداره 3.5% مساوٍ لما تحقق خلال عام 2024، فيما تشير التوقعات المستقبلية إلى انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة التوترات الجيوسياسية وارتفاع مستوى عدم اليقين العالمي والسياسات العالمية غير الواضحة، حيث تشير توقعات صندوق النقد الدولي في شهر تموز 2026 إلى انخفاض نمو الاقتصاد العالمي حيث سيسجل 3.0% و 3.4% خلال عامي 2026 و 2027 على التوالي، وهو ما يمثل انخفاضاً عن التوقعات في شهر نيسان 2026 بمقدار 0.1 نقطة مئوية لعام 2026 فيما زادت التوقعات خلال عام 2027 بمقدار 0.2 نقطة مئوية. (جدول 1-1 وشكل 1-1)

جدول 1-1: نظرة عامة على توقعات آفاق التطورات الاقتصادية العالمية 2026

السنة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	الاقتصادات الناشئة
2024	3.5	1.8	4.5
2025	3.5	1.9	4.4
2026	3.0	1.7	3.8
2027	3.4	1.8	4.5
أحدث التوقعات تموز 2026			
2026	3.1	1.8	3.9
2027	3.2	1.7	4.2
توقعات تقرير شهر نيسان 2026			
2026	3.2	1.7	4.2

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان 2026 وتموز 2026



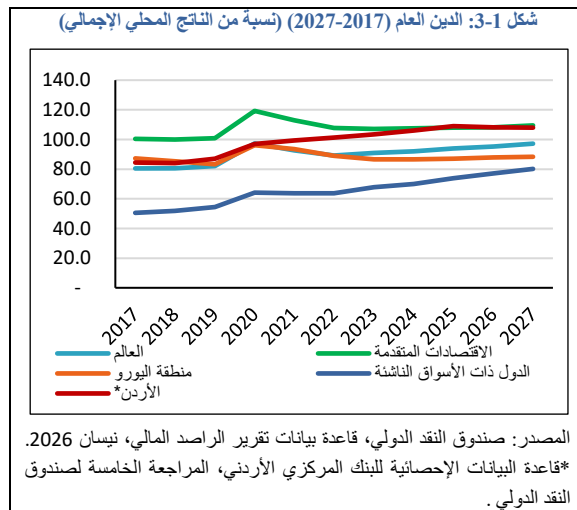
أما بالنسبة للاقتصاد الأردني، فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي في عام 2025 ليسجل نسبة نمو 2.8% مقابل 2.6% في عام 2024، وجاء هذا الارتفاع بالنمو نتيجة مرونة الاقتصاد الأردني ومنعته تجاه الأزمات والتحديات الخارجية سواء أكانت عالمية أم إقليمية، وكانت السياسات الاقتصادية والمالية التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي الأردني المحرك الرئيسي لهذه المرونة والصلابة. أما

وقد أشار التقرير أيضاً إلى أن المشكلة لا تقتصر فقط على الدين العام إنما تشمل الأوضاع المالية الحالية والمتمثلة في ارتفاع أسعار الفائدة وحساسية السوق المتزايدة لأخبار المالية العامة مما أدى إلى زيادة الإنفاق الدائم وانخفاض الإيرادات خاصة في بعض الاقتصادات المتقدمة، وعلى الرغم من محاولة بعض الدول تحسين ديناميكية الدين الخاص بها إلا أن مستويات الدين العام في كثير من الحالات فاقت ما وصلت إليه خلال جائحة كورونا، كما تواجه الحكومات حالياً مشكلة تمويل الديون المستحقة بديون جديدة بأسعار فائدة مرتفعة مما يزيد من عبء خدمة الدين.

كما أكد التقرير على ضرورة اتخاذ إصلاحات مالية عاجلة وملموسة لمواجهة الديون المتزايدة، مع ضرورة تكيف الإجراءات حسب طبيعة كل اقتصاد. وتتضمن خارطة الطريق موازنة النفقات في الدول المتقدمة، تعزيز الإيرادات المحلية في الأسواق الصاعدة والنامية، وحماية استقلالية البنوك المركزية لضمان الاستقرار المالي.

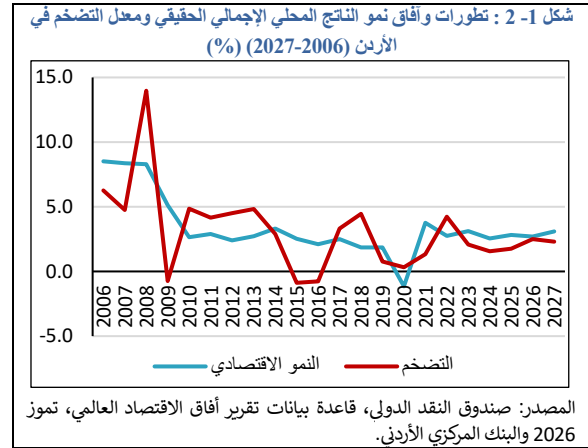
2.1.1 الدين العام

أشار تقرير الرائد المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي خلال شهر نيسان من عام 2026 إلى ارتفاع في متوسط الدين العام العالمي خلال عام 2025 إذ بلغ نحو 94% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقابل 92% في عام 2024، نتيجة الأوضاع الراهنة والضغوط الجيوسياسية الكامنة. ومن المتوقع أن يزداد في الأعوام القادمة ليصل إلى 95.3% و 97.2% في عامي 2026 و 2027 على التوالي. (شكل 3-1).



أما عند النظر إلى الاقتصادات المتقدمة، فقد ارتفع الدين العام من ما نسبته 107.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2024 إلى ما نسبته 108% في نهاية عام 2025 ومن المتوقع أن يرتفع إلى ما نسبته 108.2% في نهاية عام

بخصوص التقديرات المستقبلية، فإنه وحسب تقديرات البنك المركزي الأردني فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في الأردن لعامي 2026 و 2027 نحو 2.7% و 3.1% على التوالي. شكل (2-1).



على الرغم من التحديات والأزمات التي واجهها الاقتصاد الأردني وحالة عدم اليقين المتزايدة إلا أن الاستقرار المالي على المستوى المحلي حافظ على مستواه نتيجة السياسات الاقتصادية الحكيمة، خاصة من جانب السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية والجزئية والتي استمرت في دعم الدينار والمحافظة على جاذبيته والمحافظة على قطاع مالي متين وسليم رغم التحديات الكبيرة التي تواجهه.

1.1.1 تطورات المالية العامة

شهدت المالية العامة على المستوى العالمي خلال السنوات الماضية ضغوطات متزايدة نتيجة الإنفاق المتزايد لتلبية الاحتياجات الاجتماعية ووسائل الدفاع بالإضافة إلى ارتفاع أعباء الفائدة، وتستمر الضغوط بالتزايد في ظل الأوضاع الراهنة نتيجة الحرب في الشرق الأوسط مما يشكل صعوبة على المالية العامة في خفض الدين وبناء الاحتياطات في ظل الأوضاع الحالية. وقد بين تقرير الرائد المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر نيسان من عام 2026 أنه وعلى الرغم من تراجع الارتفاع الحاد في حالة عدم اليقين بشأن السياسات التي هيمنت على الآفاق الاقتصادية سابقاً إلا أن ضغوط المالية العامة والضغوط الجيوسياسية الكامنة لم تهدأ، وعلى الرغم من إظهار الاقتصاد العالمي قدرته على الصمود إلا أن أوضاع المالية العامة تزداد سوءاً. إذ ارتفع إجمالي الدين الحكومي العالمي إلى ما يقارب 94% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2025، وفي حال استمراره على المسارات الحالية فإنه من المتوقع أن يصل إلى حوالي 100% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2029. ويعود ذلك نتيجة زيادة الدين العام الخاص بالاقتصادات المتقدمة.

العام 2025 مقارنة بما نسبته 5.4% في العام 2024. ولكن من المتوقع أن تنخفض إلى 5.8% في نهاية عامي 2026 و2027.

2.1 استقرار النظام المالي

1.2.1 الاستقرار المالي العالمي

بين تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر نيسان 2026 تصاعداً حاداً في المخاطر المهددة للاستقرار المالي العالمي نتيجة اندلاع الحرب في الشرق الأوسط في شباط 2026. أدى هذا الصراع إلى إنهاء فترة "التيسير المالي" التي سبقت الحرب، متسبباً في تراجع أسعار الأسهم العالمية بنسبة 8% وارتفاع حاد في عائدات السندات السيادية العالمية بسبب توقعات ارتفاع التضخم المرتبطة بزيادة أسعار الطاقة وارتفاع قيمة الدولار، مما يضع النظام المالي العالمي أمام اختبار حقيقي لقياس قدرته على الصمود. وقد بين التقرير عدداً من العوامل التي تفاقم المخاطر على الاستقرار المالي العالمي، أولاً: ارتفاع مستويات الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب تزايد حساسية المستثمرين تجاه تقلبات الأسعار، ثانياً: الضغوط على العملة وتدفق رؤوس الأموال من الخارج مع انحسار تجارة المناقلة (Carry Trade)¹ وتراجع معدلات التبادل التجاري، ثالثاً: التشديد المفاجئ في الأوضاع المالية الذي قد يؤدي إلى عمليات بيع قسرية من جانب صناديق التحوط، رابعاً: قد تؤدي ازدياد حالات تعثر المقرضين في سوق الائتمان الخاص إلى مخاوف أوسع نطاقاً بشأن ائتمان الشركات، خامساً: تباطؤ حاد في الاستثمارات العالمية خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي في حال استمرار الصراع في الشرق الأوسط، كما قد تؤثر هذه العوامل أيضاً على مرونة النظام المالي.

يدعو التقرير صناع السياسات إلى تبني "تدابير حاسمة" تشمل ضمان جاهزية تسهيلات السيولة والتمويل واستقرار الأسعار وحماية الاستقلالية التشغيلية للبنوك المركزية. ويشدد على ضرورة ضبط الأوضاع المالية العامة (الضرائب والإنفاق) لاستقرار الدين، مع توجيه الدعم حصراً للفئات الضعيفة. كما يطالب بسد "فجوات البيانات" العابرة للحدود المتعلقة بالمؤسسات غير المصرفية وإخضاع النظام المالي لاختبارات الأوضاع الضاغطة

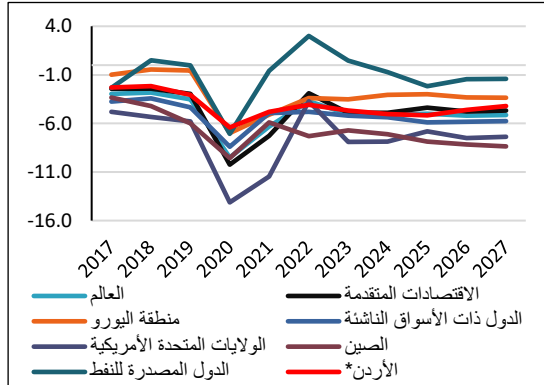
2026. أما بالنسبة للدول ذات الأسواق الناشئة، فقد ارتفع الدين العام من ما نسبته 69.9% في نهاية عام 2024 إلى ما نسبته 73.9% في نهاية عام 2025 ومن المتوقع أن يرتفع إلى ما نسبته 77.2% في نهاية عام 2026.

ودعا التقرير إلى ضرورة تقديم خطط مالية محكمة ووضع استراتيجية قصيرة ومتوسطة الأجل لإدارة الدين، بما يتوافق مع الأطر المالية والمستندة إلى ظروف السوق السائدة والمخاطر الحالية، وإلى ضرورة التنسيق والتكامل بين السياسة المالية والنقدية لتقليل من آثار الأزمات والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي.

3.1.1 عجز المالية العامة

اختلف اتجاه عجز الموازنة العامة بين مجموعات الدول حسب ما أظهر تقرير الرائد المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر نيسان 2026. فقد انخفضت نسبة عجز الموازنة على مستوى العالم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 5% في عام 2025 مقارنة بما نسبته 5.1% في عام 2024، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة عجز الموازنة العامة على مستوى العالم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2026 لتصل إلى 5.2% وتنخفض بنسبة طفيفة في العام 2027 لتصل إلى 5.1% (شكل 4-1).

شكل 4-1: عجز الموازنة العامة للأردن وبعض المجموعات الاقتصادية والبلدان الرئيسية (2017-2027) (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير الرائد المالي.

*المراجعة الخامسة لصندوق النقد الدولي.

وفي الاقتصادات المتقدمة فقد انخفضت نسبة عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.4% في نهاية عام 2025 مقارنة بما نسبته 4.9% في عام 2024. ومن المتوقع أن ترتفع النسبة حتى نهاية عام 2027 لتصل إلى ما يقارب 4.7%. أما بالنسبة للدول ذات الأسواق الناشئة، فقد ارتفعت نسبة العجز لديها لتصل إلى 5.9% في نهاية

¹ تجارة المناقلة (Carry Trade): هي استراتيجية مالية يستغل فيها المستثمرون فروق أسعار الفائدة تعتمد ببساطة على اقتراض أموال بعملة ذات فائدة منخفضة (أموال رخيصة)، واستثمارها في أصول أو عملات أو أسهم تدر عوائد أعلى.

2.3.1 النمو الاقتصادي

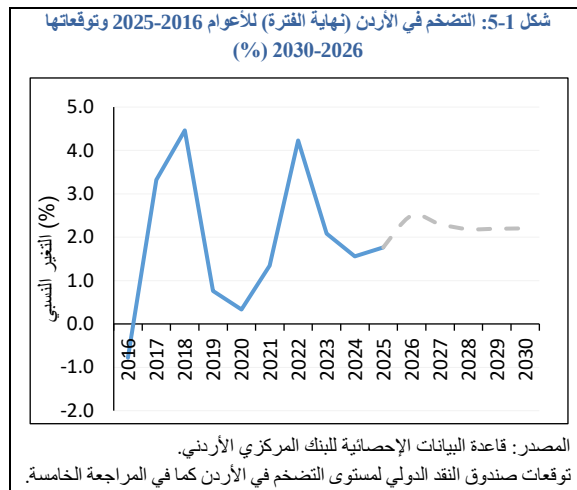
سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نسبة نمو بلغت حوالي 2.8% في عام 2025 مقابل نسبة نمو بلغت حوالي 2.6% في عام 2024، الأمر الذي يُظهر تحسن النشاط الاقتصادي، وهو ما يعكس استمرار الاقتصاد الوطني في مسار التعافي من الأزمات الخارجية. (جدول 2-1)

3.3.1 البطالة

مع استمرار حالة التعافي الاقتصادي والتحسين التدريجي للأوضاع الاقتصادية في المملكة فقد انخفض معدل البطالة ليسجل 21.3% في نهاية عام 2025 مقابل 21.4% في عام 2024 بانخفاض طفيف قدره 0.1 نقطة مئوية، إلا أنه ما زال مرتفعاً.

4.3.1 التضخم

ارتفع معدل التضخم في الأردن، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2025 ليصل إلى 1.8% مقابل 1.6% لعام 2024. لكن من المتوقع أن يرتفع المستوى العام للأسعار خلال عامي 2026 و 2027 ليصبح 2.5% و 2.3% على التوالي وذلك نتيجة التوترات الجيوسياسية في المنطقة. شكل (5-1).



5.3.1 تطورات المالية العامة

ارتفع العجز المالي في الموازنة العامة بعد المنح خلال عام 2025 بمقدار 157.8 مليون دينار ليلبلغ ما يقارب 2,256.3 مليون دينار (بما نسبته 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2025)، مقابل عجز مالي بلغ حوالي 2,098.5 مليون دينار خلال عام 2024 (بما نسبته 5%

وبالأخص سيناريوهات نقص السيولة الحاد وتعرثر ائتمان الشركات.

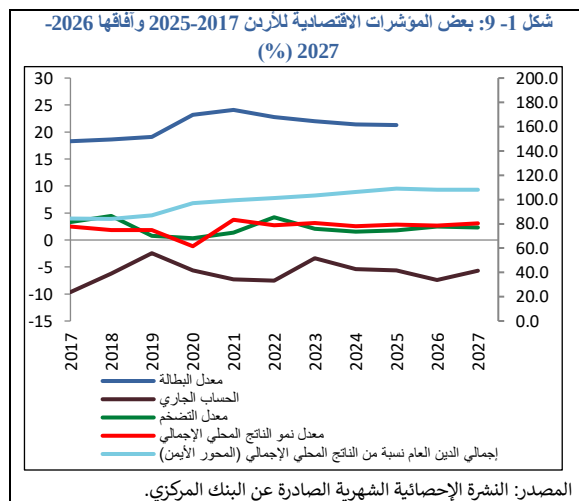
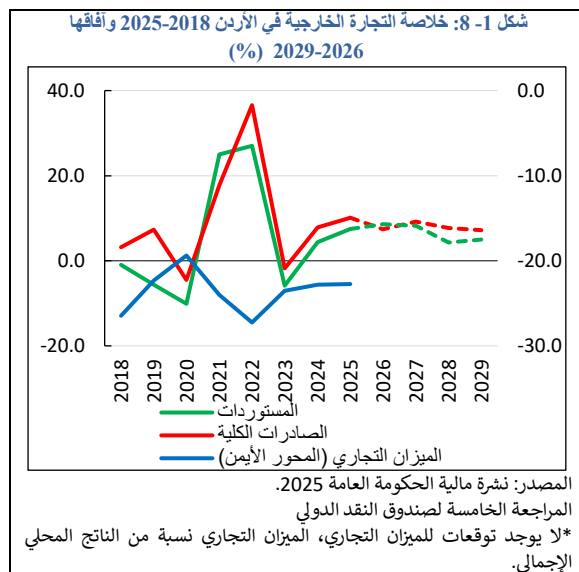
3.1 التطورات الاقتصادية والمالية المحلية وأفاقها:

1.3.1 تمهيد

على الرغم من حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي سادت العالم خلال الأعوام السابقة إلا أن الاقتصاد الوطني أظهر قدرته على مواجهة الأزمات والتحديات سواء أكانت عالمية أم إقليمية والنمو بنهج تصاعدي وذلك نتيجة الإجراءات الاقتصادية والمالية التي قامت بها الحكومة والبنك المركزي الأردني مما ساهم في المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي في الأردن.

خاض الاقتصاد الوطني مرحلة تعافٍ تدريجية خلال السنوات الماضية نتيجة الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا والأزمة الروسية-الأوكرانية بالإضافة إلى الصراعات الإقليمية إلا أن الاقتصاد خلال هذه الفترة استطاع تحقيق معدل نمو 3% بالمتوسط خلال السنوات التي تلت الجائحة.

وقد أظهرت السياسات التي اتخذها البنك المركزي فعاليتها في مواجهة التحديات والحفاظ على استقرار معدل التضخم خلال عام 2025 عند مستويات منخفضة هي من ضمن الأقل في المنطقة والعالم، وجاءت هذه السياسات متوائمة مع السياسات التي اتخذتها البنوك المركزية العالمية والإقليمية مما ساهم في الحفاظ على نظام سعر الصرف الثابت للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي والذي ساهم في نمو الاحتياطيات الأجنبية إلى مستوى مرتفع وصل إلى ما يقارب (26.6) مليار دولار في نهاية شهر تموز 2026، وقد ساهم الاستقرار النقدي والمالي في تثبيت التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل للأردن عند مستوى Ba3 بالعملتين المحلية والأجنبية مع الإبقاء على نظرة مستقبلية مستقرة، وهذا يعكس دور الحكومة والبنك المركزي الأردني باتخاذهم السياسات والإجراءات المالية والنقدية الحسيفة التي حافظت على الأداء الاقتصادي المرن.



جدول 2-1: أبرز المؤشرات الاقتصادية الأساسية للأردن وآفاقها (2016-2027)

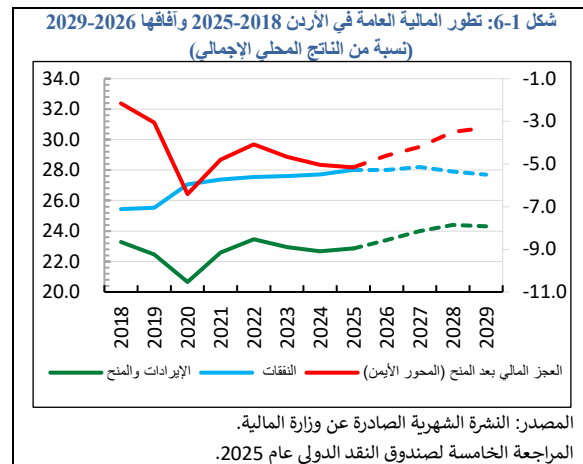
العام	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة (ناتج الفترة) (%)	معدل التضخم (نهاية الفترة) (%)	معدل البطالة (من حجم العمل) (%)	عدد السكان (معدل النمو) (%)	إجمالي الدين العام (الناتج المحلي الإجمالي) (%)	الحساب الجاري (الناتج المحلي الإجمالي) (%)
2016	2.1	-0.8	15.3	2.5	84.1	-8.8
2017	2.5	3.3	18.3	2.6	84.3	-9.6
2018	1.9	4.5	18.6	2.5	84.1	-6.2
2019	1.9	0.8	19.1	2.4	87.1	-2.4
2020	-1.2	0.3	23.2	2.4	97.1	-5.6
2021	3.8	1.3	24.1	2.3	99.4	-7.3
2022	2.7	4.2	22.8	2.2	101.3	-7.5
2023	3.1	2.1	22.0	1.9	103.3	-3.3
2024	2.6	1.6	21.4	1.9	106.1	-5.4
2025	2.8	1.8	21.3	1.7	109.0	-5.6
2026	2.7	2.5	-	0.9	108.1	-7.4
2027	3.1	2.3	-	1.7	108.0	-5.7

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية. توقعات صندوق النقد الدولي المراجعة الخامسة، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

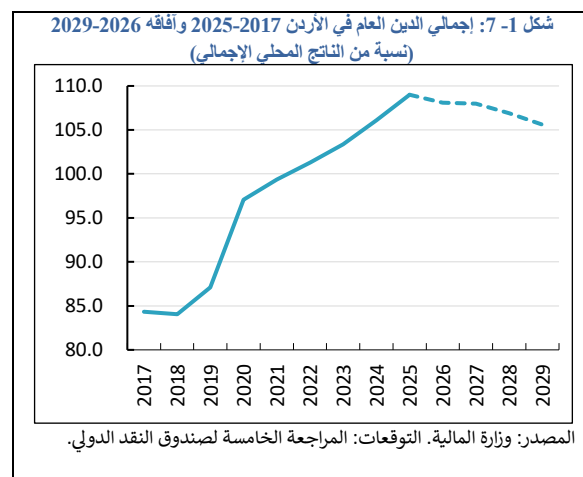
7.3.1 التطورات النقدية

مع استمرار الاقتصاد الأردني في التعافي والازدهار الإيجابي قام البنك المركزي في عامي 2024 و 2025 بخفض سعر

من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2024). شكل (6-1).



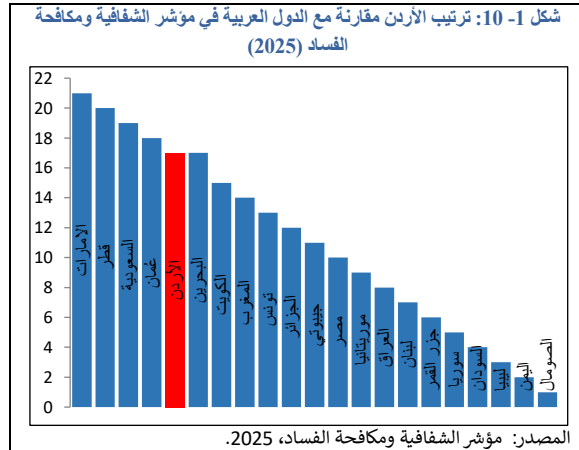
أما فيما يتعلق برصيد الدين العام للأردن فقد بلغ في نهاية عام 2025 نحو 47,678.6 مليون دينار وبما نسبته 109.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 44,161.9 مليون دينار وبما نسبته 106.1% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2024. الشكل (7-1).



6.3.1 القطاع الخارجي

أظهر القطاع الخارجي نمواً في حجم التجارة الخارجية، فقد ارتفعت الصادرات الكلية في عام 2025 بمبلغ 973.3 مليون دينار وبنسبة 10.1% لتبلغ 10,582.4 مليون دينار (ارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة 9.9% والمعاد تصديره بنسبة 12.3%)، كما ارتفعت المستوردات بمبلغ 1,432.2 مليون دينار وبنسبة 7.5% لتبلغ 20,527.7 مليون دينار، وأدت هذه التطورات إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري في الأردن ليصل إلى ما مقداره 9,945.4 مليون دينار، بارتفاع نسبته 4.8%، وقد شكل عجز الميزان التجاري ما نسبته (22.7%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2025. (شكل 8-1) (شكل 9-1)

من بين 21 دولة عربية، وهو ترتيب ممتاز وأعلى من جميع الدول العربية باستثناء الإمارات وقطر والسعودية وعمان الذين أحرزوا مجموع 69 درجة للإمارات و58 درجة لقطر و57 درجة للسعودية و52 درجة لعمان، في حين كانت السودان بمقدار 14 درجة وليبيا واليمن 13 درجة والصومال 9 درجات في أسفل المؤشر. (شكل 10-1)



2.4.1 مؤشر التنمية البشرية

يُقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التابع لهيئة الأمم المتحدة تقريراً سنوياً يُلخص الإنجازات والاتجاهات المتعلقة بالتنمية الموارد البشرية من خلال ثلاثة أبعاد أساسية وهي: التمتع بحياة صحية ومعدل توقع عمر مرتفع، والتمتع بالمعرفة والثقافة والتعليم، والتمتع بمستوى معيشة ملائم. في تقرير عام 2025 احتل الأردن المرتبة 100 من أصل 193 دولة على ترتيب المؤشر، والترتيب حسب دليل التنمية البشرية يُصنف الأردن ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. (جدول 3-1)

جدول 3-1: ترتيب الأردن على محاور دليل التنمية البشرية بيانات 2023*					
المركز	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية (صافي)	دليل التنمية البشرية معاً	دليل التنمية البشرية حسب الجنس*	دليل الفوارق بين الجنسين*	دليل الفقر المتعدد الأبعاد (2023-2012)
100	754	637	861	433	0.002
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمية 2025. *صنفت الأردن في المجموعة الخامسة حسب الانحراف المطلق عن التكافؤ بين الجنسين في دليل التنمية البشرية.					

ومقارنة مع اثنين وعشرين دولة عربية شملها التقرير في عام 2025، حقق الأردن المرتبة التاسعة متفوقاً بذلك على عدد من الدول مثل لبنان وتونس وليبيا والمغرب والعراق

الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع 6 مرات كان آخرها بتاريخ 2025/12/14 بما مجموعه (175) نقطة أساس، وتلاها قيام البنك المركزي بتثبيت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وقد ساهمت السياسات النقدية والاقتصادية المتخذة من قبل البنك المركزي في احتواء الضغوط التضخمية والسيطرة عليها وإبقاء التضخم ضمن الحدود الطبيعية.

أما فيما يتعلق برصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي بما فيها من الذهب وحقوق السحب الخاصة فقد استمر بالارتفاع ليبلغ نهاية شهر تموز من عام 2026 ما قيمته 26,598.2 مليون دولار أمريكي. ذلك نتيجة السياسات النقدية والاقتصادية التي اتخذها البنك المركزي الأردني، ويعتبر هذا الرصيد مريحاً وكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة 8.7 أشهر، وهي فترة آمنة وت فوق المعدلات المقبولة في المعايير الدولية.

4.1 الأردن في بعض المؤشرات الدولية

1.4.1 مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد

تناول تقرير مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية في إصداره لعام 2025 تقييماً لمجموعة من المواضيع التي تهم الصالح العام، وتشمل القدرة على إنفاذ القانون وتحقيق العدالة ونزاهة القضاء والجهاز التنفيذي، وقدرة الحكومة على الحد من الرشوة، وتفعيل آليات المساءلة، ومراقبة كيفية استخدام الأموال العامة والحد من اختلاس المال العام، واستغلال المسؤولين لمناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية، والحد من الفساد والبيروقراطية التي تساهم في زيادة فرص الفساد والمحسوبيات والمحابة في التعيين بالوظائف والمناصب الحكومية.

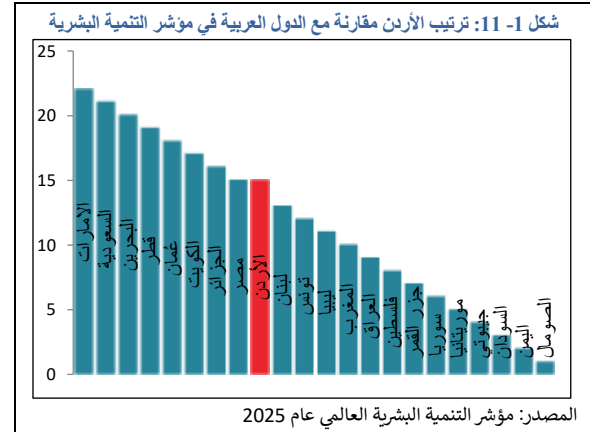
أشار التقرير السنوي لعام 2025 إلى انخفاض المتوسط العالمي لمؤشر مدركات الفساد ليصل إلى 42 درجة من أصل 100 على مقياس الفساد العالمي وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من عقد. كما أشار التقرير إلى أن أكثر من ثلثي الدول (وعدها 182 دولة ضمن المؤشر) سجلت درجات أقل من 50، وفي ذات الوقت فقد انخفض عدد الدول التي حققت درجات أعلى من 80 (الدرجة التي تعد معياراً للحكم الرشيد والنزاهة) في هذا المؤشر من 12 دولة قبل عشر سنوات إلى 5 دول فقط. وقد سجل الأردن في عام 2025 تقدماً بمقدار درجة واحدة عن عام 2024، حيث حصل على درجة 50 لعام 2025، علماً بأن المقياس يبدأ من صفر (شديد الفساد) إلى 100 (شديد النزاهة).

بالمقارنة مع الدول العربية فقد احتل الأردن المرتبة الخامسة إلى جانب مملكة البحرين في مؤشر الشفافية ومكافحة الفساد

5.1 خلاصة

حافظ الأردن على الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي خلال السنوات السابقة نتيجةً للسياسات النقدية والمالية والاقتصادية الحكيمة التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي الأردني والتي أسهمت في زيادة مرونة ومنعة الاقتصاد وقدرته على التصدي للأزمات العالمية كجائحة كورونا والحرب الروسية-الأوكرانية وتبعاتها على العالم والأزمات الإقليمية كالحرب على قطاع غزة والنزاعات في الشرق الأوسط، واستطاع الأردن خلال سنوات الأزمات تحقيق معدلات نمو تفوق التوقعات والحفاظ على جاذبية الأردن كموقع استثماري مهم في المنطقة، ويستمر الأردن بالتكيف مع المتغيرات المختلفة من خلال مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحسين الصادرات الوطنية.

وفلسطين وجزر القمر وسوريا وموريتانيا وجيبوتي والسودان واليمن والصومال. (شكل 1-11).



3.4.1 مؤشر التنافسية

يُعد مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) نقطة مرجعية عالمية حول القدرة التنافسية للدول، حيث يُحلل الدول ويصنفها وفقاً لكيفية إدارتها لكفاءاتها لتحقيق وخلق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

وقد بين تقرير مؤشر التنافسية العالمية للعام 2025 والذي يضم 69 دولة عربية وعالمية، أن الأردن قد احتل المرتبة السابعة عربياً بعد كل من الإمارات وقطر والسعودية والبحرين وعمان والكويت، والمرتبة (47) عالمياً متقدماً بمقدار درجة واحدة عن العام الماضي.

بيّن التقرير بأن تحسن ترتيب الأردن في السنوات الأخيرة يعكس تقدماً تدريجياً مدعوماً بالاستقرار الاقتصادي الكلي وقابلية التنبؤ بالسياسات العامة، إلى جانب عدد من نقاط القوة المؤسسية، لا سيما في مؤشرات استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم.

الفصل الثاني: البنية التحتية والتشريعية للنظام المالي

1.2 مقدمة

تعد البنية التحتية والتشريعية الملائمة من المقومات والعوامل الرئيسية للوصول إلى الاستقرار المالي، وخلال الفترة السابقة واصل البنك المركزي جهوده في تطوير البنية التحتية للنظام المالي والتشريعات المالية ذات العلاقة، حيث أن جهود البنك المركزي ركزت على ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي: تعزيز الاشتغال المالي بشكلٍ حصيف ومدرّوس وتعزيز التمويل الأخضر وإدارة مخاطر تغيير المناخ وتعزيز المنظومة التشريعية للنظام المالي.

2.2 تعزيز الاشتغال المالي

يعد الاشتغال المالي عنصراً بالغ الأهمية نظراً لانسجامه مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة وبرنامجها التنفيذي وغيرها من الأهداف الوطنية التنموية. حيث يهدف الاشتغال المالي إلى توفير الخدمات المالية الشاملة لتحفيز النشاط الاقتصادي خاصةً بين الفئات المستبعدة مالياً وذلك عبر إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية مثل الخدمات البنكية والتمويل والتأمين في ظل سعي رؤية التحديث الاقتصادي إلى تمكين الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمجتمعات الريفية وتعزيز مشاركتهم بشكلٍ أكثر فعالية في الاقتصاد الرسمي.

1.2.2 الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2028-2023)

بات مفهوم الاشتغال المالي ذو أهمية قصوى في الظروف الراهنة أكثر من أي وقت مضى وذلك لما نشهده من أحداث على مستوى الدول والمؤسسات والأفراد وظهور تحديات تستدعي مواكبتها من قبل صناعات القرار على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي كمواجهة الأزمات المالية المتكررة وأثرها على الشرائح الأقل دخلاً، والتغيرات المناخية وأثارها على المجتمعات الريفية، والحروب الدولية وانعكاساتها على ارتفاع مستوى الأسعار والتذبذب في أسعار الطاقة والذي ينعكس سلباً على قطاع الأعمال والصناعة. وعليه، أولى البنك المركزي الأردني أهمية كبيرة للاشتغال المالي استجابةً لهذه التحديات.

وانطلاقاً من رؤية البنك المركزي الأردني لتعزيز الاشتغال المالي في المملكة، وبما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمكين كافة فئات وشرائح المجتمع من الأفراد وقطاع الأعمال من الوصول للخدمات

والمنتجات المالية الملائمة، كخدمات الدفع والتحويل والتمويل والادخار والتأمين من خلال المؤسسات المالية الرسمية وبكف معقولة، وبشكلٍ يلبي احتياجاتهم ويساعدهم في تحسين مستوى معيشتهم بطريقة آمنة ومستدامة، أطلق البنك المركزي الأردني الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2023-2028) في آذار 2024 لتكون خارطة طريق لتعزيز الاشتغال المالي في المملكة بما يضمن تسخير الوسائل الممكنة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وخلق الفرص للمستبعدة مالياً للانخراط بعجلة الإنتاج. تتسجم هذه الاستراتيجية مع رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2022-2033) والبرنامج التنفيذي الخاص بها - وذلك خلال الفترة الزمنية التي يتقاطعان بها (أولويات 2023 - 2025) - والتي تعد خارطة الطريق للاقتصاد الوطني على مدى السنوات العشر المقبلة، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية لتطوير قطاع الأسواق والخدمات المالية وتعزيز مساعي المملكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المنبثقة عن الأمم المتحدة لعام 2030.

1.1.2.2 الرؤية والإطار العام للاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2028-2023)

تتمحور رؤية الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2023-2028) حول "الوصول والاستخدام المسؤول والمستدام للمنتجات والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وبما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة". تولى البنك المركزي الأردني على مدار الأعوام الماضية الدور القيادي في مجال تعزيز الاشتغال المالي في المملكة ويسانده في ذلك شركاؤه من القطاعين العام والخاص لتحقيق الأهداف المنشودة. وقد اتبع البنك المركزي الأردني منذ إعداد وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2018-2020) النهج التشاركي بين كافة الأطراف المعنية بحيث تم تحديد الأدوار والمسؤوليات بما يساهم في تعزيز الفهم المشترك وتنسيق وتوحيد وتأييد المبادرات والجهود في المملكة تحت مظلة واحدة، مما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة والتوجيه الأمثل للموارد نحو القطاعات ذات الأولوية والفئات المستهدفة لتعزيز الاشتغال المالي في المملكة.

يضم الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2023-2028) الفئات المستهدفة والركائز الأساسية والممكنات ذات الأولوية، حيث تم وضعها بما يتوافق مع أولويات الاشتغال المالي في المملكة ويُحقق تعزيز الاستخدام المسؤول والمستدام والشامل للخدمات المالية. حيث تستهدف الاستراتيجية الأفراد وقطاع الأعمال، خاصةً

3.1.2.2 خطط عمل الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2023-2028)

تم في شهر تموز 2024 إطلاق خطط عمل الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2023-2028) بجميع محاورها، كما وتضمنت خطط العمل مجموعة من الأنشطة المحددة لتحقيق الأهداف الفرعية والأهداف التشغيلية والإجراءات الاستراتيجية مع وضع الأطر الزمنية لها، بالإضافة إلى تحديد مسؤولية التنفيذ والمتابعة لجميع الأنشطة لضمان تطبيقها لتكون بمثابة خارطة الطريق لجميع فرق العمل وشركاء البنك المركزي من القطاعات الحكومية والخاصة الذين ساهموا في إعداد وتطوير الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2023-2028).

4.1.2.2 الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم دعائم الاقتصاد في معظم دول العالم، وأحد أهم مجالات توفير فرص العمل، حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة 90% من إجمالي الشركات، وتوفر أكثر من 50% من مجموع فرص العمل عالمياً. وترتفع هذه الأرقام عند إضافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي وذلك حسب بيانات البنك الدولي، لذلك فإن توفير الدعم المناسب لهذه المشروعات يعتبر عاملاً أساسياً لدعم التعافي المستدام والشامل من الجائحة والأزمات اللاحقة.

وفي إطار حرص البنك المركزي الأردني على دعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) ولما لهذه الشركات من دور حيوي في دعم النمو الاقتصادي وتخفيف البطالة ومحاربة الفقر وبهدف تمكينها من الحصول على التمويل اللازم لممارسة أعمالها وفق آجال متوسطة أو طويلة وبأسعار فائدة منافسة، فقد قام البنك المركزي الأردني بتأسيس لجنة داخلية لإدارة المشاريع المتعلقة بتعزيز الاشتغال المالي ومن ضمنها زيادة فرص الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، ولهذا الغرض فقد تم خلال الفترة الماضية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية حشد تمويل لقطاع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يصل إلى ما يقارب 400 مليون دولار أمريكي بأسعار فائدة منافسة ولآجال مناسبة، وصل منها ما يقارب 366 مليون دولار، أقرضت لما يزيد عن 25 ألف مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط منهم أكثر من 64% متواجد خارج العاصمة، كما ساهمت هذه التمويلات بخلق فرص عمل جديدة والإبقاء على فرص عمل قائمة بما مجموعه 36 ألف فرصة عمل، وسيقوم البنك

أولئك المستبعدة مالياً، وعلى وجه الخصوص الفئات التالية: 40% الأقل دخلاً والمرأة والشباب واللاجئين والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. حيث تم إيلاء اهتمام خاص بالمرأة لوجود فجوة جندرية في الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية وبعض الممارسات التي تحد من تباؤ المرأة لدورها الطبيعي في المجتمع والمشاركة بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة. أما اللاجئين فقد تم وضع سياسات خاصة التزاماً بالدور الأردني في دعم اللاجئين والتأكيد على حقهم الأساسي باستخدام خدمات ومنتجات مالية تلائم ظروفهم ومستويات دخلهم، وتمكنهم من صنع الفرص لتحسين جودة الحياة وبشكل يحفظ كرامتهم وورغبتهم.

تضم الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2023-2028) أربعة ركائز أساسية هي: التمويل، والادخار، والتأمين، والدفع والتحويل. حيث تم ضم الادخار كأحد الركائز الأساسية في الاستراتيجية للعمل على تطوير منتجات ادخارية تساعد المستهلك المالي على التخطيط المالي السليم والعمل على تحفيز وتشجيع استخدام المنتجات الادخارية الحالية للتمكن من تحسين المستوى المعيشي واستخدام الموارد المالية المتاحة بشكل كفء ومسؤول. كما وجاء تضمين قطاع التأمين كأحد الركائز الجديدة للاستراتيجية لدوره في مواجهة الحالات الطارئة وتلبية مستلزمات الحياة الكريمة.

تدعم الركائز أعلاه مجموعة من الممكّنات ذات الأولوية التي من شأنها تعزيز الوصول والاستخدام الفعال والمستدام للخدمات والمنتجات المالية وهي: تمكين المستهلك المالي وسلوكيات السوق، والتكنولوجيا المالية والابتكار، والبيانات والأبحاث، والأطر القانونية والتشريعية، والتنسيق والالتزام المؤسسي.

2.1.2.2 الأهداف الوطنية

1. رفع نسبة ملكية الحسابات المالية للأفراد ولقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المؤسسات المالية الرسمية.
2. رفع نسبة استخدام الأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للمنتجات والخدمات المالية المتنوعة التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، بما في ذلك التمويل، الادخار، الدفع والتحويل، والتأمين.
3. تحسين جودة الخدمات والمنتجات المالية للمستهلكين وتمكينهم من خلال اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز حماية المستهلك المالي وبناء القدرة المالية.

باستحداث 1,019 فرصة عمل، علماً بأن الرصيد القائم للسلف الممنوحة ضمن البرنامج في نهاية عام 2025 بلغ 5 مليون دينار، هذا واستمرت أسعار الفائدة ضمن البرنامج خلال عام 2025 عند مستوياتها دون تغيير والبالغة 1.0% لجميع المشاريع.

3. التمويل الممنوح لمؤسسة الإقراض الزراعي: بلغ حجم التمويل الممنوح للمؤسسة خلال عام 2025 نحو 17.7 مليون دينار ليبلغ الرصيد القائم نحو 112.3 مليون دينار أي ما نسبته 97.7% من سقف التمويل المتاح للمؤسسة والبالغ 115 مليون دينار. هذا واستمر سعر الفائدة على السلف الممنوحة للمؤسسة خلال عام 2025 عند مستواه دون تغيير والبالغ 0.5%.

4. التمويل الممنوح للشركة الأردنية لضمان القروض: لم يتم منح المؤسسة أي تمويل خلال عام 2025، ليبلغ إجمالي الرصيد القائم للتمويل الممنوح للمؤسسة في نهاية عام 2025 نحو 550 مليون دينار (100 مليون دينار لبرنامج ضمان ائتمان الصادرات و50 مليون دينار لبرنامج ضمان قروض المشاريع الصغيرة الناشئة و100 مليون دينار لبرنامج ضمان قروض الإسكانية - سكن ميسر و300 مليون دينار لبرنامج ضمان قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أزمة كورونا)، هذا وتتراوح أسعار الفائدة على هذه السلف والممنوحة للشركة ما بين (0.5% - 2.0%).

وعليه، بلغ رصيد التسهيلات والسلف الممنوحة من خلال البرامج التمويلية للبنك المركزي في نهاية عام 2025 نحو 1,751.7 مليون دينار (متضمناً الرصيد القائم للسلف الممنوحة ضمن برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أزمة كورونا والبالغ 45.4 مليون دينار علماً أن هذا البرنامج تم إيقاف العمل به في شهر نيسان 2023) مستقراً بذلك حول مستواه المسجل في نهاية عام 2024 والبالغ 1,756.2 مليون دينار.

5.1.2.2 قطاع التمويل

- استكمالاً لجهود البنك المركزي الأردني في توسيع مظلته الرقابية - والتي كانت قد بدأت عام 2015 بإخضاع شركات التمويل الأصغر لرقابته وإشرافه - فقد تم إخضاع كافة شركات التمويل لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني بهدف إدماجها في القطاع المالي لضمان التزامها بالمعايير الدولية سعياً لتعزيز منظومة حماية العملاء وتوفير إطار مؤسسي لهذه الشركات وبما يدعم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وذلك بإصدار

المركزي بسحب المبالغ المتبقية خلال عامي 2026 و2027، هذا بالإضافة إلى خط الائتمان المقدم من بنك الإعمار الأوروبي للبنوك مباشرة بمبلغ 120 مليون دولار لنفس الغاية الذي قام البنك المركزي بدوره بتقديم التسهيلات والدعم اللازم لتيسير استفادة البنوك منه، علماً بأن بنك الإعمار الأوروبي قام بتوقيع اتفاقيات مع ثلاثة بنوك بمبلغ 90 مليون دولار.

استمر البنك المركزي خلال عام 2025 بتوفير التمويل للقطاعات الاقتصادية بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة بكلف وأجال مناسبة ضمن برامج البنك المركزي التمويلية، وهي: برنامج تمويل ودعم القطاعات الاقتصادية وبرنامج التشغيل الذاتي (انهض)، بالإضافة إلى تمويل مؤسسات الإقراض المتخصصة وتمويل الشركة الأردنية لضمان القروض، وذلك على النحو التالي:

1. برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية (برنامج السلف متوسطة الأجل): بلغ إجمالي التمويل الممنوح ضمن البرنامج خلال عام 2025 نحو 463.2 مليون دينار استفاد منه 722 مشروعاً وساهم في استحداث 2,822 فرصة عمل. واستحوذت المشاريع المستفيدة ضمن قطاع الصناعة على ما نسبته 63.9% من إجمالي التمويل الممنوح للمشاريع ضمن البرنامج خلال عام 2025، تلاه القطاع التصديري بنسبة 11.6% ثم قطاع الزراعة بنسبة 6.8% ثم قطاع السياحة بنسبة 6.3% ثم قطاع الطاقة المتجددة بنسبة 4.03% وباقي القطاعات بنسبة 7.37%. وبلغ إجمالي التمويل الممنوح منذ بداية البرنامج وحتى نهاية عام 2025 نحو 2,589 مليون دينار استفاد منه 3,708 مشروعاً وساهم في استحداث 20,474 فرصة عمل، في حين بلغ الرصيد القائم للسلف الممنوحة ضمن البرنامج في نهاية عام 2025 (1,039) مليون دينار أي ما نسبته 74.2% من حجم البرنامج والبالغ 1.4 مليار دينار، هذا واستمرت أسعار الفائدة للتسهيلات الممنوحة للبنوك ضمن البرنامج خلال عام 2025 عند مستوياتها دون تغيير والبالغة 0.5% لجميع المشاريع داخل المحافظات و1.0% للمشاريع داخل العاصمة.

2. برنامج التشغيل الذاتي (انهض): بلغ حجم التمويل الممنوح ضمن البرنامج خلال عام 2025 نحو 0.722 مليون دينار استفاد منه 13 مشروع وساهم باستحداث 70 فرصة عمل. وبلغ إجمالي التمويل الممنوح ضمن البرنامج منذ انطلاقه في عام 2019 ولغاية نهاية عام 2025 نحو 10.9 مليون دينار استفاد منه 303 مشروعاً وساهم

- وعملاً بنهج البنك المركزي بمراجعة وتحديث التشريعات الصادرة عنه للإشراف والرقابة على قطاع التمويل فقد قام البنك بهذا الإطار بإصدار مجموعة من التعليمات والتعاميم لشركات التمويل وكما هو موضح في جزء البنية التشريعية للنظام المالي من هذا الفصل.
- كما تم العمل على نشر المؤشرات المالية لقطاع التمويل الأصغر لعام 2024 على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي.

2.2.2 القدرات المالية والثقافة المالية

- يُعتبر موضوع نشر الثقافة المالية والمصرفية من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الاشتغال المالي وتعزيز حماية العملاء، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن رفع مستوى الثقافة المالية للأفراد هو عامل أساسي لزيادة مستوى مدخراتهم، مما يعزز من النمو الاقتصادي من خلال توفير السيولة اللازمة للاستثمار، الأمر الذي يعزز من قدرة الدول على تحمل الأزمات المالية والاقتصادية، وفي الأردن يولي البنك المركزي موضوع الثقافة المالية اهتماماً بالغاً نظراً لأهميته في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة. وإيماناً من البنك المركزي الأردني بأهمية موضوع الثقافة المالية في المملكة؛ فقد بادر البنك المركزي بإطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية في المملكة وذلك بهدف تمكين المواطن الأردني من:
- إدراك المبادئ والمفاهيم الأساسية في المجال المالي والمصرفي.
- إدارة مدخراته وممتلكاته الشخصية واستثمارها بالشكل الأمثل.
- زيادة فرص الاستفادة من الخدمات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية.
- لذا فإن المشروع يستهدف عدة قطاعات رئيسية في المجتمع من خلال عدة برامج، حيث تم البدء بالبرنامج الرئيسي المتمثل بالتعليم المالي في المدارس وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز (مؤسسة أردنية غير ربحية)، وقد تم البدء بتدريس منهاج الصف السابع اعتباراً من العام الدراسي 2016/2015 كما تم البدء بتدريس منهاج الصف الثامن والحادي عشر اعتباراً من العام الدراسي 2017/2016، ومنهاج الصف التاسع والثاني عشر في العام الدراسي 2018/2017، ومنهاج الصف العاشر في العام الدراسي 2019/2018.
- علاوة على برنامج التعليم المالي في المدارس، فإن المشروع سيشمل في المستقبل عدة برامج أخرى، وعلى النحو التالي:
- أ. التعليم المالي في مؤسسات التعليم العالي.

نظام شركات التمويل رقم (107) لسنة 2021، والذي دخل حيز النفاذ بتاريخ 2022/5/30، حيث شكل هذا النظام مرجعية قانونية لترخيص شركات التمويل والرقابة عليها من قبل البنك المركزي الأردني، هذا وقد منح النظام المذكور شركات التمويل القائمة عدة مهل لتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكامه آخرها انتهت بتاريخ 2025/7/13 وذلك حرصاً منه على إتاحة المزيد من الوقت للشركات القائمة لاستكمال متطلبات توفيق الأوضاع وبما يكفل الحفاظ على مراكزها القانونية وحماية حقوق المتعاملين معها.

- تقدم عدد من الشركات خلال عام 2025 بطلبات لتوفيق أوضاعها/ترخيصها وفقاً لأحكام نظام شركات التمويل رقم (107) لسنة 2021، وقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي على ترخيص (9) شركات تمويل متخصص تمارس نشاط منح الائتمان المباشر و/أو نشاط التأجير التمويلي و/أو نشاط التمويل العقاري، علماً بأن من هذه الشركات (4) شركات تمارس نشاطها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع الإشارة إلى أنه قد بلغ عدد شركات التمويل التي حصلت على ترخيص من البنك المركزي لممارسة نشاط التمويل منذ دخول نظام التمويل حيز النفاذ حتى تاريخ 2026/3/12 (15) شركة تمويل.
- ما زال التنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات قائماً بخصوص الإجراءات المرتبطة بتنفيذ أحكام نظام شركات التمويل رقم (107) لسنة 2021 وتعديلاته، حيث قامت دائرة مراقبة الشركات بإعداد (خطة العمل الإجرائية)، والتي يتم من خلالها المتابعة حول آخر المستجدات بخصوص قيام الشركات القائمة -والتي لديها غاية تمويلية ولم تحصل على الترخيص كشركة تمويل أو لم تتقدم بطلب لتوفيق أوضاعها قبل تاريخ 2025/7/13- بتصويب أوضاعها أصولياً.
- أما بخصوص قطاع التمويل الأصغر والذي كان قد أصبح جزءاً من النظام المالي الرسمي خلال عام 2018 فيتكون هذا القطاع من (8) شركات مرخصة من البنك المركزي، حيث عمل البنك المركزي خلال السنوات الماضية على إصدار حزمة من التعليمات الناطمة لعمل القطاع وبما يفضي إلى تطبيق قواعد ومرتكزات الحاكمية المؤسسية وترسيخ الدور الإشرافي لمجالس وإدارة هذه الشركات وتعزيز منظومة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لديها مع إيلاء أهمية خاصة لتعزيز حماية العملاء بما ينسجم مع الإرشادات الدولية وأفضل الممارسات.

المستهلك المالي لقطاع البنوك لسنة 2024 ابتداءً من 2025/7/1، حيث جاءت هذه التعليمات بما فيه مصلحة العميل وتعزيز إطار حماية حقوق المستهلك المالي.

وفي مجال الدراسات، فقد قام البنك المركزي بتنفيذ دراسة واستبيان لقياس مستوى الصحة المالية للمواطن الأردني للمرة الخامسة على التوالي، وبما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية، وذلك للاستدلال على مدى قدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم والتزاماتهم المالية، والسعي نحو تحقيق الأهداف المالية، وتوفير الإمكانية للتعامل مع الصدمات المالية السلبية.

والمشاركة في الأعمال والأوراق الصادرة عن كل من تحالف الاشتغال المالي (AFI) وشبكة الثقافة المالية العالمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD/INFE) من خلال العضوية فيهما.

إضافة إلى تنفيذ عدة استبيانات إلكترونية لإجراء دراسة سوقية لقياس مدى رضا العملاء ذوي الإعاقة عن الخدمات والمنتجات المالية المقدمة لهم، ودراسة مدى رضا عملاء الحساب البنكي الأساسي، وتحليل نتائج الاستبانة الإلكترونية لعام 2024 "قياس مدى رضا العملاء الذين قدموا شكاوى على البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية" والعمل على إعداد تقرير تفصيلي بالنتائج.

كما تم إعداد دليل إرشادي لحماية المستهلك المالي عند تقديم المنتجات والخدمات المالية الإلكترونية.

من الناحية الرقابية، قامت الدائرة خلال العام 2025 بعدة مهام تفتيشية (سواء مكتبية أو ميدانية) على البنوك وشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال وشركات التمويل الأصغر وشركات الصرافة للتحقق من مدى التزامها بأحكام التشريعات النافذة الخاصة بحماية المستهلك المالي، كما تم التفتيش بأسلوب المتسوق الخفي للوقوف على مدى جاهزية التعامل مع العملاء، ومدى معرفة وإفصاح الموظفين عن المنتجات والخدمات التي يقدمونها والعمولات والتفاصيل الخاصة بها.

وفي مجال نشر الوعي والثقافة المالية، تم تنفيذ العديد من أنشطة التوعية والتثقيف المالي والمحاضرات بالتعاون مع الشركاء الخارجيين وجمعية البنوك في الأردن ومؤسسة ولي العهد تستهدف فئات المجتمع المختلفة مع التركيز على الفئات المستبعدة مالياً وفي كافة المحافظات، الأمر الذي من المتوقع أن يعكس إيجاباً على مستوى الوعي والثقافة المالية لديهم ويساعدهم على اتخاذ قرارات مالية مدروسة ويساهم في بناء صحة مالية سليمة لديهم في المستقبل، إضافة إلى نشر مواد توعية وتثقيف مالي في القنوات الإلكترونية

ب. نشر الوعي المالي من خلال وسائل الإعلام.

ج. الثقافة المالية لتطوير الأعمال.

د. التعليم المالي في مكان العمل.

هـ. التعليم المالي للمرأة والمجتمعات الريفية.

و. التعليم المالي الإلكتروني.

هذا وقد تم في شهر 2023/2 تمديد العمل ببرنامج التعليم المالي في المدارس حتى نهاية شهر 2026/6 وذلك بهدف تطوير مناهج الثقافة المالية لتواكب أحدث التطورات في مجال الخدمات المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية والتمويل الأخضر والمستدام، حيث قام المركز الوطني لتطوير المناهج في شهر 2023/10 بتشكيل لجنة تضم عدد من الخبراء وأساتذة الجامعات وممثل عن البنك المركزي وممثل عن مؤسسة إنجاز لوضع إطار خاص جديد لمبحث الثقافة المالية ومعايير تعلمها ومؤشرات أدائها، وقد أنهت اللجنة أعمالها وتم اعتماد الإطار الخاص في شهر 2024/6، ثم قام المركز الوطني لتطوير المناهج بعد ذلك بتشكيل فريق متخصص لتطوير مناهج الثقافة المالية الجديدة لجميع الصفوف المستهدفة، ونظراً لأهمية الاستمرار في تدريب المعلمين والمشرفين على المناهج الجديدة لمادة الثقافة المالية فقد تم تجديد تمديد العمل ببرنامج التعليم المالي في المدارس حتى 2027/12/31، والذي يركز على تدريب مشرفي ومعلمي الثقافة المالية على المناهج المطورة وتوفير أنشطة ميدانية وتطبيقية للطلبة لتعزيز استيعابهم للمفاهيم المالية.

3.2.2 حماية المستهلك المالي

استمراراً لجهود البنك المركزي في تعزيز منظومة حماية المستهلك المالي في الأردن والتي تضمن حصول العملاء على حقوقهم من حيث العدالة والشفافية وحققهم عند التظلم، إضافة إلى رفع وعي العملاء وتشجيعهم على تحسين المعرفة والمهارة اللازمتين لإدارة أموالهم لتمكينهم من اتخاذ قراراتهم المالية بشكل مدروس، فقد قام البنك المركزي ومن خلال دائرة حماية المستهلك المالي بالعديد من الإجراءات والنشاطات، وكالاتي:

من الناحية التشريعية، إصدار عدة تعليمات/تعاميم كان أهمها تعليمات ضوابط الإعلانات الخاصة بالمنتجات والخدمات والجوائز المقدمة من مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم (2025/1)، والتي تعزز مبادئ حماية المستهلك المالي وعلى وجه الخصوص مبدأ التصميم والتقديم الملائم للخدمات المالية والمصرفية بشكل شامل وموحد لكافة القطاعات مراعية جميع التشريعات ذات العلاقة بحماية المستهلك المالي. كذلك نفاذ تعليمات حماية

4.2.2 توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي

1.4.2.2 الخدمات المالية الرقمية

استمر البنك المركزي بتشغيل نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO) الذي يقوم بتنفيذ أوامر التحويل بين حسابات البنوك الأعضاء بعملات الدينار الأردني والدولار الأمريكي، واليورو، والجنيه الإسترليني حيث كانت على النحو التالي:

عام 2025		عام 2024		
العدد (ألف)	القيمة (مليون)	العدد (ألف)	القيمة (مليون)	
540	74,983	493	68,341	الدينار الأردني
46	66,383	46	54,783	الدولار الأمريكي
5	2,381	5	1,909	اليورو
0.7	145	0.7	497	الجنيه الإسترليني
7	2,290	7	1,880	عمليات السوق الثانوي

كما واستمر البنك بتقديم خدمات نظام واجهة الدفع الحكومية الموحدة (UGPI-JO) والذي تم إطلاقه في نهاية عام 2024، والذي يهدف إلى أتمتة طلبات التحويل الصادرة عن عملاء البنك المركزي من القطاع الحكومي للعام 2025، حيث بلغ عدد وقيمة الحوالات التي تم تمريرها من خلال النظام منذ إطلاقه وحتى نهاية عام 2025 كما يلي:

السنة	2024	2025
عدد الحوالات	4,232	467,668
قيمة الحوالات بالدينار الأردني	9 مليون	255 مليون

كما استمر البنك المركزي خلال عام 2025 بتقديم خدمات إلكترونية لعملائه من الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية من خلال نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية لعملاء البنك المركزي الأردني (E-Banking)، حيث أتاح النظام لعملائه خدمة الاستعلام عن أرصدة حساباتهم واستخراج كشوفات الحسابات وإشعارات القيد بالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية لعملائه.

2.4.2.2 شركة المعلومات الائتمانية

- في إطار حرص البنك المركزي الأردني على تعزيز الشفافية في التقارير الائتمانية وضمان حماية العملاء ودعم استقرار النظام المالي، وعملاً بدوره الرقابي، فقد قام البنك المركزي

المتاحة لدى البنك المركزي وشركاؤه تناسب كل فئة من فئات المجتمع وتغطي المواضيع ذات الأولوية.

وسعيًا من البنك المركزي الأردني لإدماج كافة فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي، تم إطلاق مبادرة **مجتمع واع دامج**، والتي تتضمن توفير تصوير مترجم بلغة الإشارة بالإضافة إلى تسجيل صوتي ونص مكتوب لكافة الرسائل التوعوية والمنشورات التثقيفية الصادرة عن البنك المركزي لضمان وصولها إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك تحقيقاً للرؤى والتطلعات الملكية السامية في دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين إمكانية وصولهم ودمجهم في المجتمع.

وإيماناً من البنك المركزي للتوعية بأهمية حماية وسلامة التعاملات الرقمية المصرفية، تم إطلاق الحملة التوعوية بالأمن السيبراني وحماية المستهلك المالي في ظل عالم الاحتيال الرقمي المتطور.

وفي مجال معالجة الشكاوى، تعامل البنك المركزي مع جميع الشكاوى التي وردت إليه على البنوك العاملة في المملكة وعلى المؤسسات المالية غير البنكية الخاضعة لرقابة البنك المركزي من خلال وسائل تقديم الشكاوى المتنوعة، والتي نتج عنها استرداد مبالغ مالية، كما تم إعداد قاعدة بيانات تتضمن إجابات موحدة للاستفسارات والشكاوى الأكثر شيوعاً والواردة إلى دائرة حماية المستهلك المالي.

وفي مجال التقارير، فقد تم إعداد تقرير شكاوى عملاء البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية، وتزويد البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية بهذا التقرير، كما تم إعداد التقرير السنوي لحماية المستهلك المالي، وتقرير ملخص بأنشطة التوعية والتثقيف المالي المنفذة والذي تم نشره على الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك المركزي الأردني.

وفي مجال مراقبة الممارسات غير الآمنة في الأسواق، تم مراقبة ورصد الممارسات غير السليمة من قبل الجهات غير المرخصة من البنك المركزي ومحاولات الاحتيال والشكاوى الواردة من المستهلكين الماليين بهذا الخصوص، وتم مخاطبة الجهات الأمنية المختصة والعمل على متابعة النتائج معهم عن كثب وبشكل مستمر بالإضافة إلى إصدار تعاميم تحذيرية للمواطنين ونشرها على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي وصفحاته على منصات التواصل الاجتماعي.

- هذا وإلى جانب خدمة الاستعلام الائتماني فقد عملت الشركة على تقديم حزمة من خدمات القيمة المضافة والتي تشمل خدمة تقييم بالنقاط Credit Scoring، وخدمة التنبيهات Portfolio Alert، وخدمة الاستعلام الجماعي Batch Inquiries وخدمة الشيكات المعادة، وعلاوةً على ذلك قامت الشركة بتوفير خدمة التقارير الائتمانية من خلال القنوات الرقمية الإلكترونية (تطبيق سند، التطبيقات البنكية العائدة للبنوك، التطبيق الهاتفي لشركة كريف - الأردن).

3.2 البنية التشريعية للنظام المالي

مما لا شك فيه أن وجود إطار تشريعي مناسب للنظام المالي يعزز من الاستقرار المالي، حيث أثبتت التجارب أنه في حال كانت التشريعات الرقابية والتنظيمية على النظام المالي غير مناسبة فإنها ستؤدي وبشكل واضح إلى تعميق الأزمات المالية النظامية عند حدوثها، هذا ويقوم البنك المركزي الأردني وبشكل مستمر بالتحقق من صحة أعمال وأداء المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته والتأكد من سلامة مراكزها المالية في حدود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والأعراف المصرفية وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والاستقرار النقدي والمالي، وانطلاقاً من استراتيجية البنك المركزي الأردني الرامية إلى إتباع رقابة مصرفية فعالة تواكب أفضل المعايير والممارسات الدولية، واستكمالاً للجهود التي بذلها في إرساء القواعد السليمة للعمل المصرفي والمالي، فقد واصل البنك المركزي في عام 2025 مراجعته الشاملة لمنظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته، وذلك على النحو التالي:

1.3.2 القوانين والأنظمة

1.1.3.2 قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية
يسمى هذا القانون (قانون تنظيم التعامل بالأصول الافتراضية رقم (14/2025)، الصادر بمقتضى المادة (31) من الدستور الأردني وبإقرار من مجلسي الأعيان والنواب وتم البدء بالعمل به بتاريخ 2025/9/16، أي بعد تسعين يوم من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية العدد (5996). تسري أحكام هذا القانون على الأنشطة المرتبطة بتقديم خدمات الأصول الافتراضية في المملكة، أو العمليات المرتبطة بها لصالح الغير أو نيابة عنه.

يُبين القانون أن أنشطة الأصول الافتراضية تشمل ما يلي:
- تشغيل منصات الأصول الافتراضية وإدارتها.

خلال عام 2025 بمنح شركة كريف - الأردن الموافقة على تجديد رخصتها لممارسة أعمالها كشركة معلومات ائتمانية لمدة (10) سنوات وذلك بعد التأكد من استيفاء الشركة لكافة الشروط والمعايير التنظيمية والفنية المطلوبة وفقاً لأحكام قانون المعلومات الائتمانية رقم (15) لسنة 2010 ونظام شركات المعلومات الائتمانية رقم (36) لسنة 2011 والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

- كما تم التأكيد على الشركة بموجب التعميم رقم (11129/3/28) تاريخ 2025/7/7 بضرورة الالتزام والتقييد بالشروط والإجراءات المنصوص عليها ضمن أحكام الفقرة (د) من المادة (3) من معايير اعتماد مراقب حماية البيانات الشخصية الصادرة عن مجلس حماية البيانات الشخصية وذلك استناداً لأحكام المادة (11) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023، بحيث يتم تقديم طلب اعتماد المراقب للبنك المركزي الأردني على النموذج المعد لذلك وفق الأصول مرفقاً به كافة الوثائق ذات العلاقة، واستكمال الإجراءات المنصوص عليها في المعايير المذكورة بعد صدور قرار البنك المركزي في طلب اعتماد المراقب.

- هذا واستمرت شركة كريف - الأردن والتي تشكل إحدى الركائز الأساسية في البنية التحتية للنظام المالي بالعمل على توسيع وإثراء قاعدة البيانات لديها سواء كان ذلك من حيث العدد أو من حيث تنوع قطاعات مزودي البيانات، وفي سبيل ذلك قامت الشركة بإبرام اتفاقيات مع ما يقارب (70) مزود بيانات حتى نهاية عام 2025 وبما يتيح الاستفادة من خدمة الاستعلام الائتماني لكافة مقدمي الائتمان من مزودي البيانات، أما على صعيد قطاع المزودين بنهاية عام 2025 فقد توزع على النحو التالي: (20) بنك و(13) شركة تاجير تمويلي و(8) شركات تمويل أصغر و (5) شركات اتصالات و(24) جهة ضمن قطاعات متباينة.

- تعد خدمة الاستعلام الائتماني الخدمة الرئيسية لشركة المعلومات الائتمانية، وقد شهدت هذه الخدمة تطوراً ملموساً منذ إطلاقها في عام 2016، حيث بلغ إجمالي عدد الاستعلامات لجميع القطاعات كما في نهاية عام 2025 حوالي (2.118) ألف استعلام مقارنة مع حوالي (23) ألف استعلام كما في نهاية عام 2016.

والغاء بعض المواد على نظام ترخيص شركات الصرافة الأصلي.

2.3.2 التعليمات

1.2.3.2 تعليمات إدارة مخاطر المناخ

صدرت تعليمات إدارة مخاطر المناخ رقم (2025/2) بتاريخ 2025/2/18 سندا لأحكام المادة (65/ب) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته، والمادة (99/ب) من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 وتعديلاته، بهدف وضع مبادئ توجيهية لإدارة مخاطر المناخ بشكل فعال في البنوك العاملة في المملكة، كما تستند هذه التعليمات على مبادئ لجنة بازل بشأن الإدارة الفعالة والرقابة على المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، حيث يجب أن تُشكل هذه المبادئ جزءاً أساسياً من الحوكمة المؤسسية ونماذج الأعمال واستراتيجيات إدارة المخاطر المتبعة لدى البنوك، وتعتبر هذه التعليمات نافذة اعتباراً من تاريخ صدورها.

تطبق هذه التعليمات على جميع البنوك العاملة في المملكة بما يتناسب مع حجم البنك وطبيعة ومستوى تعقيد عملياته وهيكل مخاطره، وقد تضمنت هذه التعليمات مسؤوليات مجلس الإدارة للبنك ومسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا فيما يتعلق بإدارة مخاطر المناخ، وبناء القدرات المتعلقة بمخاطر المناخ، كما تضمنت هذه التعليمات دمج مخاطر المناخ في استراتيجية عمل البنك واستراتيجية إدارة المخاطر، وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية، وعملية إدارة المخاطر، والمراقبة وإعداد التقارير الداخلية، والأمور الواجب على البنوك تزويد البنك المركزي بها خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذه التعليمات، مثل:

- ما يفيد تأسيس وحدة أو قسم أو تشكيل فريق عمل مختص بإدارة مخاطر المناخ في دائرة إدارة المخاطر علماً بأن هذا المتطلب هو إلزامي بالنسبة للبنوك المصنفة كبنوك ذات أهمية نظامية على المستوى المحلي، أما البنوك الأخرى فعليها تزويد البنك المركزي بالإجراءات/الهيكل الذي سيعتمد لهذا الغرض.
- ما يفيد تعديل استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك لدمج إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ في هذه الاستراتيجية.

2.2.3.2 تعليمات إلغاء تعليمات اندماج شركات التأمين

صدرت تعليمات إلغاء تعليمات اندماج شركات التأمين رقم (2025/4) بتاريخ 2025/4/10 بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم (2025/71) تاريخ

- التبادل بين الأصول الافتراضية والعملة الأردنية أو الأجنبية.
- التبادل بين شكل أو أكثر من الأصول الافتراضية.
- تحويل الأصول الافتراضية من عنوان أو حساب إلى آخر.
- حفظ الأصول الافتراضية وإدارتها أو أي أدوات تمكّن من السيطرة عليها.
- تقديم خدمات الوساطة في عمليات التداول في الأصول الافتراضية.
- المشاركة وتقديم الخدمات المالية المرتبة بعرض أحد المصدرين أو بيع الأصول الافتراضية.
- أي نشاط آخر يقرر مجلس الوزراء بناءً على تنسيب مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية اعتباره من أنشطة الأصول الافتراضية.
- وكما تضمّن القانون مهام وصلاحيات هيئة الأوراق المالية، وتشمل:
- ترخيص مزودي خدمات الأصول الافتراضية والرقابة والإشراف والتفتيش عليهم.
- الرقابة على امتثال مزودي خدمات الأصول الافتراضية لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تحديد وتقييم المخاطر الناشئة عن الأصول الافتراضية.
- التعاون وتبادل المعلومات مع الجهات النظرية المسؤولة عن الرقابة على أعمال مزودي خدمات الأصول الافتراضية.
- كما تضمّن القانون التزامات مزودي خدمات الأصول الافتراضية والتي تشمل:
- متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وفق أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الحصول على كافة البيانات المتعلقة بأطراف التحويل والوسطاء وفق أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات ذوات العلاقة.
- كما بيّن القانون بأن الشركات الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي تعتبر مرخصة لممارسة أي من أنشطة الأصول الافتراضية المنصوص عليها في البندين (2) و(5) من الفقرة (أ) من المادة (4) من هذا القانون، وذلك بعد الحصول على الموافقة المسبقة من البنك المركزي.

2.1.3.2 نظام ترخيص شركات الصرافة

يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام ترخيص شركات الصرافة لسنة 2025) رقم (2025/35) والمنشور في الجريدة الرسمية عدد 5998 تاريخ 2025/06/28، ويقرأ مع النظام الأصلي رقم (39) لسنة 2021 الصادر بمقتضى المواد (5) و(15) و(33) من قانون أعمال الصرافة رقم (44) لسنة 2015. وقد تضمن النظام المعدل تعديل وإضافة

12 لسنة 2021 ويعمل بها اعتباراً من تاريخ 2025/08/01.

تلتزم هذه التعليمات كل شخص سواء لوحده أو مجموعة أشخاص من ذوي الصلة أو ممن بينهم صلة قرابة حتى الدرجة الثالثة بالحصول على الموافقة الخطية من البنك المركزي قبل تملك أو زيادة تملك مصلحة مؤثرة في رأس مال أي شركة تأمين والتصريح عن المستفيد النهائي قبل الحصول على موافقة البنك المركزي.

كما بينت التعليمات بأنه يجب على مالك المصلحة المؤثرة الحصول على موافقة البنك المركزي المسبقة عند إجراء أي تغيير أو تحويل على هيكل ملكية مالك المصلحة المؤثرة في رأس مال شركات التأمين في حال تغيير المستفيد النهائي للمصلحة المؤثرة.

كما تلتزم التعليمات شركات التأمين بإعلام البنك المركزي عن الأسهم المرهونة أو المحجوزة التي يمتلكها مالك أو مالكي المصلحة المؤثرة أو عند حدوث أي تغيير على تلك الأسهم.

5.2.3.2 تعليمات الأخطار المصرفية

صدرت تعليمات الأخطار المصرفية رقم (2025/12) بتاريخ 2025/08/20، سنداً لأحكام المادة (37/ب) و(65/ب) من قانون البنك المركزي رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته ويعمل بها اعتباراً من تاريخه.

حددت هذه التعليمات الأمور الواجب الالتزام بها من قبل البنوك والشركات التابعة لها والتابعة للتابعة فيما يتعلق بالأخطار المصرفية للعملاء بهدف تأطير التعليمات الناضمة للأخطار المصرفية.

تطبق هذه التعليمات على جميع البنوك المرخصة في المملكة والشركات التابعة لها والتابعة للتابعة على مستوى فروع الأردن وذلك للتسهيلات الممنوحة والتي تبلغ حد التصريح المقرر والبالغ 20 ألف دينار أردني كحد أدنى.

6.2.3.2 تعليمات السيولة القانونية للبنوك الإسلامية

صدرت تعليمات السيولة القانونية للبنوك الإسلامية رقم (2025/15) بتاريخ 2025/11/18 سنداً لأحكام المادة (45/أ) من قانون البنك المركزي الأردني والمواد (42/1)، (42/ب) و (99/ب) من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 وتعديلاته، بهدف تعزيز إدارة مخاطر السيولة لدى البنوك الإسلامية، ويعمل بها اعتباراً من تاريخ 2025/12/01.

2025/04/10 وسنداً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (109) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم 12 لسنة 2021 ويعمل بها اعتباراً من تاريخ 2025/04/10 وتلغي هذه التعليمات تعليمات اندماج شركات التأمين رقم (2015/1).

3.2.3.2 تعليمات أصول ممارسة المهنة والضوابط اللازمة لتعامل شركة التأمين مع عملائها بطريقة عادلة وشفافة

صدرت تعليمات أصول ممارسة المهنة والضوابط اللازمة لتعامل شركة التأمين مع عملائها بطريقة عادلة وشفافة رقم (2025/5) بتاريخ 2025/05/05 بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم (2025/76) تاريخ 2025/04/10، وسنداً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (109) والفقرة (ي) من المادة (24) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم 12 لسنة 2021، وتعتبر هذه التعليمات نافذة من تاريخ 2025/04/10.

وقد تضمنت هذه التعليمات العديد من الجوانب المتعلقة بأصول ممارسة المهنة وتعامل شركات التأمين مع عملائها، ومنها:

- التزام شركات التأمين في تعاملها مع عملائها بالشفافية والعدالة.
 - السياسات المتعلقة بتسوية المطالبات وحماية البيانات ومعالجة شكاوى العملاء.
 - استمرارية عرض التأمين.
 - الشروط المتعلقة بطلب التأمين.
 - الشروط المتعلقة بعقد التأمين، وتجديده، وإلغاءه.
 - تقييم ملاءة العملاء.
 - تقييم المطالبات وتسويتها.
 - معالجة الشكاوى وجوانب أخرى.
- وتلغي هذه التعليمات العمل بتعليمات قواعد ممارسة المهنة وأدائها الخاصة بشركات التأمين رقم (2004/9) وتعديلاتها، كما وتلتزم شركات التأمين بتوفير أوضاعها بما ينسجم مع أحكام هذه التعليمات خلال 90 يوم من تاريخ نفاذ أحكام هذه التعليمات.

4.2.3.2 تعليمات تملك المصلحة المؤثرة في شركات التأمين

صدرت تعليمات تملك المصلحة المؤثرة في شركات التأمين رقم (2025/9) بتاريخ 2025/08/4 بموجب قرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم (2025/141) تاريخ 2025/07/24 تنفيذاً لأحكام المادة (26) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم 12 لسنة 2021 واستناداً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (109) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم

النموذج رقم (3) من الملحق رقم (2) المتعلق بالتمويل الأخضر المتوافق مع التصنيف الأخضر الوطني الأردني فيجب البدء بالإبلاغ عنه اعتباراً من بيانات نهاية شهر حزيران/2026 وبشكل نصف سنوي.

وقد تم إصدار هذه التعليمات بهدف وضع مبادئ توجيهية للإفصاح الفعال عن مخاطر المناخ والإبلاغ عنها من قبل البنوك العاملة في المملكة. وتستند هذه التعليمات إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS S2) الصادر عن مجلس المعايير الدولية للاستدامة (ISSB) بشأن الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، وإطار لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) للإفصاح عن المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ. تطبق هذه التعليمات على جميع البنوك العاملة في المملكة، وبما يتناسب مع حجم البنك وطبيعة ومستوى تعقيد عملياته وهيكل مخاطره، كما يتم نشر إفصاحات مخاطر المناخ الخاصة بالبنوك الأردنية في تقاريرها السنوية، أما بالنسبة لإفصاحات مخاطر المناخ الخاصة بفروع البنوك الأجنبية العاملة بالمملكة فيتم نشرها على المواقع الإلكترونية الخاصة بهذه الفروع.

وقد تضمنت هذه التعليمات متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالمناخ وتشمل (الحوكمة، الاستراتيجيات، إدارة المخاطر، المقاييس والأهداف)، بالإضافة إلى مستوى التطبيق لمتطلبات الإفصاح ومدته وتكرار إصداره وصيغته، كما تضمنت متطلبات الإبلاغ والتي تشمل متطلبات البنوك لجمع المعلومات المالية المتعلقة بالمناخ والإبلاغ عنها مثل (التعرض القطاعي لمخاطر التحول، والتعرض الجغرافي للمخاطر المادية، والتمويل الأخضر المتوافق مع التصنيف الأخضر الوطني (الأردني)، ونطاق الإبلاغ ودوريتها.

8.2.3.2 تعليمات تنظيم عمل نشاط التمويل الجماعي القائم على الإقراض

صدرت تعليمات "تنظيم عمل نشاط التمويل الجماعي القائم على الإقراض" رقم (2026/2) بتاريخ 2026/1/15 وتعمل هذه التعليمات على إرساء إطار تنظيمي يحكم ممارسة نشاط التمويل الجماعي القائم على الإقراض من خلال تحديد المتطلبات التي يتوجب على هذه الشركات تلبية للحصول على الترخيص من قبل البنك المركزي الأردني ومتطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر وكذلك المتطلبات الفنية والتقنية الخاصة بعمل هذه الشركات، وشروط تنظيم العلاقات التعاقدية بين الأطراف ذات العلاقة والضوابط اللازمة لحماية مصالح عملاء هذه الشركات وضمان حقوقهم كمتطلبات حماية بياناتهم وأموالهم وشروط

تطبيق هذه التعليمات على جميع البنوك الإسلامية العاملة في المملكة بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية ويتم احتسابها وتطبيقها على مستوى فروع الأردن.

بينت هذه التعليمات بأنه يجب على البنوك الإسلامية الاحتفاظ بمخزون كافٍ من الأصول السائلة غير المرهونة والتي يمكن تحويلها بسهولة وبسرعة إلى نقد لتلبية احتياجات البنك من السيولة بشكل يومي ضمن السيناريوهات المحددة بموجب هذه التعليمات، كما بينت تعريف نسبة السيولة القانونية، وأن على البنك الاحتفاظ بنسبة السيولة القانونية بحيث لا تقل النسبة في جميع الأحوال عن (100%) بإجمالي العملات، وعن (70%) بالدينار الأردني، وتعتبر الحدود الواردة في هذه التعليمات هي الحد الأدنى لتطبيق النسبة، كما يجب على البنك مراقبة وتقييم إجمالي احتياجاته من السيولة من العملات الأجنبية وإدارة مخاطر السيولة بما فيها تلك المتعلقة بحالات عدم التطابق (Mismatch) بين العملات وتحديد الفجوة المقبولة، وذلك على مستوى كل عملة على حدة، مع الأخذ في الاعتبار القيود المحتملة ومخاطر التغيرات المفاجئة في أسعار صرف العملات الأجنبية، وسيولة السوق ومدى قدرة البنك على تحويل الفائض من عملة ما إلى عملة أخرى.

كما بينت التعليمات تعريف ومكونات الأصول السائلة ومكونات المطلوبات المرجحة وفقاً لمتطلبات هذه التعليمات.

كما وضحت التعليمات تفاصيل وكيفية التطبيق واحتساب النسب لدى البنوك الإسلامية العاملة في المملكة. وتلغي هذه التعليمات العمل بتعليمات السيولة القانونية للبنوك الإسلامية رقم (2008/40) تاريخ 2008/04/30 اعتباراً من تاريخ نفاذها وذلك للبنوك المرخص لها بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

7.2.3.2 تعليمات الإفصاح والإبلاغ عن مخاطر المناخ

صدرت تعليمات الإفصاح والإبلاغ عن مخاطر المناخ رقم (2026/1) بتاريخ 2026/01/11 سنداً لأحكام المادة (65/ب) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته، والمادة (99/ب) من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000، وتدخل حيز التنفيذ بشكل طوعي لمتطلبات الإفصاح اعتباراً من بيانات نهاية عام 2026، وبشكل إلزامي اعتباراً من بيانات نهاية عام 2027 مع مراعاة متطلبات الإفصاح المتعلقة بالمناخ الصادرة عن بورصة عمان للبنوك الخاضعة لهذه المتطلبات، أما بالنسبة لمتطلبات الإبلاغ فتدخل حيز التنفيذ بشكل إلزامي اعتباراً من بيانات نهاية عام 2026 وبشكل سنوي، باستثناء

والتقيد بالشروط والإجراءات المنصوص عليها ضمن أحكام الفقرة (د) من المادة (3) من معايير اعتماد مراقب حماية البيانات الشخصية الصادرة عن مجلس حماية البيانات الشخصية وذلك استناداً لأحكام المادة (11) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023، بحيث يتم تقديم طلب اعتماد المراقب للبنك المركزي الأردني على النموذج المعد لذلك وفق الأصول مرفقاً به كافة الوثائق ذات العلاقة، واستكمال الإجراءات المنصوص عليها في المعايير المذكورة بعد صدور قرار البنك المركزي في طلب اعتماد المراقب.

تعميم رقم (12972/2/10) تاريخ 2025/8/4 الموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بخصوص صدور قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023 وإقرار وثيقة معايير اعتماد مراقب حماية البيانات الشخصية من قبل مجلس حماية البيانات الشخصية، والتأكيد على ضرورة الالتزام بالقانون والوثيقة أعلاه، والتقيد بألية الاعتماد المرفقة مع التعميم والمتطلبات الأخرى الواردة في الوثيقة أعلاه بخصوص تعيين مراقب حماية البيانات الشخصية، وتزويد البنك المركزي الأردني- دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي بإقرار مراقب حماية البيانات الشخصية مصادق عليه حسب الأصول خلال مدة أقصاها نهاية الربع الثالث من عام 2025.

تعميم رقم (13318/6/9) تاريخ 2025/8/7 الموجه إلى شركات الصرافة المرخصة في المملكة، والصادر بمقتضى أحكام المادة (6/أ/6) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023 والمرفق به القرار رقم (2025/831) تاريخ 2025/8/4 والمعلق بمعالجة البيانات لدى الجهات الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني، للعمل وفقاً لمضمونه.

تعميم رقم (17628/3/2) تاريخ 2025/10/20 والموجه إلى البنوك المرخصة بخصوص التأكيد على ضرورة اتخاذ كافة الضوابط الرقابية اللازمة من قبلهم عند كل عملية إيداع للنقد في البنك المركزي الأردني بما فيها مراعاة الدقة عند القيام بتجهيز دفعاتها النقدية المودعة لدى البنك المركزي، ومراعاة الدقة عند إعداد مستندات الإيداع والتأكد من كافة المعلومات الواردة فيها.

تعميم رقم (21042/2/2) تاريخ 2025/12/18 والموجه إلى شركات التمويل المرخصة في المملكة، بخصوص النقد المزيّف، والمتضمن التأكيد على شركات التمويل أنه في حال التعامل مع النقد ضرورة استخدام آلات العد المناسبة للتأكد من خلو النقد من أي أوراق نقد مزيفة، ومصادرة أية

الافصاحات وضوابط تعارض المصالح وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

9.2.3.2 تعليمات التواجد لشركات التمويل

صدرت تعليمات التواجد لشركات التمويل رقم (2026/3) بتاريخ 2026/02/03 استناداً لأحكام المادتين (4/ب) و (65/ب) من قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته والمواد (6/د/14) و (25) و (26) من نظام شركات التمويل رقم (107) لسنة 2021 وتعديلاته. تعتبر هذه التعليمات أداة تنفيذية لنظام شركات التمويل رقم (107) لسنة 2021 وذلك لتنظيم تواجد فروع شركات التمويل المرخصة داخل المملكة وخارجها بكافة أشكالها، بهدف فرض الرقابة على شركات التمويل بشكل يكفل سلامة مراكزها المالية وبالتالي المحافظة على الاستقرار المالي في المملكة، بالإضافة إلى وضع الضوابط الرقابية والتنظيمية لعملية تواجد فروع شركات التمويل المرخصة داخل المملكة وخارجها بكافة أشكالها. وتلغي هذه التعليمات تعليمات الترخيص والتواجد لشركات التمويل الأصغر رقم (2016/62) تاريخ 2016/04/10 والتعميم رقم (6602/2/28) تاريخ 2020/06/14 الصادر بموجبها.

10.2.3.2 التعليمات المعدلة لتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك

صدرت التعليمات المعدلة لتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2026/3) بتاريخ 2026/03/31 وتسمى هذه التعليمات (التعليمات المعدلة لتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك لسنة 2026) وتقرأ هذه التعليمات مع تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2) تاريخ 2023/02/14 مع إجراء بعض التعديلات عليها بإلغاء أو تعديل بعض المواد فيها بهدف تعزيز مبادئ الحوكمة المؤسسية للبنوك ومواكبة أبرز التطورات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والأمن السيبراني في العمل المصرفي، ويعمل بها من تاريخ إصدارها.

3.3.2 التعاميم الرقابية

قام البنك المركزي خلال عام 2025 والنصف الأول من عام 2026 بإصدار العديد من التعاميم الرقابية أبرزها ما يلي:

تعميم رقم (9539/6/9) تاريخ 2025/6/2 الموجه إلى شركات الصرافة المرخصة، وتعميم رقم (11130/3/28) تاريخ 2025/7/7 الموجه إلى شركات التمويل المرخصة والمتضمنان التأكيد على جميع الشركات بضرورة الالتزام

بتبني وتطبيق هذا التصنيف لتصنيف المشاريع والأنشطة الخضراء الممولة من قبلهم واستخدامه في تصنيف البيانات وإعداد التقارير المتعلقة بالتمويل الأخضر.

علماً بأن التصنيف الأخضر الوطني الأردني قد تمت الموافقة عليه بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة بتاريخ 2026/2/1، وتم إعداده من قبل فريق عمل وطني بقيادة مشتركة من البنك المركزي الأردني ووزارة البيئة وضم كافة الأطراف ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص.

تعميم رقم (3013/3/28) تاريخ 2026/2/9 والموجه إلى شركات التمويل المرخصة في المملكة، والذي يطلب منهم تزويد البنك المركزي بعدد من الوثائق الخاصة بإقرارات كل من يشغل عضوية مجلس الإدارة و/أو الإدارة التنفيذية العليا لدى الشركة لأي عضو يتم تعيينه من قبل الشركة خلال يومي عمل من تاريخ التعيين، مرفقاً به الوثائق ذات العلاقة بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وهيئة الرقابة الشرعية بشكل سنوي وبموعد أقصاه الخامس عشر من شهر كانون الثاني وبأي تعديل يطرأ عليها خلال يومي عمل وفقاً للنماذج المعدة بالخصوص، وذلك انطلاقاً من حرص البنك المركزي الأردني على تطبيق وترسيخ قواعد ومرتكزات الحوكمة المؤسسية لدى شركات التمويل المُختصص.

تعميم رقم (3408/4/27) تاريخ 2026/2/15 والموجه إلى شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني بخصوص تعديل الحد الأعلى لسعر الفائدة/العائد لأدوات الدفع الدائنة من تعليمات حماية المستهلك المالي لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2021/3) تاريخ 2021/3/3 بحيث تصبح "أن لا يتجاوز الحد الأعلى للفائدة/العائد (1.5%) شهرياً" بعد أن كانت "أن لا يتجاوز الحد الأعلى للفائدة/العائد (1.75%) شهرياً"، والتأكيد على تطبيق النسبة المعدلة على جميع أدوات الدفع الدائنة القائمة والمستقبلية، وتعديل الأنظمة والإجراءات بما يضمن الالتزام وإشعار العملاء وفق الأصول، ويعمل بهذا التعميم خلال مدة أقصاها (60) يوم عمل من تاريخه.

تعميم رقم (4006/2/23) تاريخ 2026/2/24 والموجه إلى البنوك العاملة في المملكة بخصوص اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في الأردن، ومرفق به طياً اختبارات تحليل الحساسية واختبارات السيناريوهات الواجب على البنوك إجراؤها بناءً على بيانات 2025/12/31، وعلى أن يتم إرسال نتائج الاختبارات

أوراق نقدية أردنية مزيفة تكتشف من قبلهم وإحالتها إلى البنك المركزي الأردني بموجب كتب رسمية متضمنة أسماء الأشخاص المعنيين.

تعميم رقم (21260/1/28) تاريخ 2025/12/28 والموجه إلى البنوك العاملة في المملكة وشركات التمويل المرخصة في المملكة، والمتضمن التأكيد على ضرورة قيامهم بالتنسيق مع شركة المعلومات الائتمانية (كريف-الأردن) للبدء بالعمل على إضافة البيانات التالية (حجم المبيعات السنوي، المطلوبات المتداولة، إجمالي الموجودات، إجمالي الإيرادات السنوية، حجم حقوق الملكية، صافي الربح بعد الضريبة، الموجودات المتداولة) عن عملائهم من الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى قاعدة بيانات الشركة، مع ضرورة الالتزام بالتشريعات النافذة بهذا الخصوص، وذلك سعياً من البنك المركزي الأردني للاستمرار بمتابعة الممارسات الدولية الفضلى، وفي ضوء أهمية تعزيز قاعدة بيانات المعلومات الائتمانية للبنوك وشركات التمويل المرخصة لغايات تحفيز النمو الاقتصادي وتمكين شركات (MSMEs) من الحصول على التمويل.

تعميم رقم (218/14/4/9) تاريخ 2026/1/5 والموجه إلى شركات الصرافة المرخصة والمتضمن التأكيد على ضرورة العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بالبيانات المالية الختامية لشركاتهم لعام 2025 بشكل أصولي يراعي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعلى أن تتضمن تلك البيانات كافة المرفقات والإيضاحات المتعلقة بها كوحدة واحدة وبما ينسجم مع مقتضيات أحكام المادة (6) من تعليمات توثيق العمليات الصيرفية، وذلك خلال مدة أقصاها نهاية شهر آذار.

تعميم رقم (2513/3/28) تاريخ 2026/2/3 والموجه إلى شركات التمويل الأصغر في المملكة والخاص بتعريفات المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والقروض الاستهلاكية.

تعميم رقم (2804/1/23) تاريخ 2026/2/5 والموجه إلى البنوك العاملة وشركات التمويل المرخصة في المملكة بخصوص إصدار واعتماد التصنيف الأخضر الوطني الأردني الذي يهدف إلى وضع معايير واضحة لتصنيف المشاريع الخضراء والأنشطة الاقتصادية المستدامة يبنياً بما يساهم في حشد التمويل الأخضر محلياً ودولياً، وزيادة الشفافية وثقة المستثمرين، ومواءمة التمويل مع التزامات الأردن المناخية وخطط النمو الأخضر، وتعزيز أطر الإبلاغ والإشراف على التمويل الأخضر ومخاطر المناخ، والتأكيد على جميع البنوك وشركات التمويل المرخصة

تعميم رقم (4815/3/27) تاريخ 2026/3/12 الموجه إلى كافة المؤسسات المالية غير البنكية الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي الأردني بخصوص عملية منح الجوائز المقدمة من قبلهم للعملاء، وذلك بالتأكيد عليهم بقيامهم بأخذ الموافقة المسبقة من البنك المركزي الأردني قبل الإعلان و/أو الترويج لأي من الجوائز المقدمة من قبلهم للعملاء، استمراراً لجهود البنك المركزي في تنظيم عملية منح الجوائز وترسيخ أسس المنافسة العادلة ولأهمية تعزيز مبادئ حماية المستهلك المالي والتي تتضمن الإفصاح والشفافية في التعامل مع العملاء، ويسري ذلك اعتباراً من تاريخ التعميم.

المطلوبة للبنك المركزي معبأة وفقاً للنماذج المرفقة بالتعميم خلال فترة أقصاها نهاية شهر نيسان/2026 بشكل ورقي وإلكتروني.

تعميم رقم (4623/3/9) تاريخ 2026/3/10 الموجه إلى شركات الصرافة المرخصة بخصوص المستندات الرقمية والتأكيد على ضرورة قيام كافة شركات الصرافة المرخصة بالبدء باتخاذ الترتيبات اللازمة وبالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة لاستكمال المتطلبات الفنية والتشغيلية وضمان التكامل مع الأنظمة المعتمدة لديهم لغايات تفعيل وإتاحة خدمة قبول الهوية الرقمية عبر تطبيق سند كريدف للهوية الشخصية التقليدية عند تقديم الخدمات في جميع مواقع عمل الشركة، والتأكيد على ضرورة إعلام البنك المركزي فور الانتهاء وتحقيق الجاهزية الكاملة لتفعيل هذه الخدمة.

الفصل الثالث: تطورات القطاع المالي ومخاطره

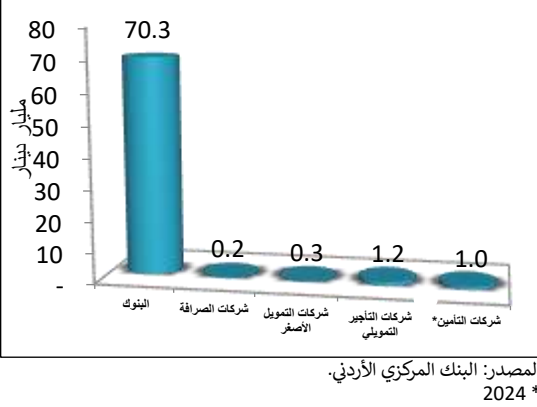
1.3 مقدمة

يتكون القطاع المالي في المملكة الأردنية الهاشمية من البنوك وشركات التأمين وشركات الصرافة وشركات الوساطة والخدمات المالية المتنوعة وشركات التمويل التي تشمل التمويل الأصغر والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل العقاري والتمويل الجماعي القائم على الإقراض. يتولى البنك المركزي مهمة الإشراف والرقابة على قطاع البنوك وشركات الصرافة بالإضافة إلى شركات التمويل الأصغر التي أصبحت خاضعة لرقابة البنك المركزي اعتباراً من 2015/6/1، هذا وقد تم إصدار نظام شركات التمويل رقم (107) لسنة 2021 الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2022/5/30 وبموجب هذا النظام تخضع كافة الشركات التي تمارس نشاط التمويل للترخيص والرقابة من قبل البنك المركزي الأردني، كما تم إصدار نظام معدل لنظام شركات التمويل رقم (111) لسنة (2024) الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 2024/12/31.

كما صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (12) لسنة 2021 وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2021/5/16، وبالتالي أصبح البنك المركزي يتولى مهمة الإشراف والرقابة على قطاع التأمين بموجب هذا القانون.

تعتبر البنوك المكون الرئيسي للقطاع المالي في الأردن البالغ حجم موجوداته ما قيمته 73 مليار دينار كما في نهاية عام 2025، حيث شكلت موجودات البنوك المرخصة ما نسبته 96.3% من إجمالي موجودات القطاع المالي. (شكل 1-3).

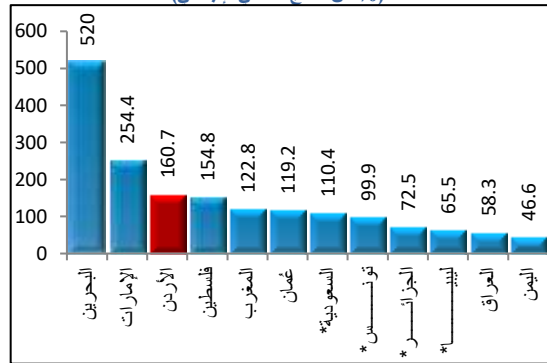
شكل 1-3: موجودات القطاع المالي موزعة حسب أركان القطاع المالي (2025)



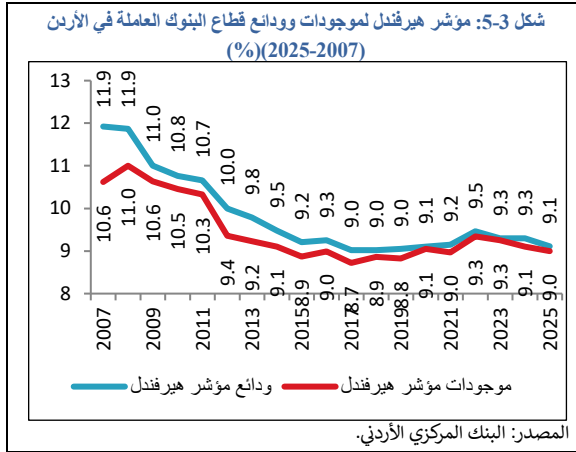
2.3 أهم تطورات الجهاز المصرفي في الأردن (الموجودات والمطلوبات) على مستوى فروع الأردن

بلغت موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2025 ما قيمته 70.3 مليار دينار أردني مشكلاً ما نسبته 160.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 158.8% لعام 2024، هذا ويحتل الأردن في هذه النسبة المرتبة الثالثة بين اثنتي عشر دولة عربية تمت المقارنة بها. (شكل 2-3).

شكل 2-3: موجودات القطاع المصرفي لدول عربية مختارة (2025) (% من الناتج المحلي الإجمالي)

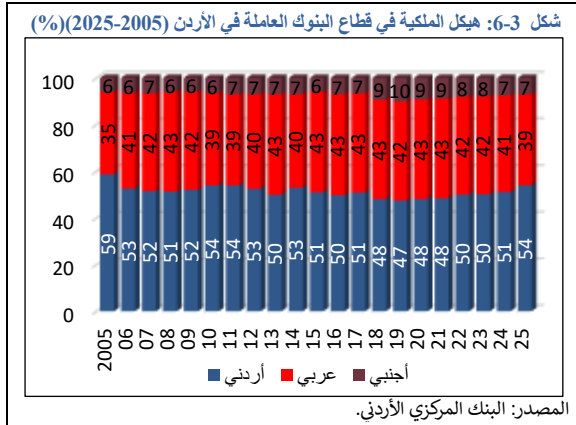


بالرغم من ارتفاع نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن إلا أنها أخذت اتجاهًا تنازلياً خلال الفترة (2008-2018) حيث كانت تبلغ 188.2% في نهاية عام 2008، لتتخفض بعد ذلك حتى وصلت في نهاية عام 2018 إلى 144.2%، ثم ارتفعت في نهاية عام 2019 لتواصل بعد ذلك الارتفاع والانخفاض حتى وصلت إلى 160.7% في نهاية عام 2025. (شكل 3-3).



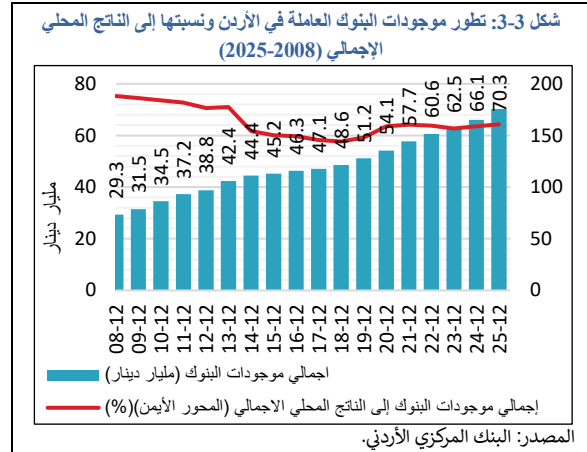
1.2.3 هيكل ملكية البنوك

بلغت نسبة ملكية الأجانب (عرب وأجانب) في رؤوس أموال البنوك الأردنية المرخصة في نهاية عام 2025 حوالي 46% مقارنة مع 49% في نهاية عام 2024، علماً بأنها كانت تبلغ 53% في نهاية عام 2019، وتُعتبر ملكية الأجانب في رؤوس أموال البنوك الأردنية من النسب المرتفعة في المنطقة وذلك لعدم وجود قيود عليها في الأردن الأمر الذي يعكس ثقة المستثمرين في الجهاز المصرفي بشكل خاص والاقتصاد الأردني بشكل عام، علماً بأن معظم هذه الملكيات هي مساهمات استراتيجية مستقرة. ومن الجدير بالذكر أن نسبة ملكية الأجانب في رؤوس أموال البنوك الأردنية قد شهدت انخفاضاً خلال عامي 2010 و2011 إلا أن النسبة ارتفعت واستمرت في الارتفاع والانخفاض بشكل طفيف حتى وصلت إلى 46% كما ذكرنا سابقاً في نهاية عام 2025. (شكل 3-6).

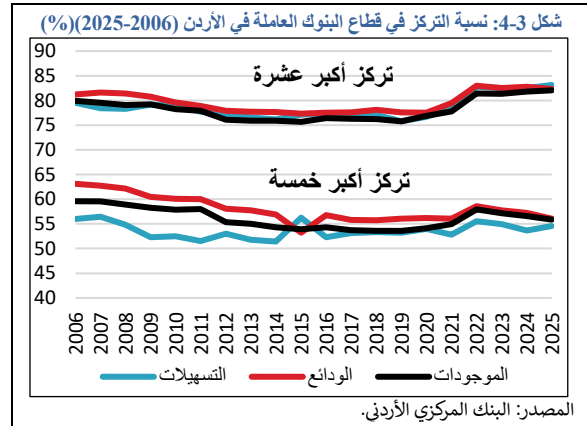


2.2.3 استخدامات الأموال (الموجودات)

بدراسة هيكل موجودات البنوك العاملة في المملكة (استخدامات الأموال) نجد أن محفظة التسهيلات الائتمانية ما زالت المكون الأكبر لموجودات البنوك حيث شكلت في نهاية عام 2025 ما نسبته 48.2% من موجودات البنوك

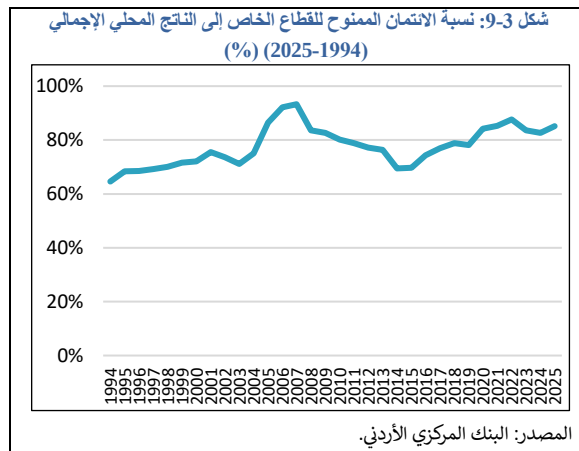


فيما يخص الحصة السوقية للبنوك (التركز) فقد شكلت موجودات أكبر خمسة بنوك من أصل 20 بنكاً ما نسبته 55.9% من إجمالي موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام 2025 مقابل 59.6% في نهاية عام 2006، بينما شكلت موجودات أكبر عشرة بنوك ما نسبته 82.1% في نهاية عام 2025 مقابل 79.9% في نهاية عام 2006. (شكل 3-4).



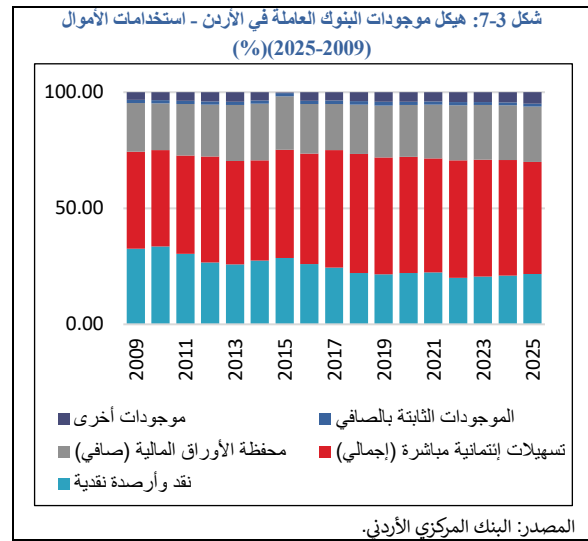
فيما يخص المنافسة وبناءً على مؤشر هيرفندل إنديكس (Herfindahl Index) لموجودات القطاع المصرفي فقد كان هناك تحسناً في الوضع التنافسي لقطاع البنوك في الأردن، حيث كانت قيمة المؤشر 10.6% في نهاية عام 2007 وأصبح يبلغ 9% في نهاية عام 2025، مما يدل على أن الوضع التنافسي في قطاع البنوك في تحسن مستمر، ويعود السبب الرئيسي في تحسن مؤشر التنافسية إلى قيام البنوك بتطوير أعمالها ومنتجاتها لزيادة قدرتها التنافسية. (شكل 3-5).

وقد أظهرت نتائج تحليل فجوة الائتمان في الأردن لعام 2025 انخفاض نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي عن اتجاهها التاريخي بنسبة 1.1%، وبالتالي فإن ذلك لا يستدعي فرض هامش رأس مال إضافي على البنوك حيث أنه حسب تعليمات رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل III يتم فرض هذا الهامش على البنوك عند حدوث نمو مرتفع للائتمان بشكل لا يتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي الأمر الذي يدل على وجود تراكم للمخاطر النظامية واحتمالية حدوث فقاعات سعرية، ووفقاً لتقييم المخاطر النظامية فإنه لا يوجد مؤشرات على تراكم هذه المخاطر أو احتمالية حدوث فقاعات سعرية في الوقت الحالي. (شكل 9-3).

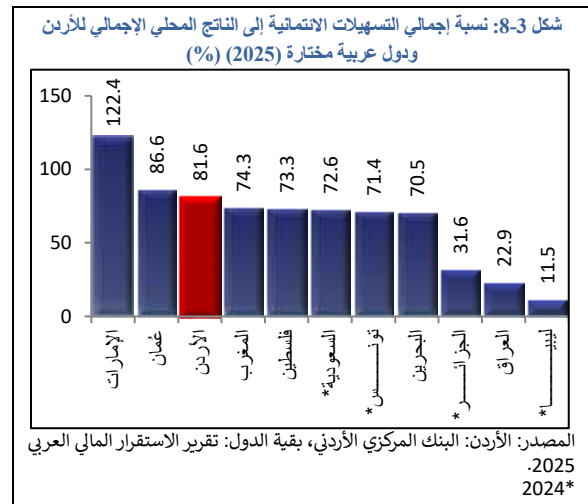


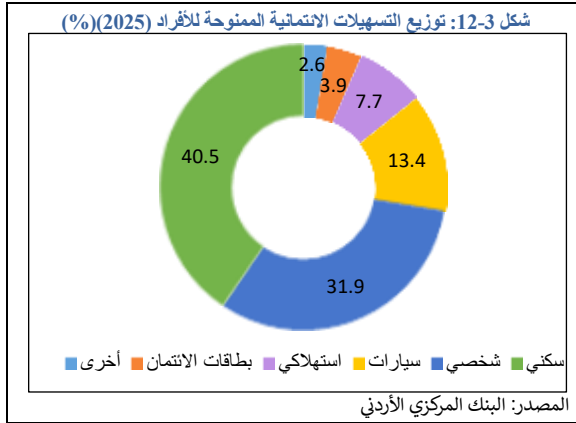
فيما يخص توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية عام 2025، فإن إجمالي قطاع الشركات (الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة) قد استحوذ على الحصة الأكبر من تسهيلات البنوك فقد حصل على ما يقارب 48% من إجمالي التسهيلات في نهاية عام 2025، حيث شكلت تسهيلات الشركات الكبرى ما نسبته 37.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة، أما التسهيلات الممنوحة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم فقد شكلت ما يقارب 10% من إجمالي التسهيلات في نهاية عام 2025، إن استحوذ قطاع الشركات على أكبر حصة من التسهيلات يدل على الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة في المملكة. تليها التسهيلات الممنوحة للأفراد حيث سجلت حصتها ما يقارب 40% من إجمالي التسهيلات، أما التسهيلات المقدمة للحكومة والقطاع العام فقد شكلت ما نسبته 12.9% من إجمالي التسهيلات في نهاية عام 2025 مقارنة مع 11.5% في نهاية عام 2024، (شكل 10-3).

مقابل ما نسبته 49.7% لعام 2024، ويعود الانخفاض في حصة التسهيلات من إجمالي الموجودات إلى نمو التسهيلات بشكل أقل من نمو الموجودات. (شكل 7-3).

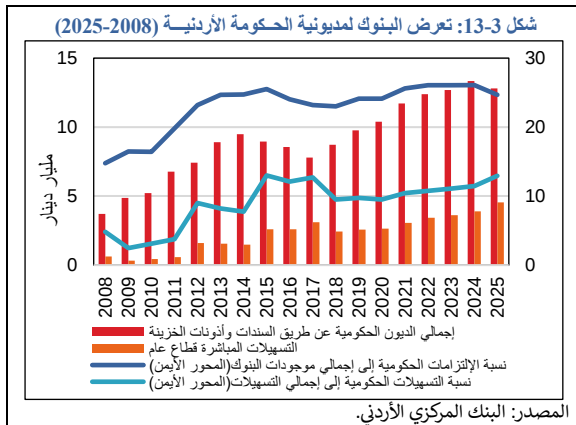


نمت التسهيلات الائتمانية المباشرة في عام 2025 بما نسبته 3.7% لتصل إلى حوالي 35.7 مليار دينار مقابل نسبة نمو بلغت 4.2% في عام 2024. ومن الجدير ذكره أن إجمالي التسهيلات الائتمانية شكلت ما نسبته 81.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2025 مقابل 82.7% لعام 2024، حيث احتل الأردن المرتبة الثالثة بعد الإمارات وعمان بين إحدى عشر دولة عربية من حيث ارتفاع هذه النسبة، مما يدل على المساهمة الكبيرة للبنوك في التنمية الاقتصادية في الأردن. (شكل 8-3).

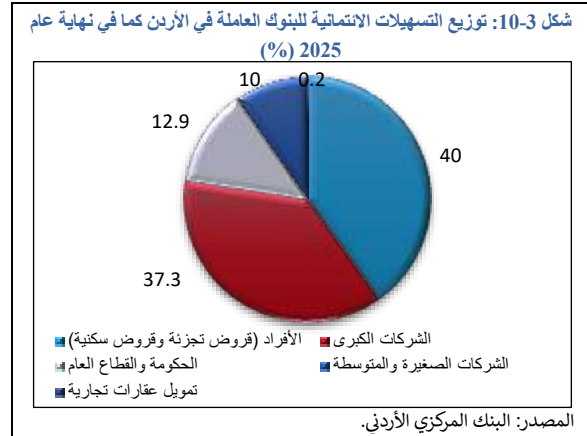




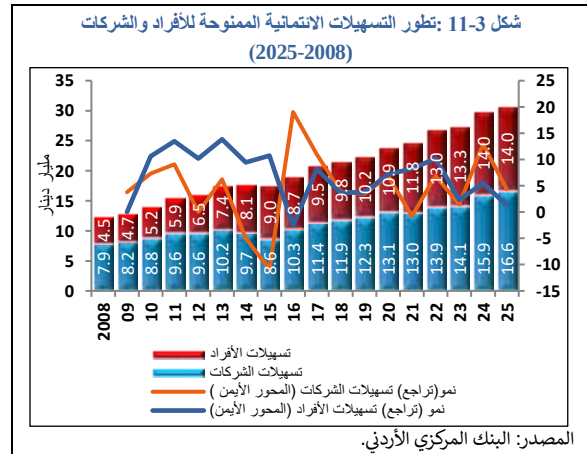
فيما يخص تعرض البنوك في الأردن للديون الحكومية وذلك عن طريق الاستثمار في السندات الحكومية أو إقراض بعض المؤسسات العامة بكفالة الحكومة فقد بلغ هذا التعرض حوالي 17.3 مليار دينار أردني مشكلةً ما نسبته 24.7% من إجمالي موجودات البنوك في نهاية عام 2025 مقابل ما مقداره 17.2 مليار دينار وما نسبته 26.1% من موجودات البنوك في نهاية عام 2024. وقد تركز الارتفاع في مديونية الحكومة في عام 2025 في التسهيلات التي ارتفعت من 3.9 مليار دينار في عام 2024 إلى 4.5 مليار دينار في عام 2025. ومن الجدير ذكره أن مديونية الحكومة لدى البنوك في نهاية عام 2025 تتكون من 12.8 مليار دينار على شكل سندات حكومية و 4.5 مليار دينار على شكل تسهيلات. (شكل 3-13).

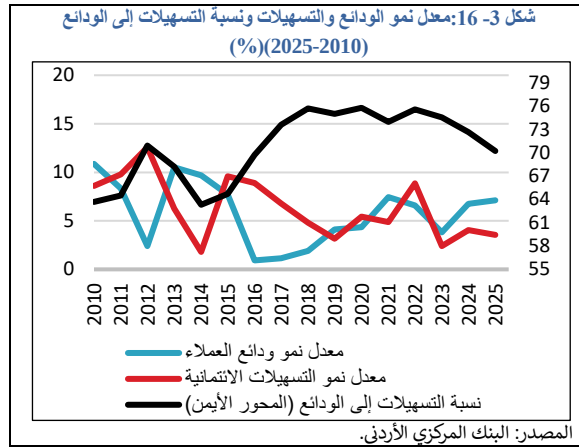


فيما يخص تصنيف التسهيلات حسب العملة فإن التسهيلات بالدينار الأردني تعتبر المكون الرئيسي للتسهيلات الممنوحة إذ حافظت على نسبتها خلال الفترة (2019-2025) البالغة حوالي 88.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية. (شكل 3-14).

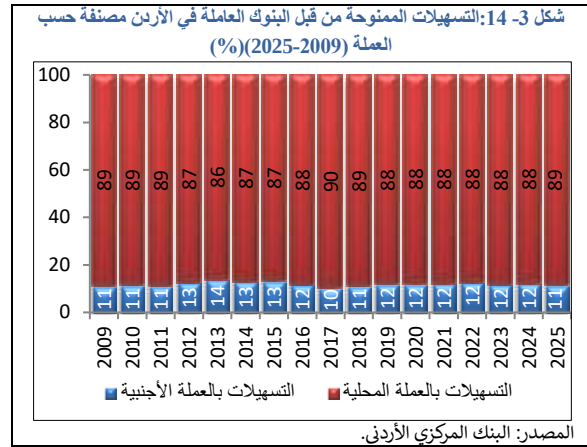
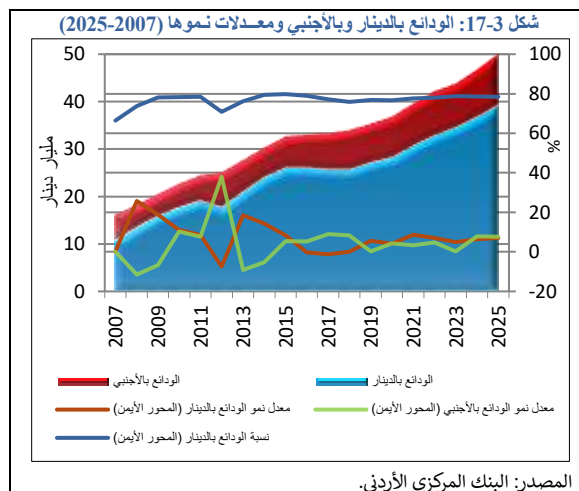


فيما يتعلق بالقروض الممنوحة لقطاع الأفراد والتي بلغت في نهاية عام 2025 حوالي 14 مليار دينار، فإن أكبر حصة من هذه القروض تعود للقروض السكنية الممنوحة للأفراد والتي بلغت 5.8 مليار دينار مشكلةً حوالي 40.5% من قروض الأفراد في نهاية عام 2025 مقابل 40.9% في نهاية عام 2024، أما بالنسبة لثاني أكبر حصة فتعود إلى القروض الشخصية التي بلغت 4.5 مليار دينار مشكلةً حوالي 31.9% من قروض الأفراد في نهاية عام 2025 وبنسبة مساوية لما كانت عليه في نهاية عام 2024، أما بالنسبة لثالث أكبر حصة فهي تعود لقروض السيارات فقد بلغت حوالي 1.9 مليار دينار مشكلةً ما نسبته 13.4% من قروض الأفراد في نهاية عام 2025 مقابل 13.1% في نهاية عام 2024، تليها القروض الاستهلاكية التي بلغت 1.1 مليار دينار مشكلةً ما نسبته 7.7% من قروض الأفراد في نهاية عام 2025 مقارنة مع ما نسبته 9.3% في نهاية عام 2024، وأخيرًا بلغت بطاقات الائتمان الممنوحة للأفراد ما قيمته 557 مليون دينار مشكلةً ما نسبته 3.9% من قروض الأفراد في نهاية عام 2025 وبنسبة مساوية لما كانت عليه في نهاية عام 2024. (شكل 3-11، 3-12).



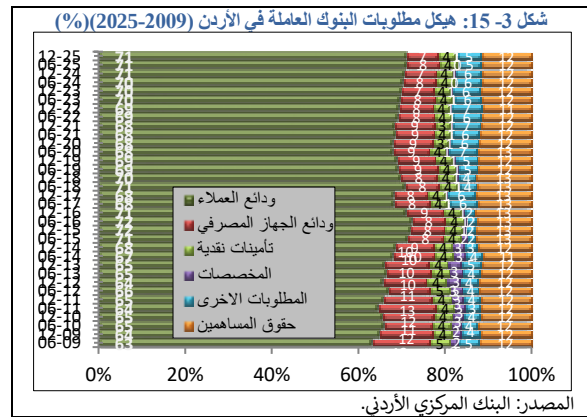


فيما يخص تركيبة الودائع من حيث العملات فإن الودائع بالدينار الأردني تمثل النسبة الكبرى من الودائع، وبمتابعة التغير في نسبة الودائع بالدينار إلى إجمالي الودائع نجد أن هذه النسبة قد شهدت زيادة واضحة إذ كانت 66.4% في نهاية عام 2007 لتصل إلى 78.4% في نهاية عام 2011 إلا أنها بعد ذلك بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى لها في نهاية عام 2012 وهو 71% وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خلال عام 2012، إلا أنه خلال الأعوام 2013 و 2014 و 2015 ونتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية المتمثل بتحسّن معظم المؤشرات الاقتصادية والنقدية فقد عادت نسبة الودائع بالدينار إلى الارتفاع حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها في نهاية عام 2015 حيث بلغت 79.8% من إجمالي الودائع، ثم سجلت انخفاضاً خلال الفترة (2016-2018) حيث وصلت إلى 75.8% في نهاية عام 2018 لتعاود الارتفاع خلال الفترة (2019-2025) لتصل إلى 78.5% في نهاية عام 2025، وهو مستوى مريح يعكس الثقة بالدينار الأردني كعملة ادخارية ويعزز الاستقرار النقدي والمالي في المملكة. (شكل 3-17).



3.2.3 مصادر الأموال (المطلوبات)

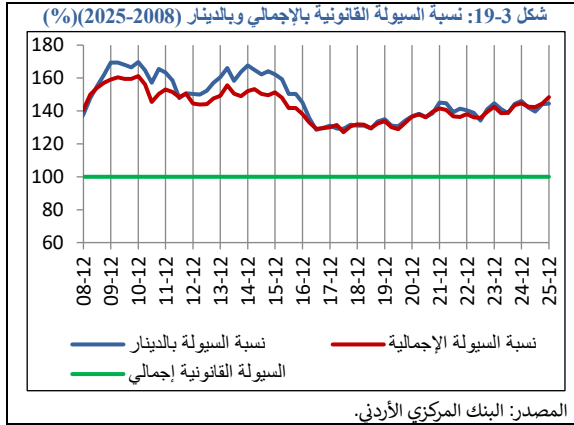
بتحليل مصادر الأموال لدى الجهاز المصرفي فإن ودائع العملاء تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل حيث شكلت ما نسبته 71.1% من إجمالي مصادر الأموال كما في نهاية عام 2025 مقابل 70.6% في نهاية عام 2024. (شكل 3-15).



فيما يخص مصدر الأموال الثاني وهو حقوق المساهمين فقد ارتفع من 7.7 مليار دينار في نهاية عام 2024 ليصل إلى حوالي 8.2 مليار دينار في نهاية عام 2025 مشكلاً ما نسبته 11.7% من إجمالي مصادر الأموال لدى البنوك.

أما مصدر الأموال الثالث من حيث الأهمية فهو ودائع البنوك حيث انخفضت نسبتها بشكل طفيف من 7.4% من إجمالي مصادر الأموال في نهاية عام 2024 لتصل إلى 7.3% في نهاية عام 2025.

بمتابعة تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي فقد نمت ودائع العملاء خلال عام 2025 بنسبة 7.1% لتصل إلى حوالي 50.1 مليار دينار مقابل نسبة نمو بلغت 6.8% لعام 2024، أما بخصوص نسبة التسهيلات إلى الودائع لدى الجهاز المصرفي في المملكة فقد انخفضت من 72.7% في نهاية عام 2024 لتصل إلى 70.3% في نهاية عام 2025. (شكل 3-16).



وفيما يتعلق بنسبتي السيولة حسب معيار بازل III والمطبقتين من قبل البنك المركزي على البنوك، فقد ارتفعت نسبة تغطية السيولة (LCR) بالإجمالي في نهاية عام 2025 لتبلغ 257.4% مقابل 252.3% في نهاية عام 2024، أما نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) بالإجمالي فقد ارتفعت أيضاً من 130.2% في نهاية عام 2024 إلى 147.9% في نهاية عام 2025، علماً بأن الحد الأدنى للنسبتين والمطبق من قبل البنك المركزي هو 100%.

2.4.2.3 نوعية الأصول

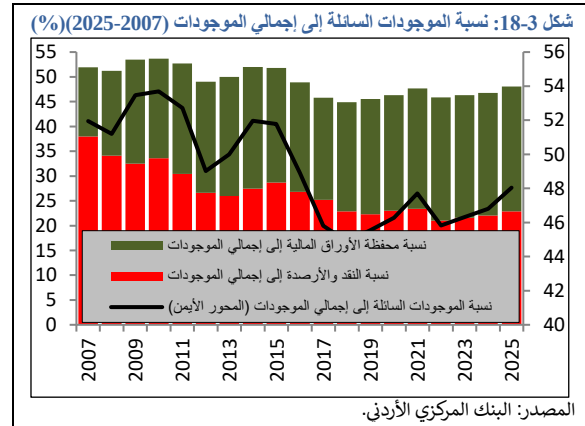
فيما يخص نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون فقد انخفضت هذه النسبة بشكل طفيف في نهاية عام 2025 إلى 5.5% مقابل 5.6% في نهاية عام 2024، وهذا يدل على أنه وبالرغم من الحروب والتوترات الجيوسياسية في المنطقة، إلا أن النسبة حافظت تقريباً على نفس المستوى مما يدل على تمتع البنوك الأردنية بمستوى ممتاز من نوعية الأصول. أما فيما يخص نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة (نسبة التغطية) فقد بلغت في نهاية عام 2025 حوالي 75.7% مقابل 74.5% في نهاية عام 2024، وهذا يعني أن حوالي 75.7% من الديون غير العاملة لدى البنوك مغطاة بمخصصات (شكل 3-20)، مما يدل على كفاية حجم المخصصات المقطوعة من قبل البنوك لمواجهة مخاطر الائتمان.

4.2.3 مخاطر الجهاز المصرفي في الأردن - مؤشرات المتانة المالية

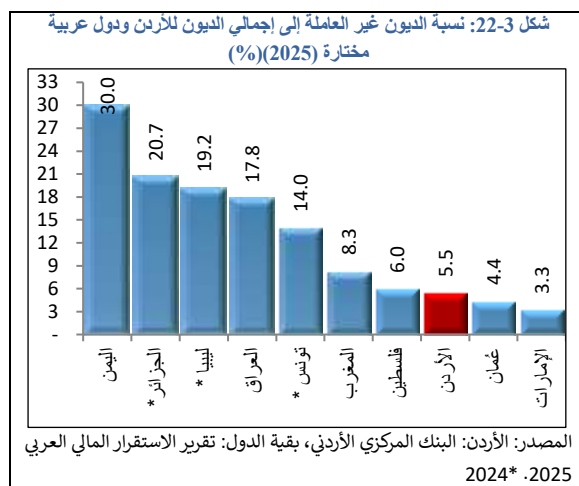
رغم الظروف الصعبة وغير المسبوقة التي مر بها الأردن والمنطقة والعالم بسبب الحروب والتوترات الجيوسياسية في المنطقة، إلا أن الجهاز المصرفي الأردني استطاع أن يحافظ بشكل عام على سلامة ومتانة أوضاعه المالية والإدارية، وقد شهد عام 2025 تحسناً ملحوظاً في معظم النسب والمؤشرات المالية للقطاع المصرفي وذلك نتيجةً للتدريجي من تداعيات جائحة كورونا والأزمات اللاحقة وفيما يلي أهم التطورات على النسب والمؤشرات المالية للبنوك:

1.4.2.3 السيولة

يتمتع الجهاز المصرفي الأردني بسيولة آمنة حيث تدل النسب الخاصة بالسيولة في نهاية عام 2025 بأن وضع السيولة لدى الجهاز المصرفي يعتبر جيداً وآمناً، حيث بلغت نسبة النقد والأرصدة النقدية 22.9% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2025 مقابل 22% في نهاية عام 2024، أما نسبة محفظة الأوراق المالية (ذات السيولة العالية) إلى إجمالي الموجودات كما في نهاية عام 2025 فقد بلغت 25.2% مقابل 24.8% كما في نهاية عام 2024. وبالتالي فإن إجمالي الموجودات ذات السيولة العالية شكلت حوالي 48.1% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2025 مقابل 46.8% في نهاية عام 2024. (شكل 3-18).

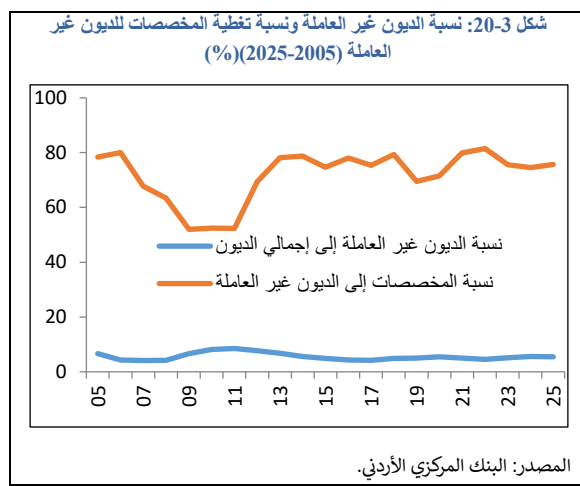


فيما يخص نسبة السيولة القانونية بالإجمالي المطبقة من قبل البنك المركزي على البنوك فقد ارتفعت هذه النسبة في نهاية عام 2025 لتصل إلى 148.4% مقابل 144.7% في نهاية عام 2024، وهي أعلى وبهامش مريح من الحد الأدنى المطبق من قبل البنك المركزي على البنوك والبالغ 100%، (شكل 3-19).

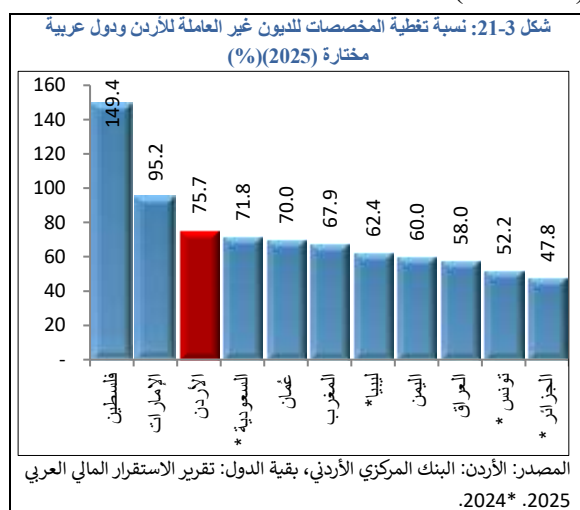


3.4.2.3 الربحية

شهد عام 2025 استقراراً نسبياً في ربحية البنوك مقارنة مع عام 2024 حيث بلغ صافي أرباح البنوك العاملة في الأردن بعد الضريبة في عام 2025 حوالي 684 مليون دينار مقابل 689 مليون دينار في عام 2024 بانخفاض بسيط بلغ 5 مليون دينار وبنسبة 0.8%. هذا وقد انخفض معدل العائد على الموجودات بشكل بسيط ليصل في نهاية عام 2025 إلى ما نسبته 1% مقارنة مع ما نسبته 1.1% في نهاية عام 2024، أما تاريخياً فقد بلغ معدل العائد على الموجودات لدى الجهاز المصرفي في الأردن 1.7% في نهاية عام 2006 وانخفض تدريجياً إلى 1.1% في نهاية عام 2009 وذلك نتيجة تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية على أرباح البنوك، واستقر عند هذا المعدل لغاية نهاية عام 2012 ليرتفع خلال عامي 2013 و2014 إلى 1.2% و1.4% على التوالي نتيجة نمو أرباح البنوك بشكل ملحوظ، ثم عاد للانخفاض قليلاً خلال عامي 2015 و2016 ليصل إلى 1.3% و1.1% على التوالي، ثم عاود الارتفاع ليصل في نهاية عام 2019 إلى 1.2%، لينخفض بعدها إلى 0.6% في عام 2020 نتيجة لتداعيات جائحة كورونا ليعاود الارتفاع في عامي 2021 و2022 إلى 1%، واستمر الارتفاع في معدل العائد على الموجودات ليصل إلى 1.1% خلال عامي 2023 و2024، ولينخفض بشكل بسيط في نهاية 2025 إلى 1% (شكل 3-23).



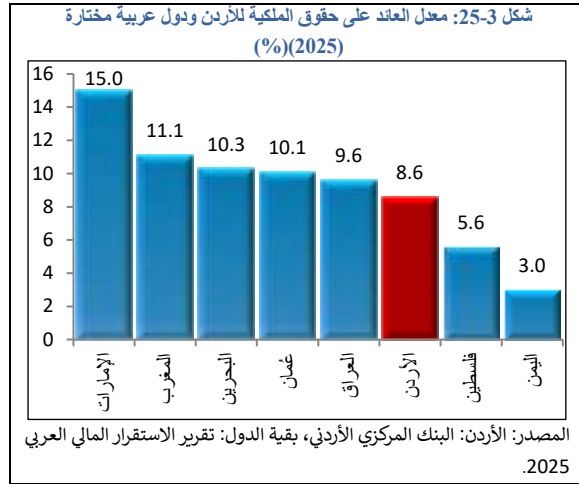
هذا وقد احتل الجهاز المصرفي في المملكة المرتبة الثالثة بين 11 دولة عربية من حيث ارتفاع نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة وهي مرتبة مرتفعة نسبياً. (شكل 3-21).



بتحليل رصيد الديون غير العاملة (بدون الفوائد المعلقة) لدى الجهاز المصرفي فقد بلغت 1,916.4 مليون دينار في نهاية عام 2025 مسجلة ارتفاعاً طفيفاً عن عام 2024 بمبلغ 49.6 مليون دينار حيث كانت تبلغ 1,866.8 مليون دينار، وبالرغم من ارتفاع الديون غير العاملة كرقم مطلق إلا أن نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون لم ترتفع بل انخفضت انخفاضاً طفيفاً كما ذكرنا سابقاً، كما أن معظم الديون غير العاملة مغطاة بمخصصات كافية.

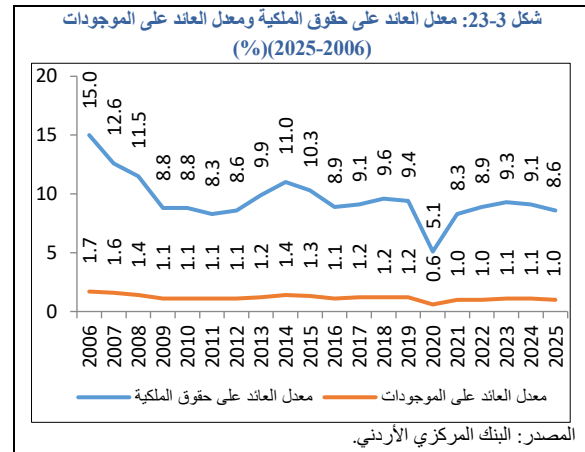
بمقارنة نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون في الأردن ببعض الدول العربية نلاحظ أن النسبة في الأردن تعتبر منخفضة نسبياً خاصة إذا تم استثناء دول الخليج العربي التي تتمتع بظروف مالية واقتصادية خاصة، وهذا مؤشر جيد. (شكل 3-22).

بالإضافة إلى مستوى الضريبة على الدخل المرتفع نسبياً في الأردن. (شكل 3-25).

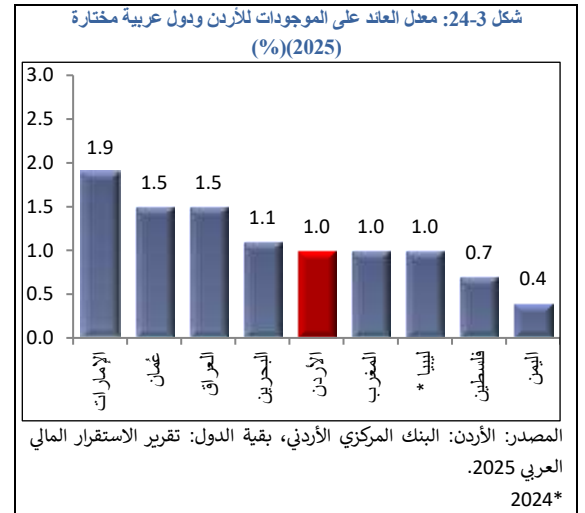


4.4.2.3 كفاية رأس المال

يتمتع الجهاز المصرفي في الأردن بنسبة كفاية رأسمال مرتفعة، حيث تراوحت النسبة للجهاز المصرفي في الأردن ما بين 18% و21% خلال الأعوام 2007-2016، وهي بشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة 12% والنسبة المحددة من لجنة بازل والبالغة 10.5%، إلا أن نسبة كفاية رأس المال انخفضت خلال عامي 2017 و2018 حيث سجلت 17.8% و16.9% للعامين على التوالي، وقد نتج جزء من الانخفاض الواضح للنسبة في عام 2018 بسبب البدء بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والذي تسبب في تحويل مبالغ إضافية إلى مخصص خسائر الائتمان حيث تم خصم هذه المبالغ من حقوق المساهمين وتحديدًا من الأرباح المدورة، أما في نهاية عام 2019 فقد ارتفعت نسبة كفاية رأس المال بشكل ملحوظ حيث بلغت 18.3%، وقد نتج هذا الارتفاع بشكل رئيسي عن قيام البنك المركزي بالطلب من البنوك عدم توزيع الأرباح وذلك لدعم قاعدة رؤوس أموال البنوك وتمكينها من مواجهة تداعيات جائحة كورونا ودعم الاقتصاد الوطني، أما في عام 2020 فقد سمح البنك المركزي الأردني للبنوك بتوزيع الأرباح مع وضع سقف على قيمة التوزيع وبما لا يتجاوز 12% من رأس المال المدفوع للبنك شريطة تحقيق البنك لأرباح عن عام 2020 وبحيث لا يؤدي توزيع الأرباح لمخالفة أي من متطلبات القانون والتعليمات فيما يتعلق بنسب كفاية رأس المال ونسب السيولة القانونية. إن وضع سقف على توزيع الأرباح عزز قاعدة رؤوس أموال البنوك وساعد على استقرار نسبة كفاية رأس المال في عام 2020 ومحافظةها على نفس المستوى الذي بلغته في عام 2019 والبالغ



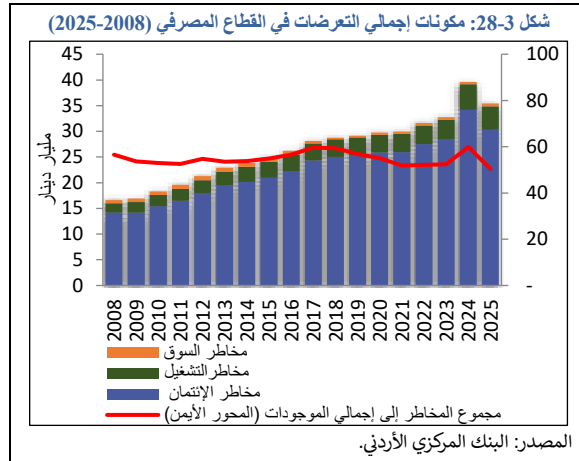
بمقارنة الأردن مع بعض الدول العربية المتوفر عنها بيانات في معدل العائد على الموجودات فقد احتل الأردن مرتبة متوسطة، علماً بأن أقل معدل عائد على الموجودات يعود لليمن وبلغ 0.4% وأعلى معدل عائد على الموجودات يعود للإمارات وبلغ 1.9%. (شكل 3-24).



بخصوص العائد على حقوق الملكية فقد بلغ 8.6% في نهاية عام 2025 منخفضاً بشكل بسيط عن مستواه في عام 2024 البالغ 9.1%؛ ويُعزى ذلك إلى نمو حقوق المساهمين وانخفاض الأرباح بشكل بسيط خلال عام 2025. (شكل 3-23).

بمقارنة الأردن مع بعض الدول العربية في معدل العائد على حقوق الملكية في عام 2025، فقد احتل الأردن مرتبة منخفضة نسبياً بين 8 دول عربية حيث أن أقل نسبة عائد على حقوق الملكية تعود لليمن وتبلغ 3% وأعلى نسبة تعود للإمارات وتبلغ 15%، علماً بأن تواضع معدلات العائد للبنوك في الأردن بشكل عام يعود إلى اتسام البنوك في الأردن بالتحفظ وعدم الإقبال الكبير على المخاطر، وتمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال،

أما بخصوص المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها البنوك فإن مخاطر الائتمان في مقدمتها حيث شكلت ما نسبته 85.5% من مجموع المخاطر في نهاية عام 2025، يليها مخاطر التشغيل التي تشكل حوالي 13% ثم مخاطر السوق التي تشكل حوالي 1.5% من مجموع المخاطر، علماً بأن هذه النسب مقارنة لما كانت عليه في عام 2024 مما يدل على استقرار هيكل مخاطر البنوك وعدم تعرضه لتغيرات جوهرية. (شكل 3-28).



5.4.2.3 الكفاءة التشغيلية للبنوك

فيما يخص الكفاءة التشغيلية، فتعتبر نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (CIR) من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك، هذا وقد انخفضت النسبة من 74.4% في نهاية عام 2020 لتصل إلى حوالي 64.5% في نهاية عام 2025، وهذا يعكس تحسن كفاءة البنوك نتيجة زيادة اعتمادها على التكنولوجيا المالية في تقديم منتجاتها وخدماتها المالية والمصرفية.

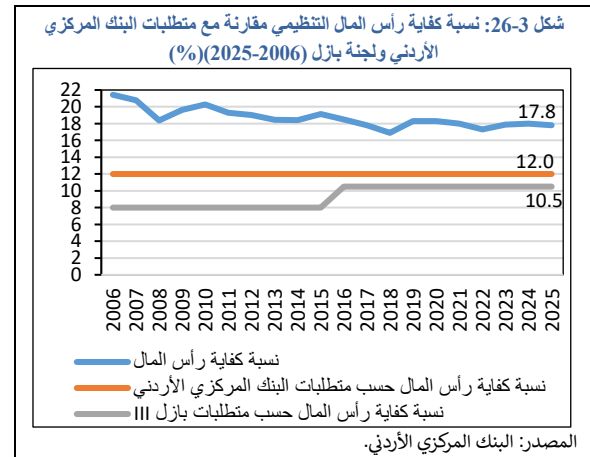
3.3 موجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي الأردني على المستوى الموحد (فروع الأردن والخارج والشركات والبنوك التابعة)

1.3.3 الموجودات

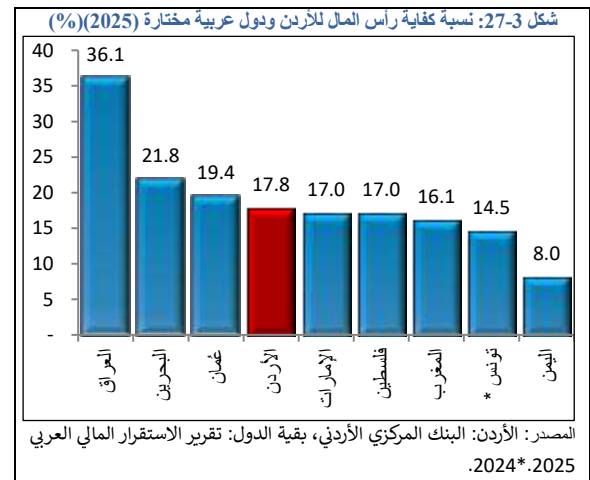
يبلغ عدد البنوك الأردنية التي لها تواجدات خارج المملكة 7 بنوك إلا أن النسبة الأكبر من هذه التواجدات تعود للبنك العربي الذي شكلت موجوداته خارج المملكة حوالي 72.1% من إجمالي تواجدات البنوك الأردنية خارج المملكة كما في نهاية عام 2025، كما شكلت موجودات البنك العربي خارج المملكة ما نسبته 75.7% من إجمالي موجوداته على المستوى الموحد كما في نهاية عام 2025، هذا وقد بلغ إجمالي موجودات الجهاز المصرفي الأردني

18.3%، ثم انخفضت النسبة بشكل بسيط لتصل إلى 18% و17.3% في نهاية عامي 2021 و2022 على التوالي، وذلك نتيجة النمو الملحوظ للتسهيلات خلال هذه الفترة، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى 17.9% و18% خلال عامي 2023 و2024 على التوالي، إلا أن النسبة انخفضت في عام 2025 بشكل طفيف لتصل إلى ما نسبته 17.8%، إلا أنها ما زالت أعلى وبهامش كبير من الحد الأدنى المطلوب من البنوك والبالغ 12%.

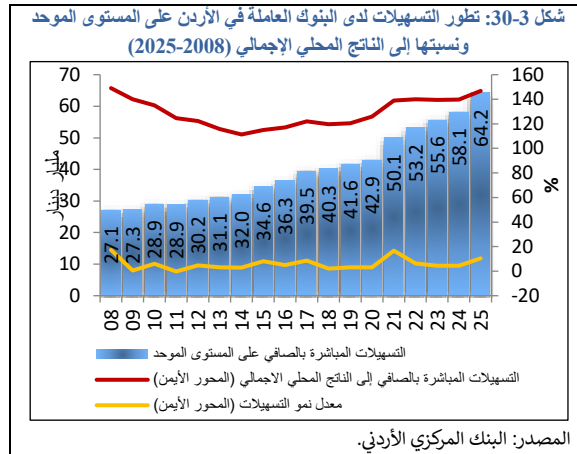
أما بالنسبة لنسبة رأس المال الأساسي فقد بلغت حوالي 17% في نهاية عام 2025 مقابل 17.3% في نهاية عام 2024، وتجدر الإشارة إلى أن معظم رؤوس أموال البنوك في الأردن تتكون من الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) الذي يعتبر أعلى مكونات رأس المال جودة وقدرة على امتصاص الخسائر. (شكل 3-26).



وبمقارنة نسبة كفاية رأس المال في الأردن مع مجموعة من الدول العربية في عام 2025، فقد احتل الأردن المرتبة الرابعة بين 9 دول عربية تتوفر عنها بيانات. (شكل 3-27).

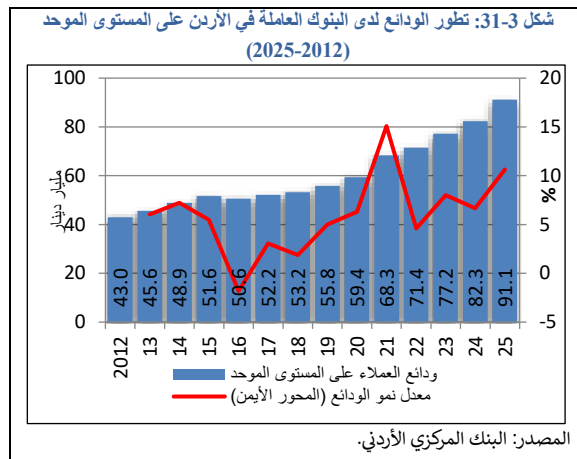


146.8% كما في نهاية عام 2025 مقابل 139.6% كما في نهاية عام 2024. (شكل 3-30).



3.3.3 الودائع

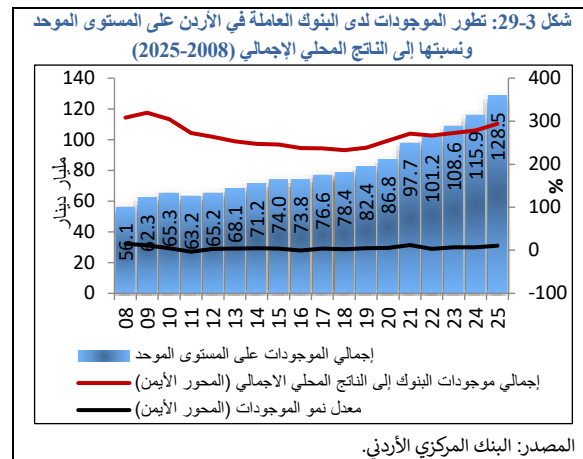
ارتفع حجم ودائع العملاء على المستوى الموحد في نهاية عام 2025 إلى 91.1 مليار دينار وبنسبة نمو 10.6% مقابل نسبة نمو بلغت 6.7% لعام 2024 حيث بلغ حجم الودائع آنذاك حوالي 82.3 مليار دينار. (شكل 3-31).



4.3.3 حقوق المساهمين

بلغ رصيد حقوق المساهمين لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد 17.8 مليار دينار في نهاية عام 2025 مقارنة مع 16.2 مليار دينار في نهاية عام 2024، ومن الجدير ذكره أن رصيد حقوق المساهمين في تزايد مستمر منذ عام 2009 (شكل 3-32)، مما يزيد من ملاءة البنوك ومن قدرتها على مواجهة المخاطر ويعزز استقرار القطاع المالي.

على المستوى الموحد في نهاية عام 2025 ما يعادل 128.5 مليار دينار مقارنة مع ما يعادل 115.9 مليار دينار كما في نهاية عام 2024 أي بارتفاع مقداره 12.6 مليار دينار أو ما نسبته 10.9%. هذا وقد شكلت موجودات الجهاز المصرفي على مستوى فروع الأردن ما نسبته 54.7% من الموجودات على المستوى الموحد كما في نهاية عام 2025 مقابل 57% كما في نهاية عام 2024.



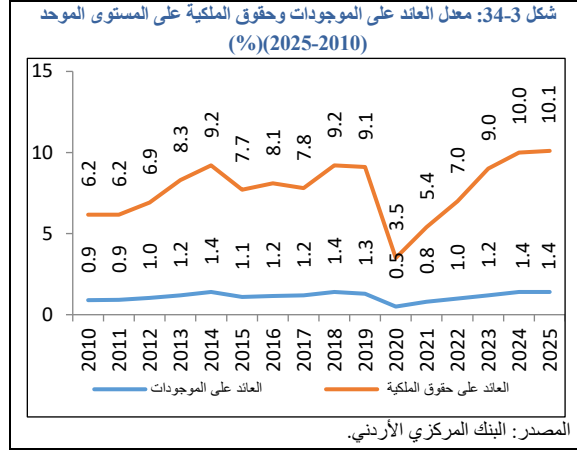
أما بالنسبة لنسبة موجودات الجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت في انخفاض مستمر خلال الفترة (2008-2019) حيث انخفضت من حوالي 307.9% في عام 2008 إلى حوالي 238.5% في نهاية عام 2019، ثم ارتفعت النسبة في عامي 2020 و2021 لتصل إلى 255% و271.3% على التوالي نتيجة ارتفاع الموجودات بشكل أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي تأثر بتداعيات جائحة كورونا بشكل أكبر، ثم عادت الانخفاض بشكل طفيف في نهاية عام 2022 لتصل إلى 266.3% من الناتج المحلي الإجمالي ثم استمرت بالارتفاع خلال الفترة (2023-2025) لتصل إلى 293.8% في نهاية عام 2025 وهي أعلى نسبة متحققة منذ عام 2011، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الموجودات بشكل أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي تأثر بالتوترات الجيوسياسية في المنطقة.

2.3.3 التسهيلات

ارتفع صافي التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي على المستوى الموحد بشكل ملحوظ في نهاية عام 2025 إلى حوالي 64.2 مليار دينار وبنسبة نمو بلغت 10.5% مقارنة مع 58.1 مليار دينار في نهاية عام 2024 وبنسبة نمو بلغت 4.5%. هذا وقد بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية للجهاز المصرفي على المستوى الموحد إلى الناتج المحلي الإجمالي

3.5.3.3 العائد على حقوق الملكية

ارتفعت نسبة العائد على حقوق الملكية لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد بشكل طفيف لتصل إلى 10.1% في نهاية عام 2025 مقابل 10% في نهاية عام 2024. (شكل 3-34).



4.3 مؤشر الاستقرار المالي (FINANCIAL STABILITY INDEX)

1.4.3 مقدمة

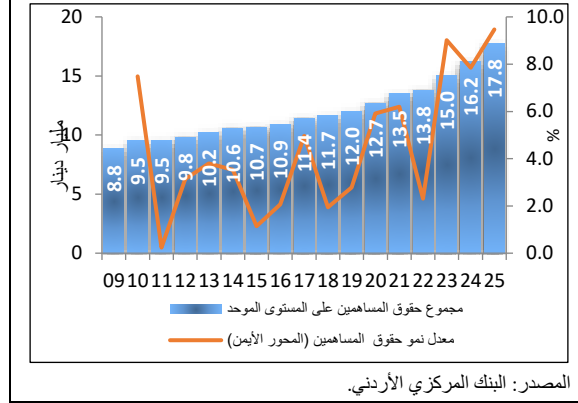
كما ذكرنا في تقارير الاستقرار المالي السابقة فقد قام البنك المركزي الأردني في عام 2017 بتطوير مؤشر الاستقرار المالي وذلك بعد أن تم دراسة العديد من تجارب الدول في بناء مؤشر الاستقرار المالي الخاص بها، حيث تعددت المنهجيات التي تم استخدامها من حيث المتغيرات والطرق الإحصائية والأوزان الترجيحية وغيرها، واستناداً لهذه التجارب فقد تم الأخذ بالاعتبار أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص وبما يتناسب مع خصوصية النظام المالي والاقتصادي في الأردن لبناء مؤشر الاستقرار المالي في المملكة الأردنية الهاشمية.

المؤشر التجميعي يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية يمثل كل مؤشر عنصر رئيسي من عناصر النظام المالي الأردني وهي مؤشر القطاع المصرفي وقد تم تمثيله بعشرة متغيرات، مؤشر الاقتصاد الكلي والذي تم تمثيله بسبعة متغيرات ومؤشر سوق رأس المال تم تمثيله بمتغيرين، حيث يتكون المؤشر التجميعي من 19 متغير فرعي تم احتسابها وتحليلها بصورة تاريخية خلال الفترة من (2008-2025).

2.4.3 المنهجية

تُعتبر المنهجية المستخدمة في بناء مؤشر الاستقرار المالي للأردن من أكثر المنهجيات المتبعة في الدول¹ التي عملت

شكل 3-32: تطور حقوق المساهمين لدى البنوك على المستوى الموحد (2009-2025)

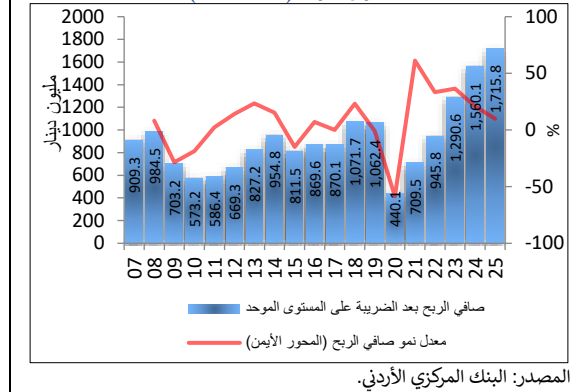


5.3.3 صافي الأرباح بعد الضريبة ونسبة العائد على الموجودات والعائد على الملكية

1.5.3.3 صافي الأرباح بعد الضريبة

شهد عام 2025 ارتفاعاً ملحوظاً في صافي الأرباح بعد الضريبة لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد حيث بلغ صافي الأرباح في عام 2025 ما مقداره 1,715.8 مليون دينار مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 10% مقارنة مع عام 2024 الذي بلغ صافي الأرباح خلاله حوالي 1,560.1 مليون دينار، وذلك نتيجة استمرار التعافي التدريجي من تداعيات جائحة كورونا والأزمات اللاحقة في الأردن ودول العالم التي يوجد فيها تواجدات للبنوك الأردنية. (شكل 3-33).

شكل 3-33: تطور صافي الأرباح بعد الضريبة لدى البنوك العاملة في الأردن على المستوى الموحد (2007-2025)



2.5.3.3 العائد على الموجودات

نتيجة لارتفاع أرباح البنوك على المستوى الموحد وبنفس الوقت ارتفاع الموجودات على المستوى الموحد فقد حافظت نسبة العائد على الموجودات لدى الجهاز المصرفي على المستوى الموحد في نهاية عام 2025 على قيمتها المتحققة في نهاية 2024 والبالغة 1.4%. (شكل 3-34).

3.4.3 نتيجة المؤشر الإجمالي للاستقرار المالي في الأردن

إن قيمة المؤشر تتراوح بين صفر إلى واحد حيث أنه كلما اقتربت القيمة من الواحد ازدادت درجة الاستقرار في النظام المالي، هذا وقد ارتفعت قيمة مؤشر الاستقرار المالي من 0.54 في نهاية عام 2024 إلى 0.56 في نهاية عام 2025؛ ويعزى ذلك إلى ارتفاع مؤشر الاقتصاد الكلي عن مستواه ليصل إلى 0.63 في نهاية عام 2025 مقارنة مع 0.59 في نهاية عام 2024، في ضوء التحسن المستمر في أغلب المؤشرات الاقتصادية في عام 2025، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع احتياطي العملات الأجنبية، بالإضافة إلى انخفاض الفجوة في نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس العام، كما تحسن مؤشر سوق رأس المال من 0.50 في نهاية عام 2024 ليصل إلى 0.54 في نهاية عام 2025؛ وذلك بسبب ارتفاع القيمة السوقية للشركات نتيجة ارتفاع عوائد الشركات مما أدى إلى ارتفاع حجم التداول في السوق المالي في عام 2025، بالإضافة إلى حفاظ مؤشر القطاع المصرفي في نهاية عام 2025 على قيمته المتحققة في نهاية عام 2024 والبالغة 0.51، وعند النظر إلى التسلسل التاريخي فقد بدأ مؤشر الاستقرار المالي في الأردن بقيمة 0.50 في نهاية عام 2008، ثم ارتفع المؤشر ليصل 0.64 في نهاية 2009 ليعاود الانخفاض خلال الفترة (2010-2012) حيث سجل أدنى قيمة له في نهاية 2012 وهي 0.36 وذلك بسبب أحداث الربيع العربي وأزمة اللاجئين والظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خاصة في عام 2012، ثم بدأ بعدها بالتعافي ليسجل في نهاية العام 2015 ما قيمته 0.57 ثم تراجع خلال الفترة (2016-2018) ليصل في عام 2018 إلى 0.46، ليعاود التحسن في عام 2019 في ضوء ارتفاع نسب السيولة وكفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية لدى البنوك العاملة في المملكة، بالإضافة إلى ارتفاع رصيد البنك المركزي الأردني من احتياطات العملة الأجنبية والذهب حيث ارتفعت قيمة المؤشر التجميعي للعام 2019 إلى حوالي 0.58 مما يعتبر تحسناً ملحوظاً مقارنة بالفترة (2016-2018)، أما في عام 2020 فقد أثرت جائحة كورونا بشكل واضح على الوضع الاقتصادي والمالي في المملكة حيث انخفض مؤشر الاستقرار المالي ليصل إلى 0.45، أما في عامي 2021 و2022 فقد ارتفع

على تطوير هكذا مؤشر حيث تم الاستفادة من تجارب العديد من الدول بهذا الخصوص وأخذ أفضل الممارسات لتطبيقها مع مراعاة اختيار المتغيرات التي تميز خصوصية القطاع المالي الأردني من حيث سيطرة قطاع البنوك مقارنة بباقي مكونات النظام المالي ولذلك فقد شكلت مؤشرات القطاع المصرفي أكثر من نصف المؤشرات المستخدمة في تطوير المؤشر الكلي والإطار التالي يبين شرحاً مختصراً عن المنهجية المستخدمة في احتساب مؤشر الاستقرار المالي في الأردن.

تطبيع البيانات (Normalization):

تم استخدام منهجية إعادة القياس (Re-Scaling) للمؤشرات الفرعية عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة (1) أدناه.

$$di = \frac{Ai - \min}{\max - \min} \quad (1) \dots \dots \dots$$

حيث تمثل كل من $\max$ و $\min$ القيمة الصغرى والقيمة العظمى للمؤشر الفرعي di .

حساب المؤشرات الفرعية:

يتم احتساب المؤشر الفرعي باستخدام المعدل المرجح للمؤشرات التي تم تطبيقها مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للمؤشرات عند تحديد الأوزان الترجيحية، هذا وتتعدد طرق اختيار الأوزان الترجيحية للمؤشرات، ومن أفضل الطرق المستخدمة هي الاعتماد على آراء الخبراء المختصين بحيث يتم إعطاء الأوزان حسب أهمية المؤشر الفرعي ومدى تأثيره على الاستقرار المالي في المملكة، وعليه فقد تم إعطاء الأوزان التالية لمؤشرات القطاع المصرفي:

المتغير	الوزن الترجيحي
كفاية رأس المال	28.3%
جودة الأصول	28.3%
السيولة	28.3%
الربحية	15%
المجموع	100%

تم احتساب المؤشرات الفرعية لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي وسوق رأس المال وفق المعادلات التالية:

مؤشر القطاع المصرفي (المعدل المرجح للمؤشرات الفرعية التي تدخل في احتسابه):

$$Bsi = \frac{\sum_{i=1}^{10} W_B d_B}{10} \quad (2) \dots \dots \dots$$

مؤشر الاقتصاد الكلي:

$$Esi = \frac{\sum_{i=1}^7 d_E}{7} \quad (3) \dots \dots \dots$$

مؤشر سوق رأس المال:

$$Msi = \frac{\sum_{i=1}^3 d_M}{2} \quad (4) \dots \dots \dots$$

حساب مؤشر الاستقرار المالي التجميعي:

تم حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي الأردني (JFSI) بالمعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الثلاث وفق المعادلة التالية:

$$JFSI = ((10/19) * Bsi) + ((7/19) * Esi) + ((2/19) * Msi) \quad (5) \dots \dots \dots$$

علماً بأن قيمة المؤشر تتراوح بين صفر إلى واحد.

² تم أخذ الحد الأدنى للنسب التي لها حد أدنى في التعليمات النافذة بدلاً من القيمة الصغرى للنسبة خلال فترة الدراسة.

أعمال التأمين مهمة تنظيم قطاع التأمين بما في ذلك الرقابة على شركات التأمين ومقدمي الخدمات التأمينية والإشراف عليهم بما يكفل سلامة مراكزهم المالية وحماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين منها وفق أحكام التشريعات النافذة، وذلك لتوفير المناخ الملائم لتطوير وتعزيز دور صناعة التأمين في ضمان الأشخاص والممتلكات ضد المخاطر لحماية الاقتصاد الوطني ولتجميع المدخرات الوطنية وتمييزها واستثمارها لدعم التنمية الاقتصادية في المملكة، حيث يعتبر قطاع التأمين من مكونات القطاع المالي الأساسية حيث يمثل دوره في حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر بالإضافة إلى تجميع المدخرات الوطنية وتمييزها لدعم التنمية الاقتصادية، حيث بلغ إجمالي مساهمة أقطار التأمين في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2025 حوالي 1.9%.

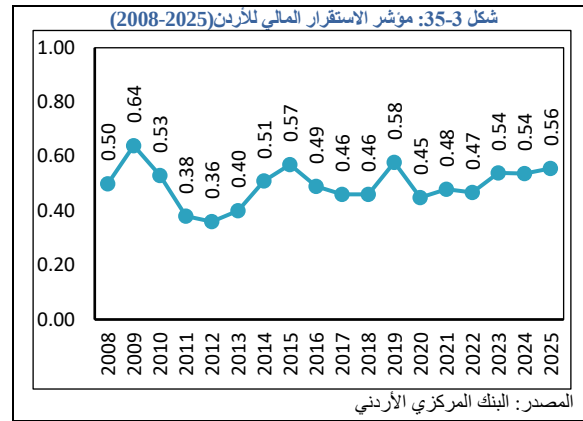
يتكون قطاع التأمين كما في 2025/12/31 من (19) شركة تأمين مجازة لممارسة أعمال التأمين داخل المملكة منها شركة واحدة مجازة لممارسة أعمال التأمين على الحياة و(7) شركات مجازة لممارسة أعمال التأمينات العامة و(11) شركة مجازة لممارسة نوعي التأمين معاً (التأمينات العامة والتأمين على الحياة)، علماً بأن هناك ثلاث شركات تمارس أعمال التأمين التكافلي منها شركتين مجازتين لممارسة نوعي التأمين معاً وشركة تمارس أعمال التأمينات العامة فقط. كما يضم قطاع التأمين (812) مقدم خدمات تأمينية، والذين يمثلون وكلاء ووسطاء التأمين ووسطاء إعادة التأمين ومسوي الخسائر والمعاينين والمفوضين بالاكتتاب والإكتواريين واستشاريين التأمين وشركات إدارة أعمال التأمين والبنوك المرخصة لممارسة أعمال التأمين ووسطاء إعادة التأمين المقيمين خارج المملكة.

مؤشرات أساسية حول قطاع التأمين

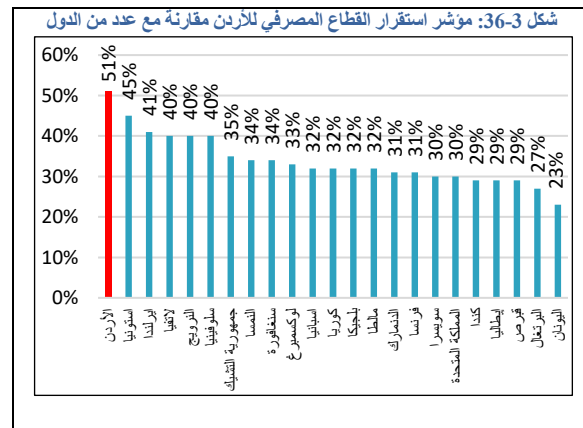
وفق البيانات الأولية لقطاع التأمين:

- بلغت إجمالي موجودات شركات التأمين في المملكة حوالي (1,246) مليون دينار في نهاية عام 2025 مقابل حوالي (1,138) مليون دينار في نهاية عام 2024 أي بزيادة نسبتها حوالي (10%)، وبلغت نسبة العائد على متوسط الموجودات في نهاية عام 2025 حوالي (3%) من صافي الربح بعد الضريبة.
- بلغت قيمة الاستثمارات حوالي (768) مليون دينار في نهاية عام 2025 مشكلة ما نسبته (62%) من إجمالي

مؤشر الاستقرار المالي ليصل إلى 0.47 في نهاية عام 2022. استمر المؤشر بالارتفاع في عامي 2023 و2024 ليصل إلى 0.54 وتعاوى المؤشر في عام 2025 على الرغم من الظروف المحيطة والأزمات الجيوسياسية ليصل إلى 0.56 كما ذكرنا سابقاً (شكل 3-35).



وبمقارنة مؤشر استقرار القطاع المصرفي في الأردن مع مجموعة من الدول الأخرى التي قامت بتطوير مؤشرها باستخدام نفس المنهجية تقريباً المستخدمة من قبلنا، فقد احتل الأردن المرتبة الأولى من بين 23 دولة وكما هو مبين في الشكل (3-36)، مما يؤكد أن القطاع المصرفي في الأردن يتمتع بمؤشرات مالية صحية وسليمة وتطبيقه لأفضل قواعد الحاكمية والمعايير المالية الدولية.



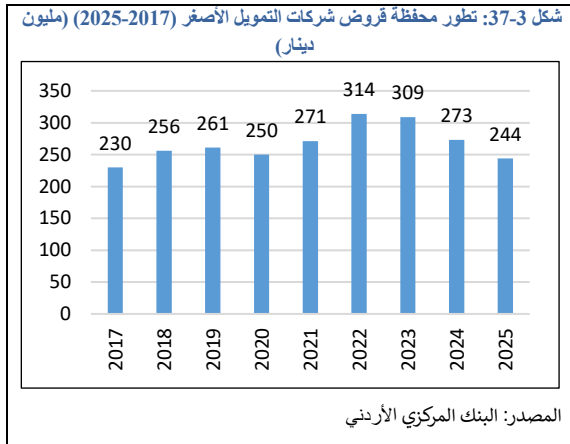
5.3 تطورات القطاع المالي غير المصرفي (المؤسسات المالية غير المصرفية)

1.5.3 قطاع التأمين³

باشر البنك المركزي الرقابة على أعمال التأمين اعتباراً من تاريخ 2021/6/15، بعد صدور قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (12) لسنة 2021. حيث تتولى دائرة الرقابة على

³ بالنسبة لبيانات شركات التأمين لعام 2025 فهي أولية وتضم بيانات 17 شركة تأمين فقط من أصل 19 شركة، في حين بيانات عام 2024 تضم 19 شركة تأمين.

2020 فقد تراجعت محفظة القروض بنسبة 4.3% نتيجة تداعيات جائحة كورونا، ثم شهدت محفظة القروض نمواً ملحوظاً بنسبة 8.4% و 15.9% خلال عامي 2021 و 2022 على التوالي وتراجعت محفظة القروض بشكل ملحوظ بنسبة 1.6%، و 11.65% و 10.6% خلال الأعوام 2023، 2024 و 2025 على التوالي وذلك نتيجة الحروب والتوترات الجيوسياسية في المنطقة وأثرها على الاقتصاد الوطني. (شكل 3-37).



هذا وقد بلغ إجمالي محفظة قروض شركات التمويل الأصغر حوالي 244 مليون دينار في نهاية عام 2025 مقارنة بحوالي 273 مليون دينار في نهاية عام 2024 أي بنسبة انخفاض بلغت 10.6%. كما انخفض عدد المقترضين إلى 330 ألف مقترض في نهاية عام 2025 مقابل 376 ألف مقترض في نهاية عام 2024 أي بنسبة انخفاض بلغت 12.2%، وارتفع متوسط حجم القروض من 891 دينار أردني في نهاية عام 2024 إلى 895 دينار أردني في نهاية عام 2025.

إن مؤسسات التمويل الأصغر تركز خدماتها على فئة النساء بهدف تمكين المرأة وزيادة مساهمتها في الاقتصاد والمجتمع، كما تركز خدماتها بشكل رئيسي على المقترضين خارج العاصمة وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء المملكة، وذلك كما يلي:

1.1.2.5.3 نشاط قطاع التمويل الأصغر خارج العاصمة

يلاحظ تركيز قطاع التمويل الأصغر على المحافظات خارج العاصمة، حيث أن 67.9% من عدد المقترضين و 57% من قيمة القروض و 68.4% من عدد فروع شركات التمويل الأصغر تقع خارج العاصمة عمان (شكل 3-38).

موجودات القطاع مقابل حوالي (712) مليون دينار في نهاية عام 2024 أي بارتفاع نسبته حوالي (8%).

- بلغ إجمالي حقوق الملكية لشركات التأمين في المملكة حوالي (403) مليون دينار في نهاية عام 2025 مقابل حوالي (373) مليون دينار في نهاية عام 2024 أي بزيادة نسبتها حوالي (8%)، وبلغت نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية في نهاية عام 2025 حوالي (10%) من صافي الربح بعد الضريبة.
- بلغت قيمة رأسمال شركات التأمين حوالي (260) مليون دينار في نهاية عام 2025 مشكل ما نسبته (64%) من إجمالي حقوق ملكية القطاع مقابل حوالي (255) مليون دينار في نهاية عام 2024 أي بزيادة نسبتها حوالي (2%).
- حقق قطاع التأمين في المملكة أرباح صافية بعد اقتطاع الضريبة في نهاية عام 2025 حوالي (40) مليون دينار مقارنة مع حوالي (18) مليون دينار في نهاية عام 2024 وبزيادة ما نسبته (122%).
- بلغت قيمة الخسارة في صافي نتائج أعمال التأمين بعد مصاريف التمويل (9.7) مليون دينار مقارنة مع خسارة قيمتها (7.6) مليون دينار في نهاية عام 2024 حيث توزعت على النحو الآتي:

جدول 1-3: صافي نتائج أعمال التأمين بعد مصاريف التمويل (مليون دينار)		
المحفظة	2025	2024
المركبيات	-13.8	-19.2
البحري والنقل	4.5	5.7
الحريق والأضرار الأخرى للممتلكات	3.3	5.3
الطبي	7.8	6.3
الفروع الأخرى	4.5	3.2
التأمين على الحياة	-14.8	-7
التأمينات العامة خارج الأردن	-1.2	-1.9
المجموع	-9.7	-7.6

2.5.3 المؤسسات المالية غير المصرفية

تقوم المؤسسات المالية غير المصرفية بدور اقتصادي هام عن طريق منح الائتمان للفئات التي تواجه صعوبات في الوصول إلى البنوك، وفيما يلي أهم أنواع هذه المؤسسات:

1.2.5.3 قطاع التمويل الأصغر

بدأ هذا القطاع العمل في الأردن في عام 1994، وقد شهد نمواً ملحوظاً على مدى الأعوام السابقة حيث حققت محفظة قروض التمويل الأصغر نسبة نمو جيدة خلال الفترة (2017-2019) بلغت بالمتوسط 7.1%، أما خلال عام

وكذلك انخفض العائد على الموجودات إلى 1.8% في عام 2025 مقابل 2.6% في عام 2024 (جدول 2-3).

جدول 2-3: المؤشرات المالية لقطاع التمويل الأصغر (2025-2022)				
2025	2024	2023	2022	البيان
307	340	342	375	إجمالي الموجودات
200	198	196	186	حقوق الملكية
5.9	8.9	17	20	صافي الربح (الخسارة) بعد الضريبة
1.8%	2.6%	4.7%	5.6%	العائد (بعد الضريبة) على متوسط الموجودات
3%	4.5%	8.8%	11.3%	العائد (بعد الضريبة) على متوسط حقوق الملكية
7.6%	7.3%	3.5%	2.8%	نسبة الديون المدعومة من متوسط إجمالي المحفظة
7.1%	6.1%	6.5%	5.1%	نسبة المحفظة في خطر / PAR أكثر من (30) يوم
3.1%	2.7	2.5	2.3	نسبة السيولة

المصدر: البنك المركزي الأردني

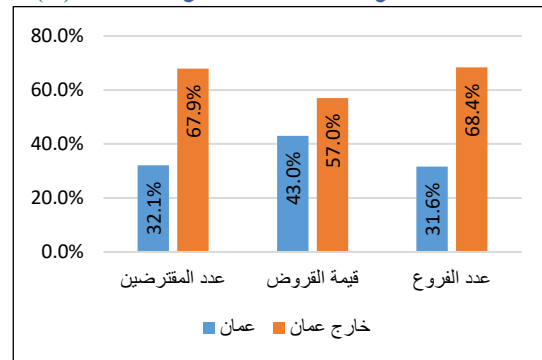
3.5.3 شركات التأجير التمويلي⁴

بلغت موجودات شركات التأجير التمويلي التابعة للبنوك في الأردن في نهاية عام 2025 حوالي 880.5 مليون دينار مقابل 778.2 مليون دينار في نهاية عام 2024 أي بنسبة نمو بلغت 13.1%، أما فيما يتعلق بنتائج أعمال هذه الشركات فقد انخفض صافي الأرباح بعد الضريبة إلى 21.1 مليون دينار في عام 2025 مقابل 22.2 مليون دينار في عام 2024 أي بنسبة انخفاض قدرها 5% وكما انخفضت نسبة العائد على حقوق المساهمين إلى 5.73% لعام 2025 مقابل 6.25% لعام 2024 وكذلك انخفض العائد على الموجودات إلى 2.4% في عام 2025 مقابل 2.85% في عام 2024 حيث بلغ عدد شركات التأجير التمويلي 11 شركة تأجير تمويلي كما في نهاية عام 2025 مقارنة مع 12 شركة تأجير تمويلي في نهاية عام 2024. (جدول 3-3).

جدول 3-3: تطور مؤشرات شركات التأجير التمويلي خلال الفترة (2025-2019)							
2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	البيان
71.4	63.4	57.8	50.4	47.2	51.5	53.2	الإيرادات (مليون دينار)
205.5	207.5	201	197	195	212.5	210	رأس المال المدفوع (مليون دينار)
880.5	778.2	773.2	682.1	620.6	649.4	604.6	إجمالي الموجودات (مليون دينار)
368.2	355.4	338.1	340.9	322.3	333	323	حقوق المساهمين (مليون دينار)
21.1	22.2	15.6	20.2	18.9	13.5	21.8	الربح بعد الضريبة (مليون دينار)
5.73%	6.25%	4.61%	5.93%	5.9%	4.1%	6.9%	العائد على حقوق المساهمين (%)
2.4%	2.85%	2.02%	2.97%	3.04%	2.1%	3.7%	العائد على الموجودات (%)

المصدر: الميزانيات السنوية لشركات التأجير التمويلي التابعة للبنوك.

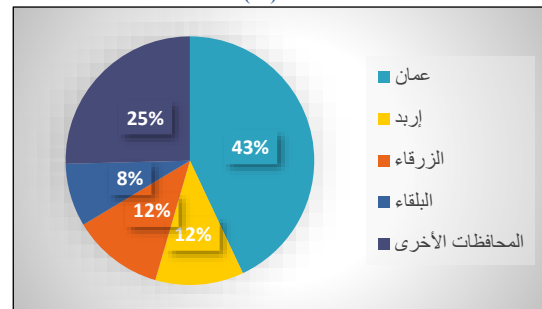
شكل 3-38: نشاط قطاع التمويل الأصغر داخل وخارج العاصمة 2025 (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني

وعند دراسة توزيع حجم القروض المقدمة من شركات التمويل الأصغر على المحافظات خلال عام 2025 (شكل 3-39) نجد أن العاصمة عمان قد حصلت على 43% من حجم القروض ويليهما الزرقاء 11.9% وإربد 11.5% في حين حصلت البلقاء على نسبة 8.2% من حجم القروض، بينما حصلت باقي المحافظات على 25.4% من حجم القروض.

شكل 3-39: توزيع حجم قروض شركات التمويل الأصغر على محافظات المملكة 2025 (%)



المصدر: البنك المركزي الأردني.

2.1.2.5.3 أهم المؤشرات المالية لقطاع التمويل الأصغر (2025-2022)

بلغت موجودات قطاع التمويل الأصغر في الأردن في نهاية عام 2025 حوالي 307 مليون دينار مقابل 340 مليون دينار في نهاية عام 2024 أي بنسبة انخفاض حوالي 9.7%، وارتفعت حقوق المساهمين في عام 2025 لتبلغ 200 مليون دينار مقابل 198 مليون دينار في عام 2024، أما فيما يتعلق بنتائج أعمال هذه الشركات فقد انخفض صافي الأرباح بعد الضريبة إلى 5.9 مليون دينار في عام 2025 مقابل 8.9 مليون دينار في عام 2024 أي بنسبة انخفاض قدرها 33.7%، وكما انخفضت نسبة العائد على حقوق المساهمين إلى 3% لعام 2025 مقابل 4.5% لعام 2024

⁴ البيانات تشمل شركات التأجير التمويلي التابعة للبنوك والتي تستحوذ على معظم نشاط التأجير التمويلي في المملكة.

4.5.3 قطاع أعمال الصرافة

بلغ عدد شركات الصرافة المرخصة في المملكة 104 شركة عاملة كمراكز رئيسية إضافة إلى 226 فرعاً موزعة في كافة محافظات الأردن وبما مجموعه 330 موقعاً صيرفياً (جدول 3-4).

جدول 3-4: عدد شركات الصرافة وفروعها في المملكة			
المحافظة	عدد الشركات	عدد الفروع	المجموع
العاصمة	63	131	194
الزرقاء	9	24	33
أربد	7	30	37
العقبة	4	7	11
باقي محافظات المملكة	21	34	55
المجموع	104	226	330

في ضوء التطورات التي شهدتها قطاع الصرافة والنمو الواضح لهذا القطاع في العقدين الأخيرين والذي جعل منه من أهم القطاعات الحيوية في المملكة، واستجابة للتغيرات والمستجدات الاقتصادية فقد صدر قانون أعمال الصرافة رقم 44 لسنة 2015 بتاريخ 2015/10/18 ليحل محل القانون رقم 26 لسنة 1992.

ويشكل هذا القانون الإطار التشريعي الذي ينظم النشاط الصيرفي في المملكة من خلال تحديد شروط ومتطلبات ترخيص الشركات واندماجها وتصفياتها وتنظيم إدارتها ومعالجة موضوع السجلات والدفاتر التي يجب عليها الاحتفاظ بها، إضافة إلى تفعيل دور المحاسب القانوني في مجال تدقيقه على أعمالها من حيث توسيع نطاق مهامه وبما يتناسب مع الممارسات الفضلى، وكما ساهم في إيجاد التنظيم القانوني لأسس تبليغ الشركات لأي قرارات أو تعليمات صادرة عن البنك المركزي وتوسيع دور البنك المركزي من خلال فرض تعليمات على شركات الصرافة بالنسب والحدود الآمنة لسلامة أوضاعها المالية وحجم العمالة غير الأردنية، وبموجبه وضع السند القانوني لتشكيل لجنة مختصة بالشكاوى التي ترد إلى البنك المركزي والمتعلقة بالخدمات التي تقدمها شركات الصرافة.

هذا ويمارس البنك المركزي رقابته على القطاع الصيرفي مكتبياً وميدانياً، حيث تتمثل الرقابة المكتبية بشكل رئيسي بدراسة وتحليل البيانات الإحصائية الدورية والقوائم المالية المدققة للشركات وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها، في حين تتمثل الرقابة الميدانية بشكل رئيسي في قيام فرق التفتيش بالتحقق ميدانياً من مدى التزام الشركات العاملة في القطاع بكافة القوانين والتشريعات النافذة بالخصوص، هذا إضافة

إلى دور المحاسب القانوني لشركات الصرافة والمناطق به بموجب أحكام القانون.

أما فيما يتعلق بنتائج أعمال القطاع الصيرفي للعام 2025 فقد بلغ إجمالي حجم الموجودات (رقم الأعمال) ما يقارب 223.9 مليون دينار مقارنةً مع 210.3 مليون دينار للعام 2024، كما ارتفع كل من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على رأس المال للعام 2025 لتبلغ ما نسبته 0.95% و 1.70% على التوالي مقارنةً مع 0.65% و 1.21% للعام 2024، حيث يعود هذا الارتفاع في نسب الربحية إلى ارتفاع أرباح شركات الصرافة بعد انتهاء تأثير الجائحة على هذا القطاع وعلى باقي القطاعات الاقتصادية. (جدول 3-5).

جدول 3-5: أهم مؤشرات القطاع الصيرفي خلال عام 2025	
المؤشر	مليون دينار
إجمالي رقم الأعمال	223.9
إجمالي رؤوس الأموال	125.9
إجمالي الضمانات المالية المقدمة من شركات الصرافة	38.1
إجمالي مشتريات شركات الصرافة من العملات الأجنبية	8,121.99
إجمالي مبيعات شركات الصرافة من العملات الأجنبية	8,198.77
معدل العائد على رأس المال	1.70%
معدل العائد على الموجودات	0.95%

5.5.3 المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي⁵

تساهم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بشكل أساسي في المجتمع حيث يشمل الضمان الاجتماعي 93,840 منشأة فعالة 49.6% منها في العاصمة عمان وذلك وفقاً لتقرير مؤسسة الضمان الاجتماعي لعام 2025 كما امتدت مظلة شمول العمال إلى ما يقارب 1.7 مليون مؤمن عليه يعملون في أكثر من 93 ألف منشأة فعالة في القطاعين العام والخاص، كما توسعت مظلة الشمول الاختياري للأردنيين بالضمان حيث بلغ عدد منتسبيه ما يقارب 102.8 ألف مشترك. ويعود الفضل في هذه الجهود إلى إصدار مؤسسة الضمان الاجتماعي التعليمات التنفيذية لشمول العاملين في العمل المرن بتاريخ 2019/8/29 التي دخلت حيز التنفيذ منذ تاريخ 2020/1/1.

بالإضافة إلى أهمية دور المؤسسة المجتمعي إلا أن لها أيضاً دور جوهري في تحقيق الاستقرار المالي من خلال محفظة استثماراتها الضخمة التي تنوزع على أصول مالية وغير مالية والتي تشمل أيضاً المساهمة بشكل فعال في إقراض الحكومة من خلال الاستثمار في أدوات وسندات الخزينة. هذا وتتميز مؤسسة الضمان الاجتماعي بما يلي:

⁵ بالرغم من أن مؤسسة الضمان الاجتماعي لا تعتبر من المؤسسات المالية غير المصرفية إلا أن تقارير الاستقرار المالي في معظم الدول تقوم بإدراج مؤسسات الضمان الاجتماعي ضمن المؤسسات المالية غير المصرفية، نظراً لدورها في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استثماراتها التي تنوزع في أصول مالية وغير مالية.

مليار دينار في نهاية عام 2024 مسجلة نمواً بنسبة 15.2%. كما حقق الصندوق دخلاً في عام 2025 بمقدار 1,122.6 مليون دينار مقارنة مع 905.2 مليون دينار في عام 2024 بارتفاع قدره 217.4 مليون دينار وبنسبة نمو 24%. تتكون محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي من سبع محافظ رئيسية. (جدول 3-6).

جدول 3-6: توزيع محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (2024-2025) (مليون دينار)		
محافظ الاستثمار في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي	2024	2025
محفظة أدوات السوق النقدي	2354.6	2245
محفظة السندات	9277.5	10291.3
محفظة القروض	551.7	554.5
محفظة الأسهم	2451.7	3673.7
محفظة الاستثمارات العقارية	865.9	1139.3
محفظة الاستثمارات السياحية	320.6	322.1
أخرى	353.3	413.8
المجموع	16,175.3	18,639.7

كما تتوزع نشاطات صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي على مختلف نواحي الاقتصاد حيث يعد الصندوق من أبرز المشترين - بعد البنوك - لأذونات وسندات الخزينة والسندات الحكومية والمكفولة من الحكومة والتي تتوزع بين محفظة أدوات السوق النقدي (التي تستحق خلال مدة عام)، ومحفظة السندات (التي تستحق خلال أكثر من عام)، كما يوجد لديه محفظة القروض التي تشمل قروضاً متوسطة وطويلة الأجل منها قروضاً مباشرة وقروض تجمعات بنكية، كما تشمل محفظة الأسهم أسهم الشركات العامة المدرجة في السوق المالي وأسهم الشركات المساهمة الخاصة الاستراتيجية وفقاً لما تسمح به سياسة صندوق الاستثمار، أما محفظة الاستثمارات العقارية فتشمل العقارات بكافة أشكالها من أراضٍ خام أو مشاريع عقارية أو تطوير عقاري، وفيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات السياحية فتشمل المنشآت السياحية بكافة أشكالها، وذلك من باب التنوع في الاستثمار وتخفيض مستوى المخاطر مع وجود ضوابط محددة للاستثمار.

ومن الجدير ذكره أن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تعتبر مساهماً استراتيجياً في رؤوس أموال عدد من البنوك الأردنية، إذ بلغت قيمة مساهمة المؤسسة في رؤوس أموال البنوك الأردنية حوالي 1.4 مليار دينار وذلك في نهاية عام 2025، مما يشكل ما نسبته 12.4% من القيمة السوقية لأسهم البنوك في الأردن، والبالغة 11.32 مليار دينار (جدول 3-7).

تتمتع المؤسسة بقدرات استثمارية ضخمة وبأفق استثماري طويل الأجل، حيث تستثمر أموالها بهدف تمويل تعويضات التقاعد لأفراد مختلفي الأعمار، الأمر الذي يمنحها الوقت لمختلف آجال الاستثمار ويمكنها من تنويع علاوة المخاطر بأجال مختلفة، وهو أمر تظهر أهميته في الأزمات المالية حين يعاني السوق من شح السيولة، هذا وقد ارتفعت نسبة استثمارات المؤسسة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصبح 43% خلال عام 2025 مقارنةً مع ما نسبته 40% في العامين 2023 و2024.

تعد المؤسسة مستثمراً بالأموال الحقيقية، فمصدر أموالها هو اقتطاعات المشتركين وليس الاقتراض أو أموال المودعين مثل البنوك، وبالتالي فهي ليست معرضة لارتفاع نسبة الرفع المالي أو مخاطر عدم المواءمة بين آجال مصادر الأموال والتوظيفات وهما الأمران اللذان أديا إلى فشل الكثير من البنوك العالمية أثناء الأزمة المالية العالمية عام 2008، وبالتالي فإن مؤسسة الضمان الاجتماعي ليست مصدراً للمخاطر النظامية في النظام المالي.

اقتطاعات أرباب العمل والموظفين محتجزة لفترات طويلة ولا يمكن استعادتها على العكس من ودائع العملاء لدى البنوك الأمر الذي لا يجعلها عرضة للسحوبات المفاجئة.

وقد لعبت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي دوراً فعالاً خلال أزمة كورونا وذلك من خلال اتباع منهجية واضحة ومحددة للاستجابة لهذه الأزمة حيث تنقسم هذه المنهجية إلى محورين رئيسيين: المحور الأول يتمثل بالتزام المؤسسة بدورها كأحد الأعمدة الرئيسية لتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين في المملكة، أما المحور الثاني فيتمثل بتوفير السيولة المالية للمنشآت القطاع الخاص ومساعدتها لتجاوز تداعيات هذه الجائحة. كما عملت المؤسسة على تصميم برامج تدخل أطلقت من خلال عدة أوامر دفاع وعدة بلاغات صادرة بمقتضاها بحيث نتج عنها عدة برامج حيث أتاحت سيولة إضافية للقطاع الخاص بلغت لغاية اليوم نحو 232 مليون دينار.

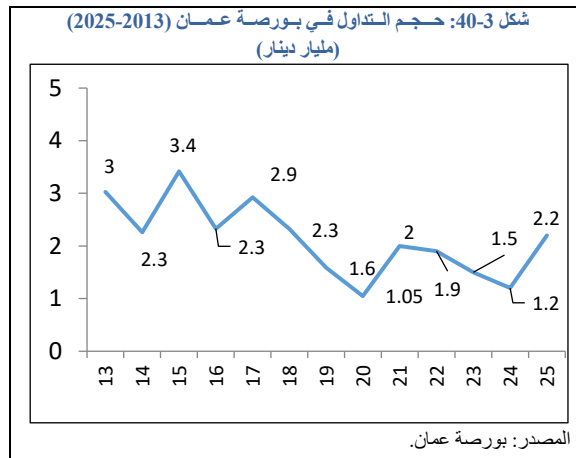
وانطلاقاً من أهمية دور مؤسسة الضمان الاجتماعي في تعزيز الاستثمار وبهدف تنمية أموال المؤسسة فقد باشر صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي عمله فعلياً مطلع عام 2003 وذلك ليتولى استثمار أموال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بهدف تحقيق عوائد مجزية ومنتظمة مع الحفاظ على القيمة الحقيقية لموجودات المؤسسة وأصولها وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات المترتبة على المؤسسة، وقد بلغت موجودات الصندوق في نهاية عام 2025 حوالي 18.6 مليار دينار مقارنة مع حوالي 16.2

- إعفاء صناديق الاستثمار المشترك من الضريبة.
- تخفيض عمولة الوسطاء، إضافة إلى زيادة أوقات التداول.

الأمر الذي ساهم في تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز أداء البورصة وتحقيق مؤشرات أداء قياسية. حيث سجل الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرحج بالأسهم الحرة ASEGI ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى 3,611.6 نقطة في نهاية عام 2025 مقارنةً مع 2,488.8 نقطة في نهاية العام 2024، أي بارتفاع نسبته 45.1%، بالإضافة إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرحج بالأسهم الحرة ASE20 ليصل إلى 1,978.6 نقطة في نهاية عام 2025 مقارنةً مع 1,344 نقطة في نهاية عام 2024، أي بارتفاع نسبته 47.2%. كما ارتفع مؤشر العائد الكلي ASETR بنسبة 58.5%. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية العام 2025 إلى ما يقارب 26.5 مليار دينار، أي بارتفاع نسبته 50% مقارنة مع عام 2024، وبذلك فإن القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة لعام 2025 شكلت ما نسبته 69.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما بخصوص حجم التداول فقد ارتفع بشكل ملحوظ خلال عام 2025 بمقدار 966.1 مليون دينار أو ما نسبته 80.6% ليصل إلى 2,165.3 مليون دينار (شكل 3-40)، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

1. ارتفاع حجم التداول في القطاع المالي بمقدار 366.7 مليون دينار.
2. ارتفاع حجم التداول في قطاع الصناعة بمقدار 351.1 مليون دينار.
3. ارتفاع حجم التداول في قطاع الخدمات بمقدار 248.3 مليون دينار.



كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2025 بمقدار 159.1 مليون سهم ليبلغ نحو 1072.3 مليون سهم مقابل

جدول 7-3: توزيع مساهمة مؤسسة الضمان الاجتماعي في رؤوس أموال البنوك الأردنية كما في نهاية عام 2025 (مليون دينار) (%)		
البنك	قيمة المساهمة (بالمليون)	نسبة المساهمة
البنك الأردني الكويتي	108.9	21.04%
البنك التجاري الأردني	29	19.84%
البنك العربي	754.3	17.18%
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	215.2	15.42%
البنك الأهلي الأردني	35.3	11.58%
بنك صفوة الإسلامي	41.7	9.38%
بنك القاهرة عمان	27.9	8.99%
بنك المال الأردني	60.9	7.37%
بنك الاتحاد	66	6.83%
البنك الإسلامي الأردني	53.6	5.82%
بنك الاستثمار العربي الأردني	9.9	4.08%
بنك المؤسسة العربية المصرفية	2.1	2.05%
بنك الأردن	1.4	0.26%
المجموع	1,406.2	12.4%

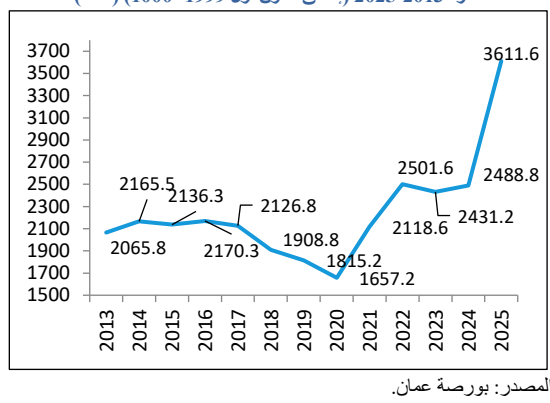
المصدر: صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

6.5.3 بورصة عمان

شهدت بورصة عمان خلال عام 2025 تحسناً ملحوظاً في أدائها وفي قيمتها السوقية، حيث حلت في المركز الأول عربياً، والمركز الثالث عشر عالمياً من حيث ارتفاع الرقم القياسي وفقاً لوكالة بلومبرغ، وعلى الرغم من التحديات والظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة إلا أن هذه النتائج والمؤشرات جاءت مدعومة بالمسار الإيجابي التصاعدي للاقتصاد الوطني ومثابته وقدرته على التكيف وتجاوز التحديات وتحسن بيئة الاستثمار بشكل واضح وذلك في ظل القرارات الحكومية التحفيزية للقطاعات الاقتصادية التي تهدف إلى تنشيط التداول وتحفيز السيولة في السوق، ومن أهم هذه الإجراءات:

- السماح للمستثمرين الراغبين في الحصول على الجنسية الأردنية بتحريك استثماراتهم داخل البورصة، حيث تم بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 4375 تاريخ 2025/07/02 السماح لهؤلاء المستثمرين بالتداول بكامل مبلغ الاستثمار من خلال شركات الوساطة المالية المرخصة شريطة أن لا يتم سحب أية مبالغ من حساب الاستثمار بما فيها الأرباح المتأتية من التداول أو التصرف بها إلا بعد مضي ثلاثة سنوات على أن لا تتجاوز نسبة تركيز الاستثمار في أسهم الشركة الواحدة 20% من قيمة الاستثمار الكلي المطلوب.

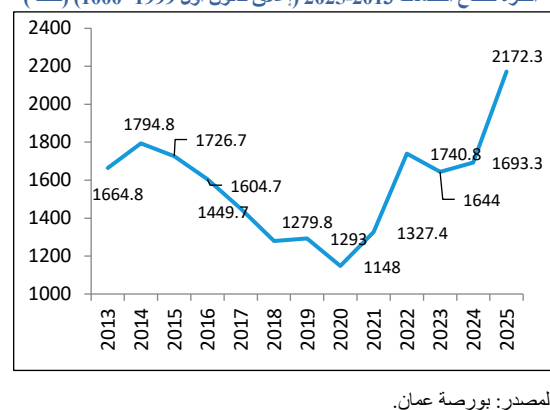
شكل 41-3: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة 2025-2013 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة)



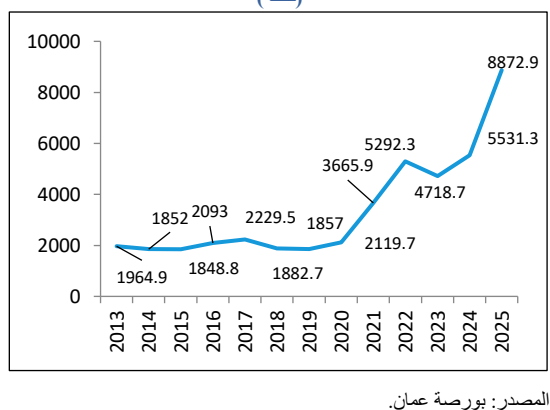
2.6.5.3 الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال

ارتفع الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال في عام 2025 بمقدار 2,422.5 نقطة عن مستواه في نهاية عام 2024 ليبلغ 7,056 نقطة أي بارتفاع نسبته 52.3%. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي والصناعة والخدمات.

شكل 42-3: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الخدمات 2025-2013 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة)



شكل 43-3: الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة لقطاع الصناعة 2025-2013 (إغلاق كانون أول 1999=1000) (نقطة)



913.2 مليون سهم تم تداولها خلال عام 2024. وبالنظر إلى عدد الأسهم المتداولة قطاعياً يتبين استحواذ القطاع المالي على ما نسبته 43.3% من حجم التداول خلال عام 2025، تلاه قطاع الخدمات بنسبة 30.9% ثم قطاع الصناعة بنسبة 25.8%. (جدول 8-3)

جدول 8-3: الأهمية النسبية لحجم التداول حسب القطاعات خلال الفترة (2025-2015) (%)

القطاع	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
الصناعة	25.8	17.3	32	23.4	25.1	17.4	18.2	42.2	22.4	30.2	10.1
الخدمات	30.9	35.1	30.7	32.8	24.7	20	16.2	9.8	12.8	18.2	21.2
المالي	43.3	47.6	37.3	43.7	50.2	62.6	65.6	48	64.8	51.6	68.7

المصدر: بورصة عمان.

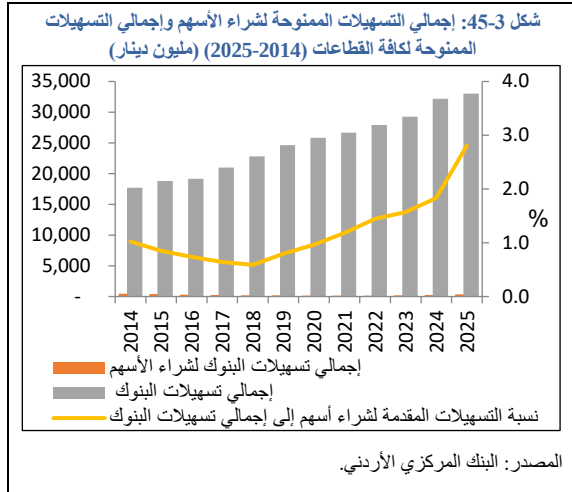
أما فيما يتعلق بعمليات المستثمرين غير الأردنيين في بورصة عمان، فقد بلغت قيمة الأسهم المشتراه من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال عام 2025 حوالي 310.9 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم 372.3 مليون دينار (جدول 9-3).

جدول 9-3: عمليات شراء وبيع المستثمرين غير الأردنيين للأسهم في بورصة عمان خلال الفترة (2025-2016) (مليون دينار)

	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016
المجموع العام للشراء	310.9	234.9	151.1	274.2	220.2	96.8	528.7	1231.8	994.9	666.5
عرب	260.3	214.4	130	234.4	194.5	75.7	147.5	214.4	638.7	520.3
أجنبي	50.6	20.5	21.1	39.7	25.8	21.1	381.2	1,017.4	356.3	146.2
المجموع العام للبيع	372.3	293.7	181.2	342.2	281.1	164.4	414.6	747.3	1329.2	429.4
عرب	276.2	223.5	106.9	263.2	186	94.1	374.8	177.1	1177.6	304.1
أجنبي	96.1	70.2	74.3	79	95.1	70.3	39.8	570.2	151.6	125.3
صافي الاستثمار	61.4	-58.8	-30.1	-68	-60.9	-67.5	114.1	484.5	-334.3	237.1
عرب	15.9	-9.1	23.1	-28.8	8.5	-18.4	-227.3	37.3	-538.9	216.2
أجنبي	45.5	-49.7	-53.2	-39.3	-69.3	-49.1	341.4	447.2	204.7	20.9

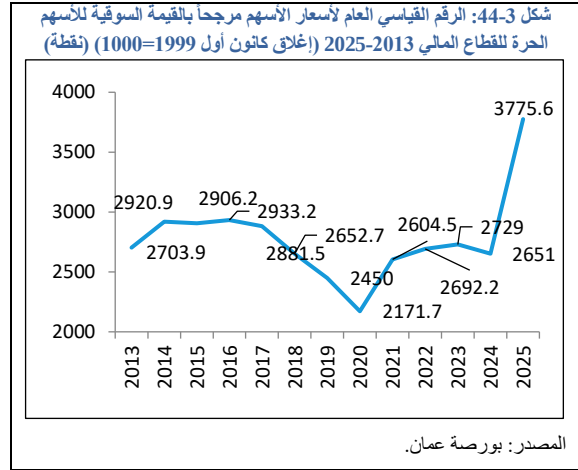
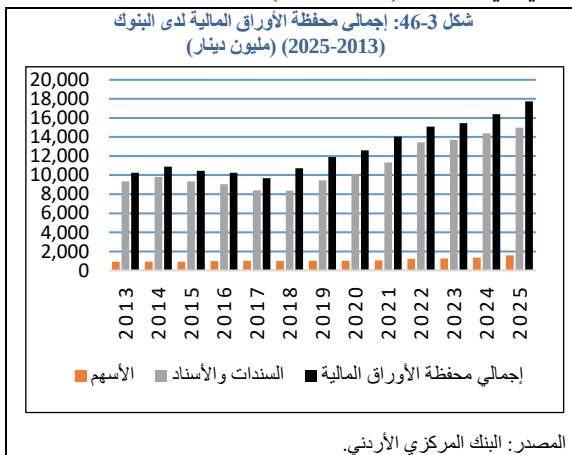
1.6.5.3 الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة

أما بالنسبة للرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة ASEGI لبورصة عمان فكما تم ذكره سابقاً فقد ارتفع ليصل إلى 3611.6 نقطة في نهاية عام 2025 مقارنةً مع 2,488.8 نقطة في نهاية عام 2024 أي بارتفاع نسبته 45.1%، كما ارتفع الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة ASE20 ليصل إلى 1978.6 نقطة في نهاية عام 2025 مقارنةً مع 1,344 نقطة في نهاية عام 2024 أي بارتفاع نسبته 47.2%. (شكل 41-3).



2.3.6.5.3 حجم استثمارات البنوك في الأسهم

بلغ حجم محفظة الأوراق المالية لدى البنوك في الأردن حوالي 17,723.8 مليون دينار في نهاية عام 2025 مقابل 16,383.4 مليون دينار في نهاية عام 2024 أي بنسبة ارتفاع بلغت 8.2%، كما بلغت نسبة استثمارات البنوك في الأسهم من إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية 9% في نهاية عام 2025 مقارنةً مع ما نسبته 8% للأعوام (2021-2024)، وهي نسبة منخفضة مقارنة مع استثمارات البنوك في السندات التي تحظى بالحصة الأكبر من استثمارات البنوك في الأوراق المالية والتي معظمها عبارة عن سندات حكومية، ويعود انخفاض نسبة استثمارات البنوك في الأسهم إلى المحددات التي يفرضها قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي على هذه الاستثمارات وذلك بهدف التقليل من مخاطر الأسواق المالية على البنوك وتعزيز الاستقرار المالي في المملكة (شكل 3-46).



3.6.5.3 تعرض البنوك لمخاطر أسواق الأسهم

تبرز أهمية أسواق رأس المال من خلال دورها الهام في تحريك عجلة الاقتصاد عن طريق جذب الاستثمارات الخارجية وتنمية المدخرات الوطنية وتوفير مصادر أموال للمشاريع الاقتصادية مما يؤدي إلى تنمية الاقتصاد الوطني، ونظراً لأهمية أسواق رأس المال فقد ازداد الاهتمام بمخاطر هذه الأسواق خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية عام 2007 من خلال رصد فقاعات أسعار الأسهم وبالتالي تقدير مقدار المخاطر في سوق الأسهم ومدى تعرض البنوك لها. وبالنسبة لتعرض البنوك لمخاطر سوق رأس المال في الأردن، فإن هذا التعرض يكون إما من خلال التسهيلات التي تمنحها البنوك لتمويل شراء الأسهم أو من خلال استثمارات البنوك في الأسهم، وفيما يلي تحليل لحجم تعرض البنوك لهذه المخاطر:

1.3.6.5.3 التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل

البنوك لشراء الأسهم

تشكل التسهيلات الائتمانية الممنوحة لشراء أسهم نسبة ضئيلة جداً من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك المرخصة، حيث بلغت هذه التسهيلات حوالي 1,003.1 مليون دينار في نهاية عام 2025، مشكلة ما نسبته 2.8% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك، مقابل 624.1 مليون دينار وما نسبته 1.8% من إجمالي التسهيلات في نهاية عام 2024 وبنسبة ارتفاع بلغت 60.7% (شكل 3-45).

الفصل الرابع: تطورات القطاع غير المالي ومخاطره

1.4 قطاع الأفراد المقترضين من البنوك

1.1.4 تعرض البنوك لقطاع الأفراد

في إطار متابعة البنك المركزي الأردني لمديونية قطاع الأفراد المقترضين من البنوك، نبين أدناه أهم التطورات على المديونية والنسب المتعلقة بها.

2.1.4 مديونية الأفراد المقترضين من البنوك

يبين جدول (1-4) تطور مديونية الأفراد لدى البنوك خلال الفترة (2019-2025)، حيث يُلاحظ من الجدول أن مديونية الأفراد لدى البنوك ارتفعت بشكل طفيف من 14 مليار دينار في نهاية عام 2024 إلى 14.2 مليار دينار في نهاية عام 2025 أي بنسبة ارتفاع بلغت 1.3% مقارنة مع نسبة نمو بلغت 5.4% في عام 2024.

جدول 1-4: مديونية الأفراد لدى البنوك (2019-2025)

المديونية	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
لدى الجهاز المصرفي (مليون دينار)	10,169	10,903	11,840	13,027	13,322	14,035	14,223
معدل النمو لدى الجهاز المصرفي (%)	3.7	7.2	8.6	10	2.3	5.4	1.3

ويبين الجدول (2-4) تفاصيل مديونية الأفراد حسب نوع القروض لدى البنوك خلال الفترة (2019-2025):

جدول 2-4: تفاصيل مديونية الأفراد لدى البنوك (2019-2025)
مليون دينار

أنواع القروض	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
القروض السكنية	4,277	4,479	4,722	5,012	4,927	5,734	5,763
القروض الشخصية	3,523	3,746	4,163	4,517	4,542	4,481	4,540
قروض السيارات	1,232	1,311	1,408	1,618	1,798	1,842	1,901
بطاقات الائتمان	242	256	304	417	480	540	557
القروض الاستهلاكية	671	885	1,019	1,223	1,282	1,312	1,091
قروض الخدمات	9	10	10	13	15	16	14
أخرى	215	216	214	227	278	110	357
المجموع	10,169	10,903	11,840	13,027	13,322	14,035	14,223

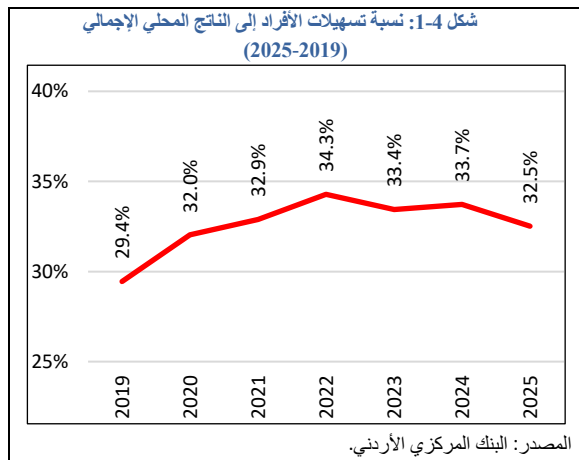
أما بالنسبة لعدد قروض الأفراد الممنوحة من البنوك فقد بلغ في نهاية عام 2025 حوالي 1,119 ألف قرض. كما بلغ عدد بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك للأفراد حوالي 508 ألف بطاقة ائتمانية.

ومن الجدير ذكره أن 77% من عدد القروض الممنوحة للأفراد منحت للمقترضين الذكور، في حين بلغت حصة الإناث 23% من إجمالي عدد قروض الأفراد في نهاية عام 2025 مقابل 18% في نهاية عام 2021، مما يعكس زيادة ملحوظة في نسبة المقترضين الإناث خلال السنوات الخمس الأخيرة وهو مؤشر جيد يعكس تقلص الفجوة بين الجنسين في استخدام الخدمات المالية المقدمة من البنوك نتيجة تطبيق استراتيجية الاشتغال المالي وزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة في الاقتصاد الوطني.

كما تجدر الإشارة إلى أن 71% من عدد القروض الممنوحة للأفراد تحمل سعر فائدة ثابت وبالتالي لا تتأثر بارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة.

3.1.4 نسبة تسهيلات الأفراد المقترضين من البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي

يُلاحظ من الشكل أدناه، ارتفاع نسبة تسهيلات الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2019-2022) لتصل إلى 34.3% في نهاية عام 2022، إلا أنها انخفضت في نهاية عام 2023 إلى 33.4% ومن ثم لترتفع قليلاً في نهاية عام 2024 لتصل إلى 33.7%، وفي نهاية عام 2025 انخفضت النسبة إلى 32.5%.

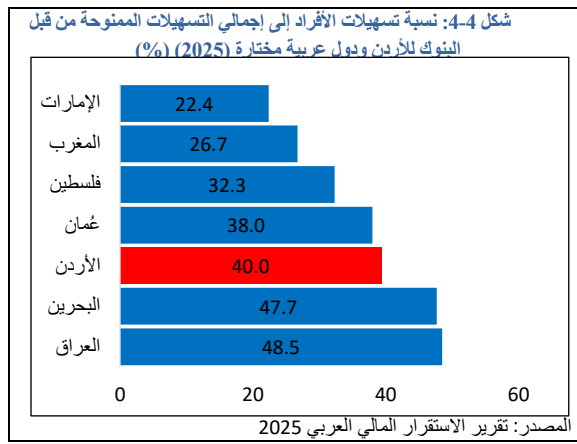


4.1.4 نسبة العبء الشهري لمديونية الأفراد المقترضين من البنوك إلى دخلهم

تعتبر نسبة العبء الشهري لمديونية الأفراد المقترضين من البنوك إلى دخلهم (Debt Burden Ratio/ DBR) والتي تقاس بقيمة الأقساط والفوائد الشهرية التي يدفعها المقترض نسبة إلى دخله الشهري المنتظم من أهم النسب التي تقيس مخاطر مديونية الأفراد على البنوك وعلى الأفراد أنفسهم، حيث أن لارتفاع هذه النسبة آثار سلبية على الاستقرار المالي والاقتصادي كما يؤدي إلى تراجع قدرة الأفراد على السداد مما يزيد من نسب التعثر لدى البنوك، كما أن ارتفاع هذه النسبة يُضعف من قدرة الأفراد على الإنفاق والاستهلاك مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

5.1.4 مديونية الأفراد المقترضين من البنوك لدى عدد من الدول العربية

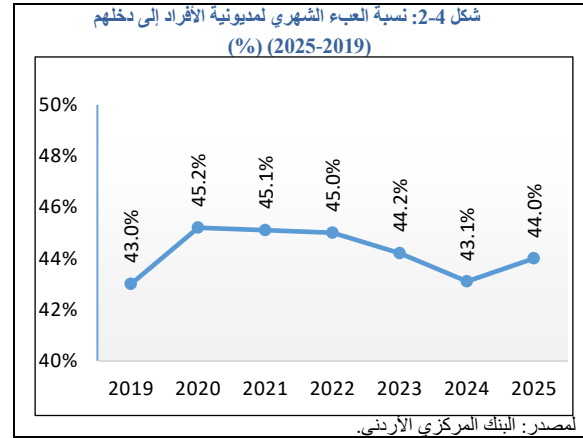
فيما يخص مديونية الأفراد المقترضين من البنوك لدى مجموعة من الدول العربية فقد تم استخدام نسبة التسهيلات الممنوحة للأفراد إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك كمقياس لهذه المديونية بسبب محدودية المعلومات، حيث بلغت النسبة في الأردن لعام 2025 حوالي 40%، وبمقارنتها مع النسب لدى عدد من الدول العربية فإنه يُلاحظ أن الأردن يحتل المرتبة الثالثة من حيث ارتفاع النسبة، فقد جاءت النسبة في الأردن أقل من البحرين والعراق وأعلى من عُمان وفلسطين والمغرب والإمارات. شكل (4-4).



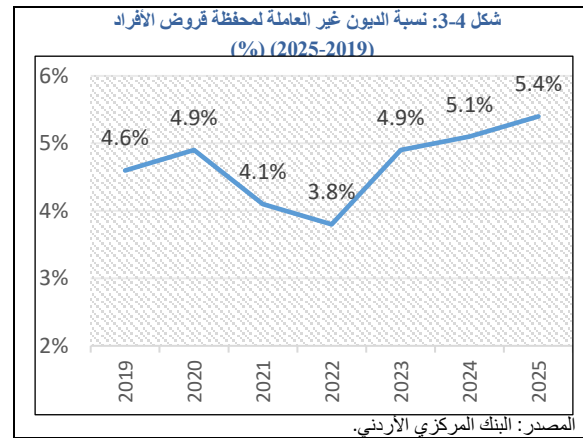
6.1.4 خلاصة

من خلال متابعة تطور نسبة العبء الشهري لمديونية الأفراد المقترضين من البنوك إلى دخلهم خلال السنوات الأخيرة، لوحظ بأن هذه النسبة قد بلغت 44% في نهاية عام 2025 مقارنةً مع 43.1% و 44.2% و 45% و 45.1% و 45.2% للأعوام 2024، 2023، 2022، 2021، 2020 على التوالي. ويعتبر متوسط النسبة في الأردن ضمن الحدود المقبولة عالمياً والتي تتراوح بين (40%-50%) مما يدل على أن مخاطر مديونية الأفراد المقترضين من البنوك في الأردن على البنوك وعلى الأفراد أنفسهم تقع ضمن المستوى الطبيعي والمقبول مقارنةً بالدول الأخرى، كما يُلاحظ أن نسبة الديون غير العاملة في محفظة قروض الأفراد في نهاية عام 2025 أقل من النسبة العامة للديون غير العاملة إلى إجمالي تسهيلات البنوك، مما يدل على جودة محفظة قروض الأفراد لدى البنوك في الأردن.

يبين الشكل (4-2) تطور نسبة العبء الشهري لمديونية الأفراد المقترضين من البنوك إلى دخلهم في الأردن خلال الأعوام (2019-2025)، حيث يُلاحظ ارتفاع النسبة قليلاً في نهاية عام 2025 لتصل إلى 44% مقارنةً مع 43.1% في نهاية عام 2024، وعلى الرغم من ارتفاعها البسيط إلا أنها ما زالت أقل من مستواها خلال الفترة (2020-2023) حيث كانت تتراوح بين 44.2%-45.2%، وتعتبر هذه النسبة مقبولة وفقاً للمعايير الدولية حيث يتراوح متوسط النسبة لدى معظم الدول من (40%-50%).



أما بخصوص نسبة الديون غير العاملة في محفظة قروض الأفراد فقد انخفضت من 4.9% في نهاية عام 2020 إلى 4.1% في نهاية عام 2021 ثم إلى 3.8% في نهاية عام 2022، ثم ارتفعت إلى 4.9% و 5.1% و 5.4% في نهاية كلٍّ من الأعوام 2023، 2024، 2025 على التوالي. وبالرغم من ارتفاعها البسيط إلا أنها ما زالت أقل من النسبة العامة للديون غير العاملة إلى إجمالي تسهيلات البنوك والبالغة 5.5% في نهاية عام 2025، مما يدل على أن نسبة التعثر في محفظة قروض الأفراد تعتبر منخفضة نسبياً وهذا له انعكاسات إيجابية على مستوى الاستقرار المالي في المملكة. (3-4).



2.4 قطاع الشركات غير المالية

1.2.4 مقدمة

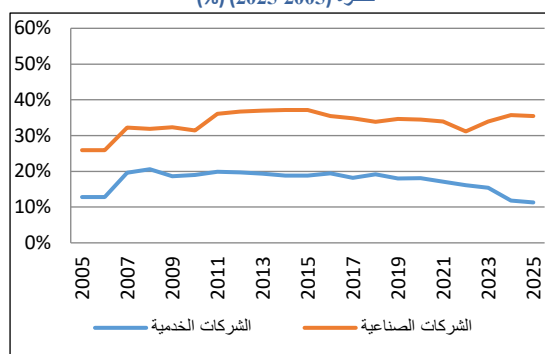
يتكون قطاع الشركات في الأردن من الشركات المالية غير المصرفية والشركات غير المالية، ويتكون قطاع الشركات المالية غير المصرفية من شركات التأمين وشركات الأوراق المالية وشركات التمويل وشركات التأجير التمويلي وغيرها من شركات الخدمات المالية المتنوعة، أما قطاع الشركات غير المالية فيتكون من قطاعات الصناعة والخدمات والعقارات، وتتولى وزارة الصناعة والتجارة والتموين الإشراف على هذه الشركات، وقد بلغ حجم موجودات الشركات غير المالية بالاعتماد على بيانات الشركات غير المالية المدرجة في سوق عمان المالي في نهاية عام 2025 حوالي 12,879 مليون دينار مقابل حوالي 12,613 مليون دينار في نهاية عام 2024 وبنسبة ارتفاع بلغت 2.1%، ويعود السبب الرئيسي لهذا الارتفاع إلى ارتفاع موجودات الشركات الصناعية بنسبة 7.4% والشركات العقارية بنسبة 4.6%.

هذا وقد بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان 159 شركة في نهاية عام 2025، مقابل 162 شركة كما في نهاية عام 2024 وذلك حسب التقرير السنوي لبورصة عمان، أما فيما يخص قطاع الشركات المالية فقد تم تناول تطورات هذا القطاع ومخاطره بشكل مفصل في الفصل الثالث.

2.2.4 هيكل ملكية الشركات غير المالية

حسب بيانات مركز إيداع الأوراق المالية فقد بلغت نسبة مساهمة غير الأردنيين (عرب وأجانب) في الشركات غير المالية الصناعية والخدمية حوالي 35.6% و 11.3% على التوالي في نهاية عام 2025، مقابل 35.8% و 11.9% على التوالي في نهاية عام 2024 وذلك بناءً على عدد الأوراق المالية المملوكة من قبلهم، وتوزعت هذه المساهمات بين ملكية الأسهم والسندات وحقوق الاكتتاب، وتعكس مساهمات الأجانب في هذه الشركات ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأردني بشكل عام، علماً بأن معظم هذه الملكيات هي مساهمات مستقرة (شكل 4-5).

شكل 4-5: نسبة مساهمة غير الأردنيين (عرب وأجانب) في الشركات غير المالية للفترة (2005-2025) (%)

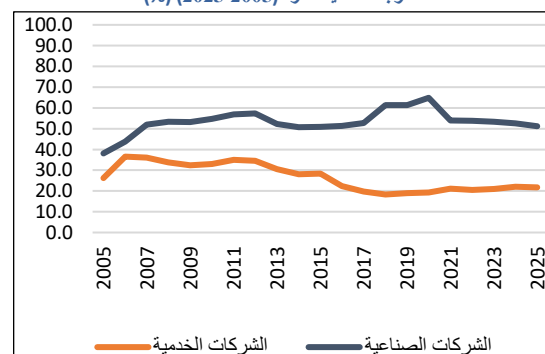


المصدر: الموقع الإلكتروني لمركز إيداع الأوراق المالية.

*تمثل نسبة مساهمة غير الأردنيين بناءً على عدد الأوراق المالية المملوكة من قبلهم.

أما بالنسبة لنسبة مساهمة غير الأردنيين في رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المدرجة قطاعياً بناءً على القيمة السوقية لهذه الشركات فقد بلغت حوالي 51.2% لقطاع الصناعة، و 21.7% للقطاع الخدمي. (شكل 4-6).

شكل 4-6: نسبة مساهمة غير الأردنيين في رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المدرجة قطاعياً للفترة (2005-2025) (%)

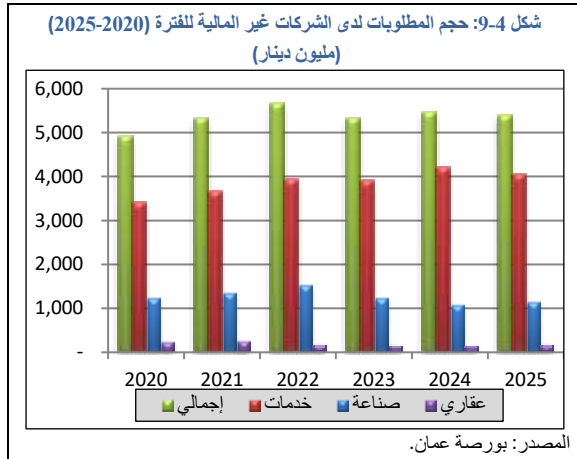


المصدر: الموقع الإلكتروني لمركز إيداع الأوراق المالية.

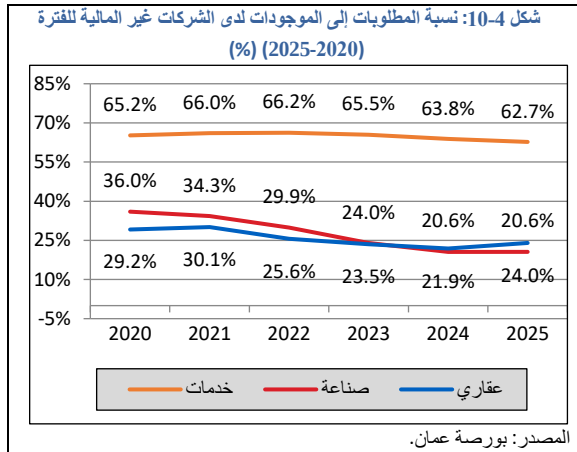
*تمثل نسبة مساهمة غير الأردنيين بناءً على القيمة السوقية لأسهم الشركات

3.2.4 موجودات الشركات غير المالية

بلغ حجم موجودات الشركات غير المالية المدرجة في البورصة حوالي 12,879 مليون دينار في نهاية عام 2025 مقابل 12,613 مليون دينار في نهاية عام 2024 أي بنسبة ارتفاع بلغت 2.1%، حيث ارتفعت موجودات الشركات الصناعية بنسبة 7.4% مقارنةً بعام 2024 لتصل إلى حوالي 5,701.3 مليون دينار في نهاية عام 2025 مقابل 5,308.9 مليون دينار في نهاية عام 2024، كما ارتفع حجم موجودات الشركات العقارية بنسبة 4.6%، حيث بلغ 721.7 مليون دينار في نهاية عام 2025 مقابل 689.8 مليون دينار في نهاية عام 2024، أما بالنسبة لحجم موجودات الشركات الخدمية فقد انخفض بنسبة 2.4% في نهاية عام 2025 حيث بلغ حوالي 6,456 مليون دينار مقابل 6,614.3 مليون دينار في نهاية عام 2024. (شكل 4-7).

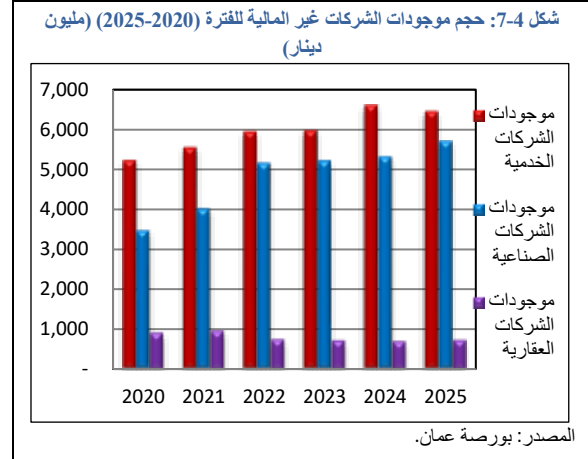


أما فيما يخص نسبة المطلوبات إلى الموجودات فقد انخفضت بشكل بسيط لقطاع الشركات الخدمية من 63.8% في نهاية عام 2024 إلى 62.7% في نهاية عام 2025، وارتفعت هذه النسبة للشركات العقارية من 21.9% في نهاية عام 2024 إلى 24% في نهاية عام 2025، أما بالنسبة لقطاع الشركات الصناعية فقد بقيت النسبة كما هي والبالغة 20.6% للعامين 2024 و2025. (شكل 4-10)

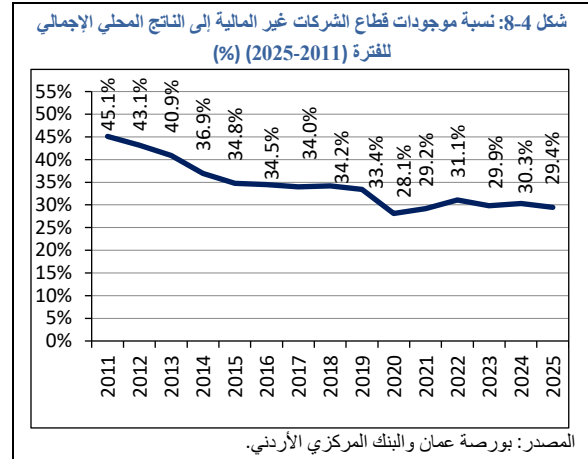


5.2.4 ربحية الشركات غير المالية

ارتفعت أرباح الشركات غير المالية مقارنةً مع العام الماضي حيث بلغ صافي الأرباح بعد الضريبة لهذه الشركات في عام 2025 حوالي 1,027.2 مليون دينار مقابل أرباح بمبلغ 887.3 مليون دينار في عام 2024 أي بارتفاع بلغت نسبته 15.8%، علماً أن صافي أرباح الشركات شهد ارتفاعاً بشكل كبير في عام 2022 حيث بلغ صافي الأرباح حينها 1,621.4 مليون دينار وذلك نتيجةً لاستمرار تحسن أوضاع الشركات بعد التراجع الكبير الذي شهدته نتيجة تداعيات جائحة كورونا ونتيجة زيادة أرباح الشركات الصناعية بشكل غير مسبوق عن الأعوام الماضية حيث تركز الارتفاع في أرباح الشركات التي تعمل في



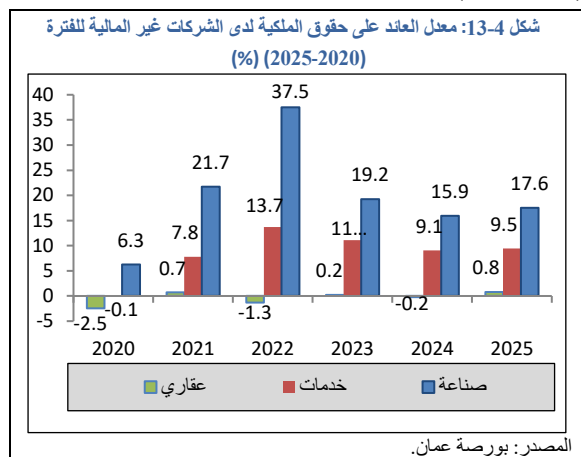
أما بخصوص نسبة موجودات قطاع الشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت حوالي 29.4% في نهاية عام 2025 مقابل 30.3% في نهاية عام 2024 في حين كانت حوالي 45.1% في نهاية عام 2011 (شكل 4-8).



4.2.4 مطلوبات الشركات غير المالية

فيما يخص مطلوبات الشركات غير المالية فقد انخفضت إلى 5,395.8 مليون دينار في نهاية عام 2025 مقابل 5,466.9 مليون دينار في نهاية عام 2024 أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 1.3%، وقد بلغ حجم المطلوبات لدى الشركات العقارية حوالي 173.5 مليون دينار في نهاية عام 2025 مقابل 150.9 مليون دينار في نهاية عام 2024، أما الشركات الصناعية فقد بلغ حجم مطلوباتها حوالي 1,173.9 مليون دينار في نهاية عام 2025 مقابل 1,094.3 مليون دينار في نهاية عام 2024، وبالنسبة للشركات الخدمية فقد بلغ حجم مطلوباتها حوالي 4,048.4 مليون دينار في نهاية عام 2025 مقابل 4,221.6 مليون دينار في نهاية عام 2024 (شكل 4-9).

الشركات العقارية من -0.2% إلى 0.8% لنفس العاميين (شكل 4-13).



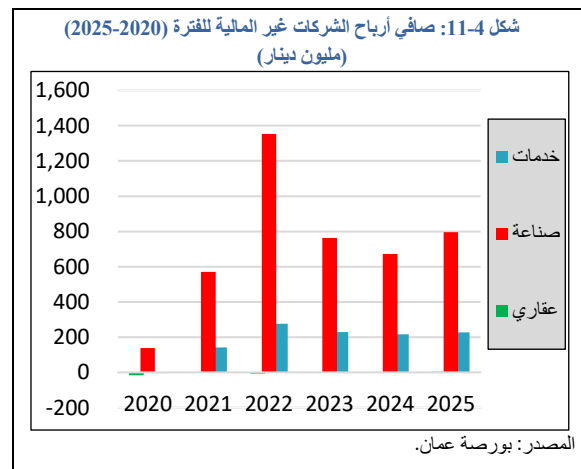
6.2.4 اختبارات الأوضاع الضاغطة لقطاع الشركات غير المالية

تم توسيع هذه الاختبارات التي كانت سابقاً تقتصر على الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة، حيث أصبحت تشمل أكبر عشرين شركة غير مالية مقترضة من كل بنك بغض النظر إن كانت هذه الشركات مدرجة في البورصة أم لا، وذلك بعد أن تم جمع بيانات تفصيلية عن هذه الشركات، مما أدى إلى زيادة عمق وشمولية هذا التحليل، وبناءً على ذلك فقد تم إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة على أكبر عشرين شركة غير مالية مقترضة من كل بنك لقياس صحة وسلامة قطاع الشركات وقدرته على تحمل الصدمات وبالتالي تقييم قدرة هذه الشركات على سداد مديونيتها تجاه البنوك والقطاع المالي بشكل عام، علماً بأن حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لتلك الشركات من القطاع المصرفي ككل، والمتوفر ببيانات مالية عنها بلغ حوالي 10,514.4 مليون دينار في نهاية عام 2025. ويأتي إجراء هذه الاختبارات بعد أن تم بناء نموذج لاختبارات الأوضاع الضاغطة لقطاع الشركات من قبل دائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي الأردني، حيث تم الاعتماد على نسبة تغطية الفوائد البنكية للشركات المقترضة (Interest Coverage Ratio ICR) في هذا النموذج وهي نسبة شائعة ومقياس مهم لتقييم قدرة الشركات على سداد مديونيتها، وتُعرف بأنها نسبة الربح قبل مصروف الفائدة والضريبة إلى مصاريف الفائدة البنكية المدفوعة على القروض، حيث أن هذه النسبة تقيم قدرة الشركات المقترضة على تغطية مصروف الفائدة للقروض الممنوحة لها باستخدام إيرادات الفترة الحالية، وتعتبر هذه النسبة آمنة إذا تجاوزت (150%)، في حين تعتبر مديونية الشركة غير آمنة (Debt at Risk) إذا تراوحت النسبة بين (100%-150%)، وتعتبر المديونية غير مغطاة (Uncovered)

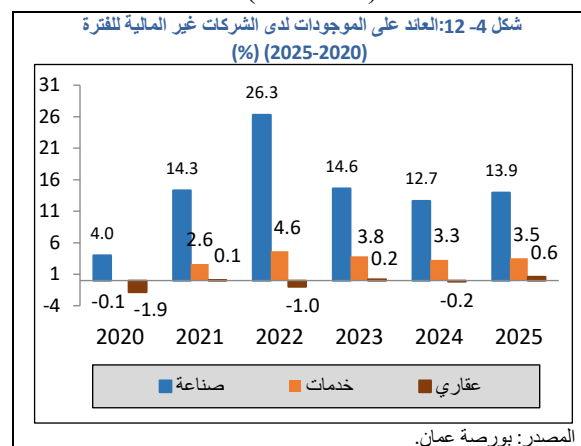
الصناعات الاستخراجية مثل: شركة الفوسفات وشركة البوتاس.

هذا وقد سجلت الشركات الصناعية أرباح بمبلغ 795 مليون دينار في عام 2025 مقابل أرباح بلغت 671.9 مليون دينار في عام 2024.

وبالنسبة للشركات الخدمية (قطاع الخدمات) فقد ارتفع حجم الأرباح المسجل في عام 2025 ليصل إلى 227.9 مليون دينار مقابل 216.7 مليون دينار في عام 2024، وبالنسبة للشركات المدرجة التي تعمل في القطاع العقاري فقد حققت أرباح بمقدار 4.3 مليون دينار في عام 2025 مقابل خسائر بلغت 1.3 مليون دينار في عام 2024. (شكل 4-11)

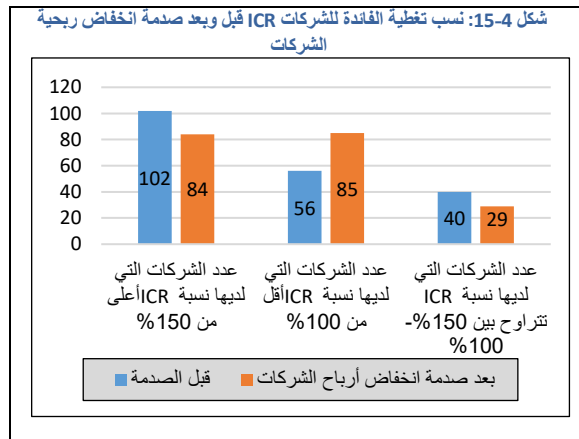


أما فيما يخص العائد على الموجودات للشركات غير المالية فقد ارتفع لكل من قطاع الشركات الصناعية من 12.7% في عام 2024 إلى 13.9% في عام 2025، وقطاع الشركات الخدمية من 3.3% في عام 2024 إلى 3.5% في عام 2025 وقطاع الشركات العقارية من -0.2% إلى 0.6% لنفس العاميين (شكل 4-12).



وبنفس الاتجاه فقد ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية لقطاع الشركات الصناعية من 15.9% في عام 2024 إلى 17.6% في عام 2025، ولقطاع الشركات الخدمية من 9.1% في عام 2024 إلى 9.5% في عام 2025، ولقطاع

المنطقة، فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض نسبة تغطية الفائدة لهذه الشركات من 307% إلى 221% حيث أن أثر هذه الصدمة سيكون أعلى من أثر صدمة ارتفاع أسعار الفائدة. أما على المستوى الإفرادي فإن هناك 18 شركة ستخضع لديها النسبة عن 150% مما سيخفض عدد الشركات صاحبة المديونية الآمنة من (102) شركة إلى (84) شركة، ويخفض عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية الفائدة بين (100%-150%) من (40) شركة إلى (29) شركة، كما سيرتفع عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية الفائدة أقل من 100% من (56) شركة إلى (85) شركة. شكل (4-15).



7.2.4 الخلاصة

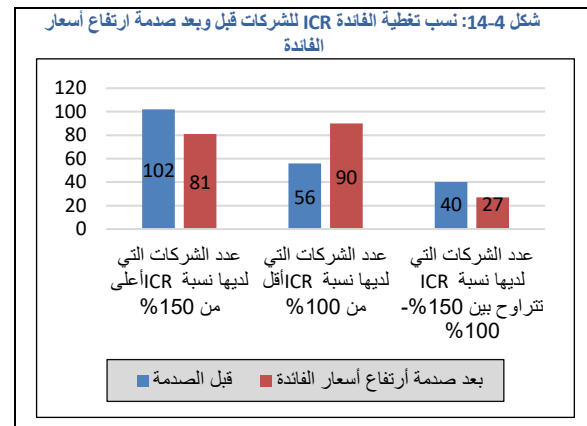
إن نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة لقطاع الشركات غير المالية (بالاعتماد على البيانات المالية لأكثر عشرين شركة غير مالية مقترضة من كل بنك) تبين قدرة هذه الشركات على مستوى إجمالي القطاع على تحمل صدمات ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الأرباح مع تأثر بعض الشركات بشكلٍ إفرادي وهذا طبيعي. ولقد شهدت الشركات المساهمة العامة (المالية وغير المالية) تحسناً ملحوظاً في أدائها خلال الفترة الماضية، حيث بلغت أرباح الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان بعد الضريبة لعام 2025 والتي زودت البورصة ببياناتها المالية السنوية ما قيمته 2,348.3 مليون دينار مقارنةً مع 2,080.5 مليون دينار لعام 2024 أي بارتفاع نسبته 12.9%، علماً بأن ذلك كان مدعوماً باستقرار نقدي ومالي وتحقيق الاقتصاد الوطني لمؤشرات إيجابية في العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية وقدرته على التعافي والتكيف في ظل التحديات والتوترات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة.

(Debt) إذا انخفضت النسبة عن (100%). لإجراء هذه الاختبارات فقد تم افتراض بعض الصدمات التي تتعلق بارتفاع أسعار الفائدة أو انخفاض أرباح الشركات نتيجة الآثار الاقتصادية المحتملة للتوترات الجيوسياسية في المنطقة، وتم قياس أثر كل صدمة على نسبة تغطية الفائدة وبالتالي تقييم قدرة الشركات على سداد مديونيتها تجاه البنوك بناءً على قيمة نسبة تغطية الفائدة الجديدة بافتراض حدوث الصدمة.

1.6.2.4 صدمة ارتفاع أسعار الفائدة

إن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة مصاريف الفوائد البنكية المدفوعة من قبل الشركات المقترضة مع افتراض ثبات إيراداتها، مما سيؤثر سلباً على قدرة الشركات على دفع مصاريف الفوائد البنكية، وبالتالي ستخضع نسبة تغطية الفائدة للشركات المقترضة من خلال زيادة مصروف الفائدة لديها، وبافتراض ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لهذه الشركات بمقدار 200 نقطة أساس فإنه ستخضع نسبة تغطية الفائدة لهذه الشركات من 307% إلى 247%، حيث ستبقى النسبة أعلى من 150% بهامش جيد وهو الحد الأدنى لاعتبار المديونية آمنة، مما يعني أن أثر هذه الصدمة على الشركات بشكلٍ إجمالي سيكون محدود نسبياً.

أما على المستوى الإفرادي فإن هناك 21 شركة ستخضع لديها النسبة عن 150% مما سيخفض عدد الشركات صاحبة المديونية الآمنة من (102) شركة إلى (81) شركة، ويخفض عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية الفائدة بين (100%-150%) من (40) شركة إلى (27) شركة كما سيرتفع عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية الفائدة أقل من 100% من (56) شركة إلى (90) شركة. شكل (4-14).



2.6.2.4 صدمة انخفاض أرباح الشركات المقترضة

بافتراض انخفاض أرباح الشركات المقترضة بنسبة 25% نتيجة الآثار الاقتصادية المحتملة للتوترات الجيوسياسية في

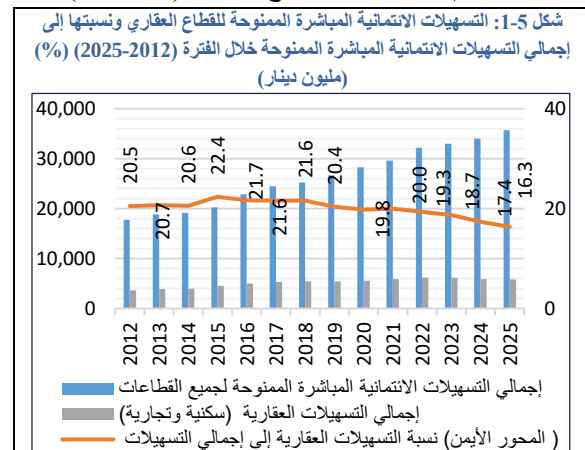
الفصل الخامس: تعرض البنوك في الأردن لمخاطر السوق العقاري والرقم القياسي لأسعار العقارات

1.5 مقدمة

ازداد الاهتمام بمخاطر القطاع العقاري والتمويلات الممنوحة له بعد الأزمة المالية العالمية والتي بدأت بالفقاعة العقارية الأمريكية عام 2007، وما تبعها من آثار طالت معظم اقتصادات العالم ومنها الأردن.

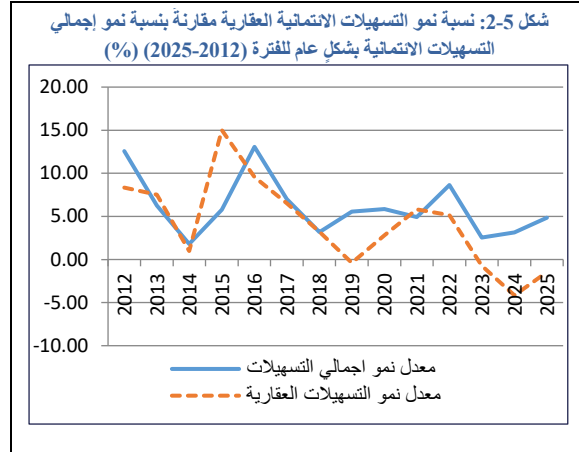
هذا وقد شهد السوق العقاري في الأردن خلال العقدین الأخيرين طفرات متلاحقة ساهم في ظهورها بشكل رئيسي التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة وما نتج عنها من نمو غير طبيعي لعدد السكان في الأردن من خلال تدفق أعداد كبيرة من الأشقاء العرب خاصة من العراق وسوريا، وبالتالي فإنه سيتم في هذا الفصل تسليط الضوء على القطاع العقاري في الأردن وتعرض البنوك العاملة في الأردن لمخاطر هذا القطاع، كما سيتم تحليل تطور أسعار العقارات في المملكة من خلال تحليل مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات، وهو مؤشر تم تطويره بالتعاون بين البنك المركزي ودائرة الأراضي والمساحة.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري لأغراض سكنية وتجارية 5.83 مليار دينار كما في نهاية عام 2025 مشكلة ما نسبته 16.3% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك مقارنة مع 5.92 مليار دينار في نهاية عام 2024 وبنسبة تراجع بلغت 1.5% لعام 2025 مقابل نسبة تراجع بلغت 4.2% لعام 2024. ومن الجدير ذكره أن متوسط معدل النمو السنوي في التسهيلات العقارية خلال الأعوام 2012-2025 بلغ 4.2% (شكل 1-5).

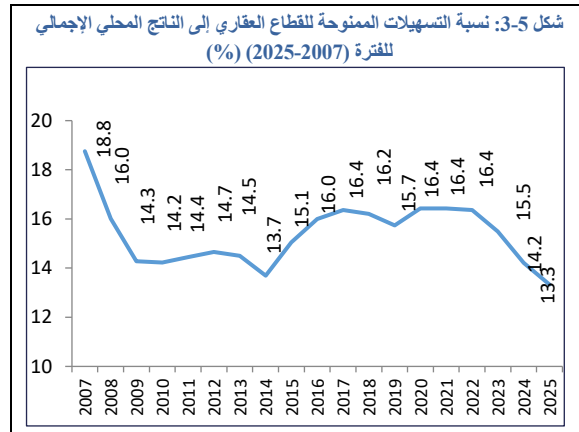


وبمقارنة متوسط معدل النمو السنوي لكل من التسهيلات العقارية وإجمالي التسهيلات خلال الأعوام 2012-2025 يلاحظ أن متوسط معدل النمو السنوي في التسهيلات

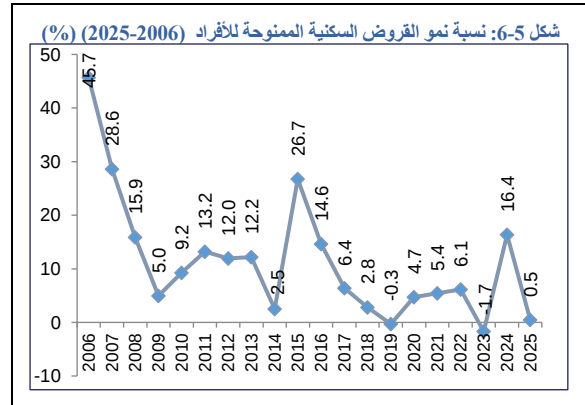
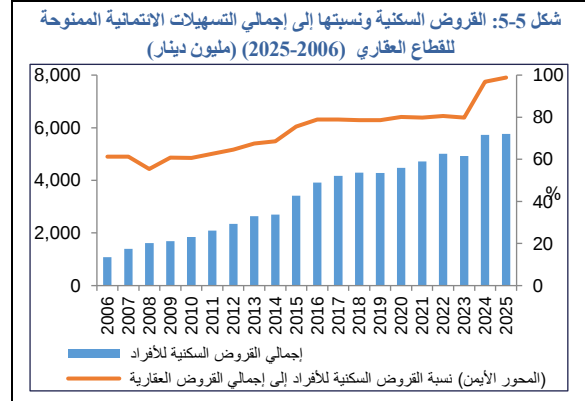
العقارية كان أقل من متوسط معدل النمو السنوي في إجمالي التسهيلات، حيث بلغ المتوسط للتسهيلات العقارية 4.2% مقابل 6.1% لإجمالي التسهيلات (شكل 2-5)، كما ارتفع حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال عام 2025 بنسبة بلغت 7% مقارنةً بعام 2024 ليبلغ 7,180 مليون دينار أردني على الرغم من تزايد التوترات الجيوسياسية في المنطقة، الأمر الذي يعكس مرونة نسبية في أداء القطاع العقاري ومؤشراً إيجابياً على قدرته على التكيف مع التحديات الاقتصادية والإقليمية.¹



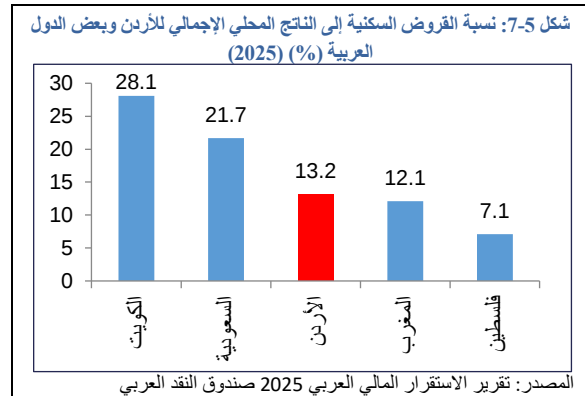
أما بخصوص نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للعام 2025 فبلغت 13.3% مقارنة مع 14.2% في عام 2024، حيث يتضح من الشكل (3-5) تطور هذه النسبة خلال الفترة 2007-2025، حيث يُلاحظ من الشكل أن نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت ارتفاعاً خلال الفترة 2007-2008، حيث وصلت إلى 16% في نهاية عام 2008، ثم انخفضت بعد ذلك حتى بلغت 13.7% في نهاية عام 2014 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية والظروف الراهنة آنذاك في المنطقة، لتعود بعد ذلك إلى الارتفاع والانخفاض أحياناً حتى وصلت كما ذكرنا إلى 13.3% في نهاية عام 2025.



ولتعاود الارتفاع مجدداً في نهاية 2024 بشكل ملحوظ لتصل إلى 16.4% نتيجة قيام أحد البنوك بناءً على طلبنا بإعادة تصنيف محفظة القروض السكنية وإدراج الإجارة المنتهية بالتمليك ضمن محفظة القروض السكنية لديه التي لم يكن يصنفها سابقاً كقروض سكنية كما ذكرنا في تقرير الاستقرار المالي السابق ومن ثم لترتفع بنسبة 0.5% في نهاية 2025 كما أشرنا سابقاً (شكل 5-5) و(شكل 5-6).

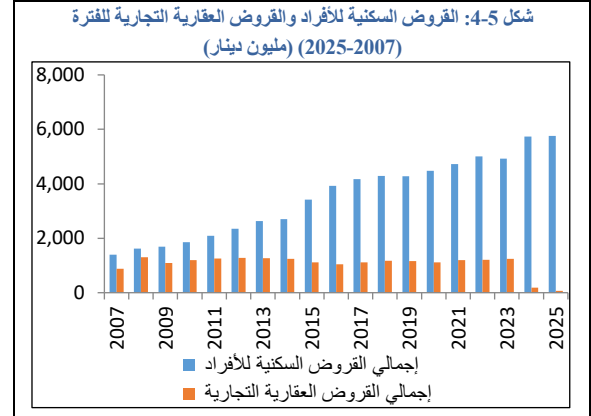


فيما يخص نسبة القروض السكنية للأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت في نهاية عام 2025 حوالي 13.2% مقابل 13.8% في نهاية عام 2024، ولدى مقارنة هذه النسبة مع عدد من الدول العربية فقد احتل الأردن مرتبة متوسطة بين الدول التي تمت المقارنة بها حيث أن النسبة في الأردن أقل من النسبة في السعودية والكويت وأعلى من النسبة في المغرب وفلسطين (شكل 5-7).



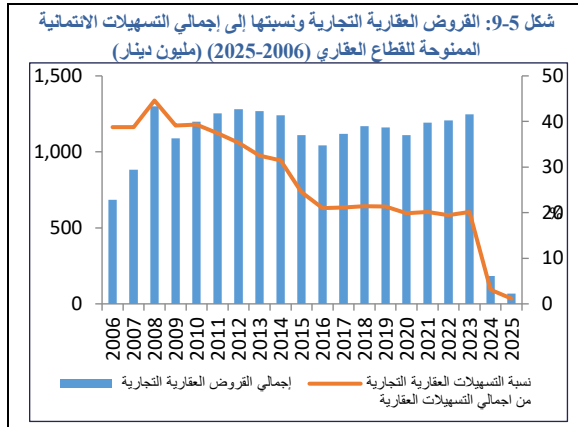
2.5 مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري

فيما يخص مكونات التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري فقد شكلت القروض السكنية الممنوحة للأفراد ما نسبته 98.8% من إجمالي التسهيلات العقارية في نهاية عام 2025، في حين شكلت القروض العقارية التجارية ما نسبته 1.2% من إجمالي التسهيلات العقارية (شكل 4-5).



1.2.5 القروض السكنية للأفراد

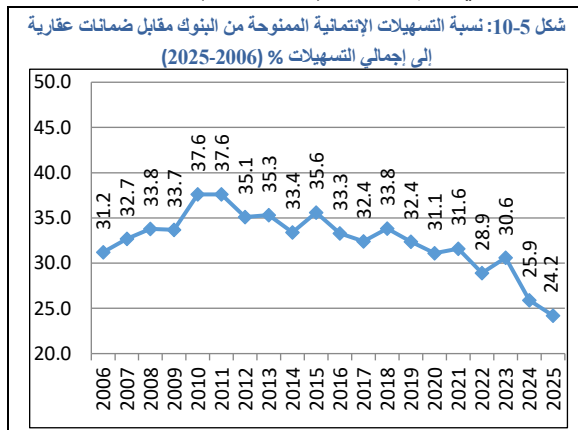
بلغ إجمالي القروض السكنية الممنوحة للأفراد من قبل البنوك في نهاية عام 2025 ما مقداره 5,763.1 مليون دينار مقابل ما مقداره 5,734.1 مليون دينار في نهاية عام 2024 وبنسبة ارتفاع 0.5%، أما بخصوص التطور التاريخي للقروض السكنية فقد تركز النمو في هذه القروض خلال الفترة (2008-2006) أي الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية والتي شهدت طلباً كبيراً على العقارات خصوصاً من غير الأردنيين حيث بلغ متوسط النمو في القروض السكنية خلال هذه الفترة حوالي 30%، ثم تباطأت وتيرة النمو بشكل ملحوظ خلال الفترة (2010-2009) بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وما رافقها من تخوف وحالة عدم يقين وتحفظ البنوك في منح القروض العقارية، لتستأنف القروض السكنية نموها خلال الفترة (2015-2011) بسبب تراجع حدة الأزمة المالية وتحسن ظروف السوق وارتفاع الطلب على العقارات بسبب تدفق اللاجئين العرب خاصة السوريين إلا أن هذا النمو خلال الفترة (2019-2016) قد تراجع وبدأ بالانخفاض تدريجياً نتيجة التطورات الجيوسياسية في المنطقة وارتفاع حالة عدم اليقين وانعكاساتها على القطاعات الاقتصادية في المملكة وخاصة القطاع العقاري ومن ثم ارتفعت نسبة نمو القروض السكنية للأفراد خلال الفترة (2022-2020)، حيث يُعزى جزء من هذا الارتفاع إلى قيام البنوك بتأجيل سداد قروض الأفراد الذين تأثروا بجائحة كورونا أو بمناسبة شهر رمضان المبارك أو الأعياد، ومن ثم انخفضت النسبة قليلاً في نهاية عام 2023



3.5 حجم التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية

بالإضافة إلى تعرض البنوك المباشر لمخاطر السوق العقاري من خلال ما تمنحه من تسهيلات لتمويل شراء أو بناء عقارات سكنية أو تجارية والتي تكون عادةً بضمانة هذه العقارات، فإن هناك تعرضاً آخر لمخاطر السوق العقاري من خلال استخدام العقارات كضمانات مقابل التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك لغايات مختلفة، حيث أن انخفاض أسعار العقارات سيؤثر في هذه الحالة على قيمة الضمانات ويقلل من قدرة البنوك على استرداد أموالها في حال تعثر المقترض وتخلفه عن السداد، وهذا وقد بلغ إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة من البنوك مقابل ضمانات عقارية لغايات غير عقارية في نهاية عام 2025 حوالي 2,792.2 مليون دينار مقابل 2,895.8 مليون دينار لعام 2024.

وبإضافة التسهيلات المباشرة الممنوحة بضمانات عقارية لغايات أخرى (غير عقارية) إلى التسهيلات المباشرة الممنوحة لغايات عقارية سكنية وتجارية فإن إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة مقابل ضمانات عقارية بلغ حوالي 8,622.6 مليون دينار مشكّلةً ما نسبته 24.2% من إجمالي التسهيلات كما في نهاية عام 2025، مقابل 25.9% في عام 2024. (شكل 10-5).

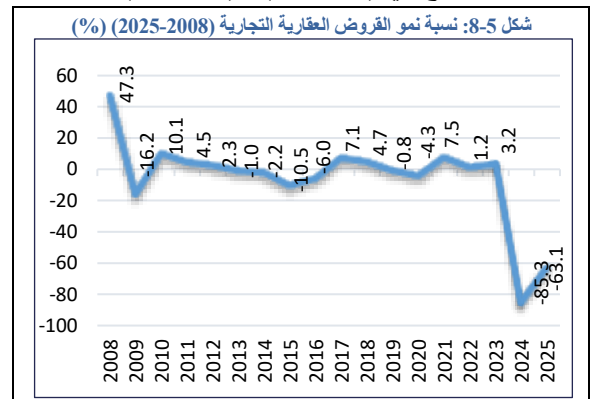


هذا وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشقق السكنية المباعة خلال عام 2025 بلغ حوالي 36,930 شقة مقارنةً مع 36,910 شقة خلال عام 2024 وبنسبة ارتفاع بلغت 0.05%.

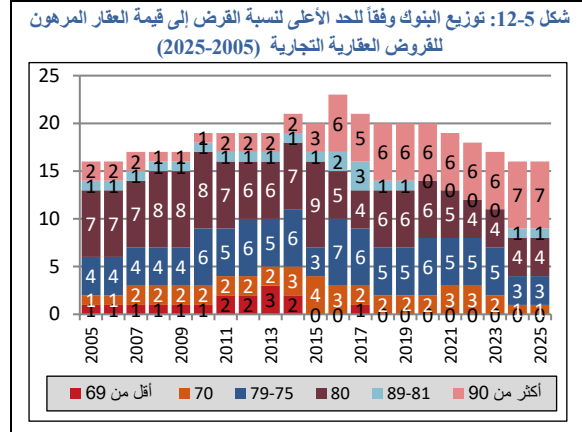
2.2.5 القروض العقارية التجارية

بلغ إجمالي القروض العقارية التجارية الممنوحة من قبل البنوك في نهاية عام 2025 ما مقداره 67 مليون دينار، مشكّلةً ما نسبته 1.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع العقاري، حيث انخفضت هذه التسهيلات بنسبة 63.1% عما كانت عليه في نهاية عام 2024 والتي بلغت 183 مليون دينار. وكما أشرنا في تقرير الاستقرار المالي السابق، فإن الانخفاض الكبير في إجمالي القروض العقارية التجارية يُعزى إلى قيام بعض البنوك بإعادة تصنيف لمحفظه قروض الشركات وقروض لأغراض عقارية تجارية حيث تم إعادة تصنيف القروض العقارية التجارية الممنوحة للشركات الكبرى ضمن محفظة قروض الشركات الكبرى، وإدراج قروض إجارة منتهية بالتمليك ممنوحة لشركات كبرى ضمن محفظة قروض الشركات الكبرى.

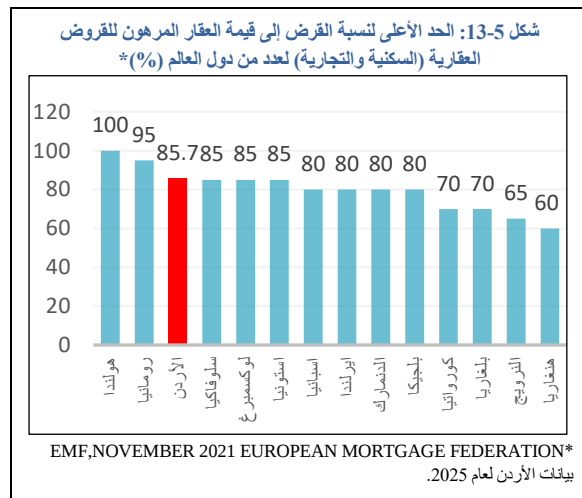
هذا وقد شهدت الفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية (2008-2005) نمواً كبيراً في القروض العقارية التجارية، حيث ارتفعت خلال هذه الفترة من حوالي 400 مليون دينار إلى حوالي 1,300 مليون دينار وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 49%، ثم تراجعت بشكل ملحوظ خلال عام 2009 إلى حوالي 1,089 مليون دينار نتيجة الأثر السلبي الكبير للأزمة المالية العالمية على العقارات التجارية، لتعود بعدها إلى النمو البطيء خلال الفترة 2010-2012 والتراجع ثانيةً خلال الفترة 2013-2016، لتعود الارتفاع خلال عامي 2017 و2018، أما خلال عامي 2019 و2020 فقد تراجعت التسهيلات العقارية التجارية بسبب تداعيات جائحة كورونا ومن ثم عاودت الارتفاع في كل من الأعوام 2021 و2022 و2023 ثم انخفضت في كل من عامي 2024، 2025 كما أشرنا سابقاً وكما هو موضح في (شكل 8-5) و(شكل 9-5).



أما بالنسبة للحد الأعلى لنسبة القروض العقارية التجارية إلى القيمة فهو أقل من الحد الأعلى الخاص بالقروض السكنية لدى معظم البنوك، حيث أن ما نسبته 50% من البنوك التي تمنح قروض عقارية تجارية لا تتجاوز النسبة لديها 80% (شكل 5-12).



لكن بالمقارنة مع دول أخرى فهناك تفاوت في متوسط الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار في عدد من الدول بين 60% و 100% وبلغ متوسط الحد الأعلى للبنوك الأردنية حوالي 85.7% حيث احتل الأردن المرتبة الثالثة من حيث ارتفاع النسبة بين 14 دولة تتوفر عنها بيانات (شكل 5-13).



5.5 المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والعقارات التجارية

بالرغم من ارتفاع الحد الأعلى لنسبة قيمة القرض السكني لقيمة العقار المرهون لدى بعض البنوك إلا أن المتوسط الفعلي لهذه النسبة أقل من الحد الأعلى الممكن تمويله (أي النسبة المحددة في السياسات الائتمانية للبنوك)، حيث بلغ المتوسط المرجح الفعلي لهذه النسبة في نهاية عام 2014 حوالي 73.2% ثم انخفض إلى 66.3% في نهاية عام 2015 ليعاود الارتفاع والانخفاض أحياناً ليصل إلى 77% في نهاية عام 2025 (شكل 5-14).

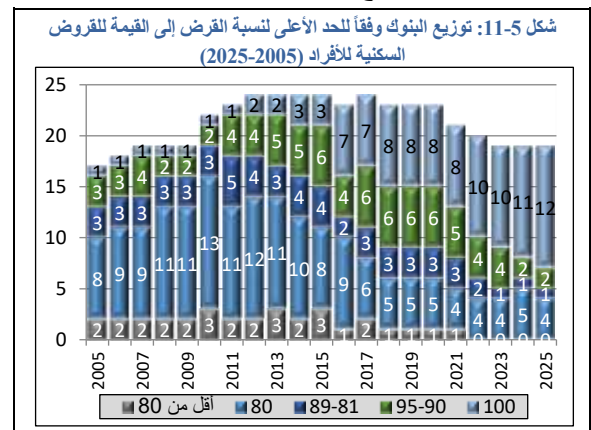
4.5 الحد الأعلى لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد والقروض العقارية التجارية في الأردن

تعتبر نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون من أهم النسب والمؤشرات التي يجب مراقبتها لتقدير مستوى تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري، حيث أن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير قد يعرض البنوك لمخاطر مرتفعة في حال انخفاض أسعار العقارات، حيث يقلل من قدرة البنوك على استرداد أموالها عند تعثر العملاء نتيجة انخفاض قيمة العقارات الضامنة لهذه القروض.

هذا وتلجأ الدول إلى وضع حدود لهذه النسبة عند وجود مؤشرات على بداية تشكل فقاعة سعرية في السوق العقاري وذلك بهدف كبح فقاعة أسعار العقارات، وتخفيض احتمالية الإفلاس عندما تتراجع أسعار المنازل، وتخفيض الخسائر من خلال زيادة قيمة الضمان، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر.

للقوف على مستوى نسبة القرض إلى قيمة العقار في الأردن فقد قام البنك المركزي بجمع بعض البيانات من البنوك بخصوص الحد الأعلى لهذه النسبة وكذلك المتوسط الفعلي لها.

يبين (شكل 5-11) الحد الأعلى لنسبة القرض إلى قيمة العقار للقروض السكنية للأفراد، حيث يتبين من الشكل أن هنالك 4 بنوك من أصل 19 بنك تمنح قروض سكنية للأفراد لا تتجاوز النسبة لديهم 80%، في حين أن هنالك بنك واحد تتراوح النسبة لديه بين 81% و 89%، وأن هنالك 2 من البنوك تتراوح النسبة لديهم بين 90% و 95%، و 12 بنك تبلغ النسبة لديها 100%.



هذا ويُلاحظ من الشكل أعلاه ارتفاع عدد البنوك التي يبلغ لديها الحد الأعلى لهذه النسبة 100% من 3 بنوك في عام 2015 إلى 12 بنك في عام 2025 مما يدل على توجه بعض البنوك إلى تمويل نسب أكبر من قيم العقارات السكنية في المملكة، ومع ذلك فإن نسبة التعثر في القروض السكنية الممنوحة من البنوك في الأردن هي منخفضة جداً حيث بلغت في نهاية عام 2025 2.5% فقط.

2- صدور تعليمات حدود التعرضات الكبيرة وضوابط منح الائتمان رقم (2019/2) تاريخ 2019/3/4 والتي حلت محل تعليمات تركيزات الائتمان رقم (2001/9) والتي استمرت بتحديد الحد الأقصى للائتمان الممنوح من البنوك لغايات إنشاء عقارات أو شرائها بما نسبته 20% من إجمالي ودائع العملاء بالدينار، وقد دخلت هذه التعليمات حيز التنفيذ بتاريخ 2019/6/30.

7.5 الرقم القياسي لأسعار الأصول العقارية في الأردن

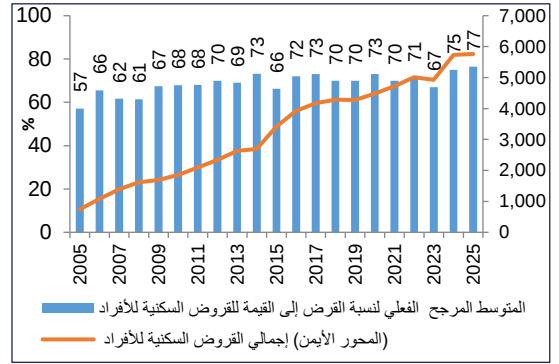
تعد قيمة الأصول العقارية محورياً أساسياً للنشاطات الاستثمارية في الاقتصاد، نظراً لتشابكاتها الكبيرة مع القطاعات الاستثمارية الأخرى وانعكاسات التطورات التي تفرضها أسعار الأصول العقارية على التضخم والسياسة النقدية والاستقرار المالي. ونظراً للأهمية البالغة لاحتساب مؤشر أسعار الأصول العقارية (الرقم القياسي لأسعار العقارات)، وكما ذكرنا في تقارير سابقة، فقد تم في بداية عام 2014 وبالتعاون بين البنك المركزي الأردني ودائرة الأراضي والمساحة تطوير مؤشر لأسعار الأصول العقارية في الأردن وذلك استناداً لأفضل المنهجيات المطبقة دولياً في احتساب هذا المؤشر مع الأخذ بالاعتبار البيانات المتاحة في دائرة الأراضي والمساحة. وفي الوقت الراهن ومن أجل مواكبة أفضل الممارسات المطبقة دولياً في احتساب مؤشر أسعار الأصول العقارية، فقد تم إيقاف احتساب هذا المؤشر في نهاية عام 2021، والعمل جاري في الوقت الحالي للانتهاء من احتساب هذا المؤشر بناءً على القيمة الإدارية (القيمة الحقيقية لأسعار العقارات).

إن هذا المؤشر له أهمية ودور كبيرين للاستدلال على ما يحصل من تطورات على صعيد العديد من القضايا مثل استخدامه في رصد فقاعات أسعار الأصول العقارية وبالتالي تقدير مقدار المخاطر في السوق العقاري، بالإضافة إلى التنبؤ بالنمو الاقتصادي، وتقدير قيمة المنازل كجزء من قياس الثروة، ويمكن أيضاً استخدامه كأداة في المقارنات الدولية.

هذا ويبين الشكل (5-16) مؤشر أسعار الأصول العقارية في الأردن والتغير في هذا المؤشر خلال الفترة (2005-2021)، وحيث أنه لم يتم الانتهاء من احتساب المؤشر بناءً على الطريقة الجديدة، وعليه فإنه من غير الممكن حالياً رصد التغيرات في أسعار العقارات خلال عام 2025.

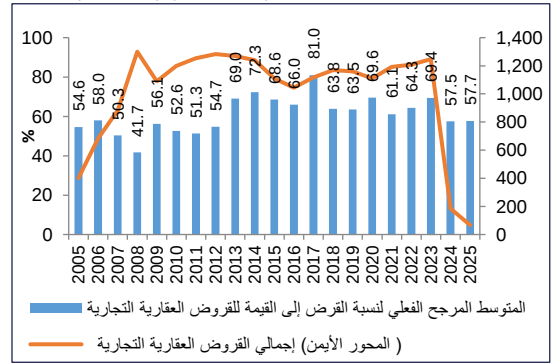
ويتبين من هذا الشكل أن مؤشر أسعار العقارات في الأردن انخفض من 119.6 نقطة في عام 2020 إلى 119.0 نقطة في عام 2021 أي بنسبة تراجع بسيطة جداً بلغت 0.5% مقابل انخفاض بنسبة 0.1% و 0.5% للعامين 2019 و 2020 على التوالي، ويُعزى الانخفاض البسيط في مؤشر

شكل 5-14: الحجم الإجمالي للقروض السكنية والمتوسط المرجح الفعلي لنسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض السكنية للأفراد (2005-2025) (مليون دينار)



أما فيما يخص المتوسط الفعلي لنسبة مبلغ القرض إلى قيمة العقار المرهون للقروض العقارية التجارية فقد ارتفع في عام 2025 ليصل إلى 57.7% مقابل 57.5% في عام 2024 (شكل 5-15).

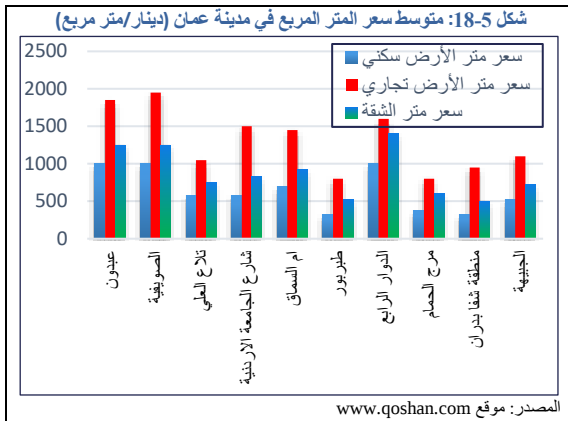
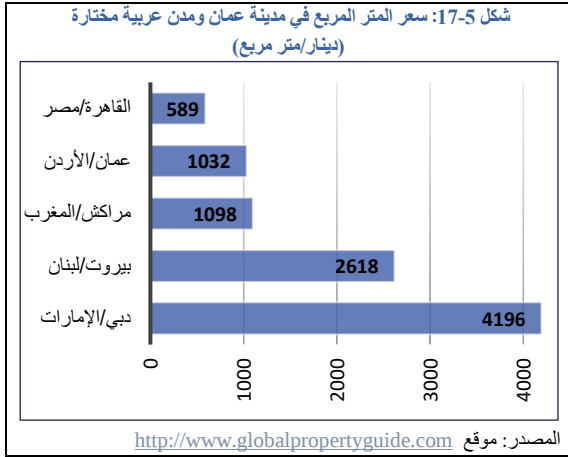
شكل 5-15: الحجم الإجمالي والمتوسط المرجح الفعلي لنسبة القرض إلى القيمة للقروض العقارية التجارية للفترة (2005-2025) (مليون دينار)



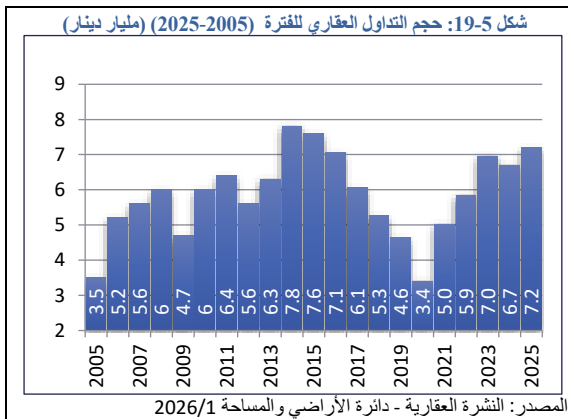
6.5 إجراءات البنك المركزي لتقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهتها

وكما تم ذكره في تقارير الاستقرار المالي السابقة فقد قام البنك المركزي بوضع بعض المحددات الهادفة إلى تقليل تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر، وذلك على النحو التالي:

1- حددت تعليمات كفاية رأس المال النافذة الصادرة عن البنك المركزي الأردني الوزن الترجيحي للمخاطر للقروض السكنية التي لا تزيد فيها قيمة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80% بما نسبته 35% ويرتفع وزن المخاطر الترجيحي إلى 100% إذا زادت قيمة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80% وبمعنى آخر فإنه إذا زادت نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80% فإن هذه القروض تخضع لمتطلبات رأس مال أعلى، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر ويعزز من الاستقرار المالي في المملكة.

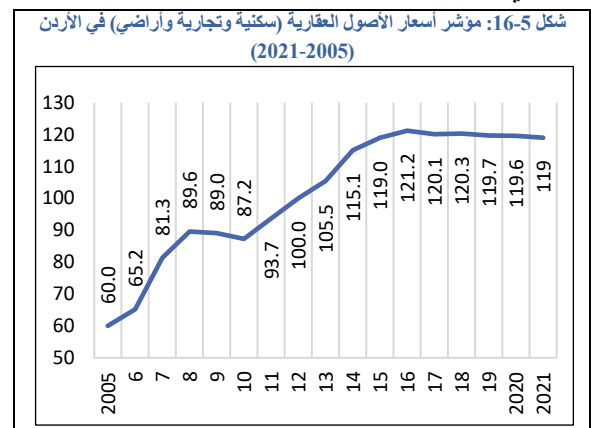


8.5 حجم التداول في السوق العقاري في الأردن
 بينت النشرة العقارية الصادرة عن دائرة الأراضي والمساحة لنهاية عام 2025 أن حجم التداول في السوق العقاري الأردني قد ارتفع بما نسبته 7% ليبلغ 7,180 مليون دينار خلال عام 2025 مقابل 6,692 مليون دينار خلال عام 2024، وببين (شكل 5-19) تطور حجم التداول العقاري للفترة (2005-2025).



فيما يخص البيوعات التي تمت لغير الأردنيين فقد بلغت في عام 2025 حوالي 210.5 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 2.9% فقط من إجمالي حجم التداول العقاري مقابل 221.8 مليون دينار وما نسبته 3.3% من إجمالي حجم التداول العقاري في عام 2024، حيث جاءت الجنسية العراقية في

أسعار العقارات في عام 2021 إلى ارتفاع مؤشر أسعار الأراضي بما نسبته 0.08% مقابل انخفاض المؤشر لكل من العقارات السكنية والغير سكنية بما نسبته (2.3%) و(1.1%) على التوالي، وبهذا الخصوص وكما ذكرنا في تقارير سابقة فقد شهد الرقم القياسي لأسعار العقارات مراحل متعددة يمكن تلخيصها في أربعة مراحل وهي: المرحلة الأولى ما قبل الأزمة المالية العالمية (2005-2008) حيث شهدت تلك المرحلة طلباً كبيراً على العقارات خصوصاً من غير الأردنيين، بالإضافة إلى الارتفاعات الكبيرة في أسعار العقارات السكنية وغير السكنية. أما المرحلة الثانية (2009-2010) فهي فترة تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث كان هنالك خوف وحالة عدم يقين وانخفاض في حجم القروض المقدمة من البنوك، كل ذلك ساهم وبشكل واضح في انخفاض الطلب على الأصول العقارية، وبالتالي انخفاض أسعار الأصول العقارية. ونتيجة لذلك قامت الحكومة في منتصف عام 2009 بتوسيع نطاق إعفاءات الشقق وشمول الأراضي بالإعفاءات لتنشيط حركة السوق العقاري. أما في المرحلة الثالثة (2011-2016) فقد استأنفت الاستثمارات العقارية نشاطها لكن بوتيرة أقل من مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية. أما خلال الفترة (2017-2021) فقد عادت أسعار الأصول العقارية للانخفاض نتيجة عدة عوامل منها تباطؤ النشاط الاقتصادي في المملكة وتداعياته على القطاع العقاري وتراجع أوضاع العمالة الأردنية في دول الخليج والذين يعدون الفئة الأكثر إقبالاً على شراء العقارات، وأخيراً آثار تداعيات جائحة كورونا على معظم القطاعات ومنها القطاع العقاري.



فيما يخص متوسط سعر المتر المربع السكني في عمان، وحسب المعلومات المتوفرة (المناطق الأكثر جاذبية للاستثمار)، فإن معدل سعر المتر المربع السكني بلغ حوالي 1,032 دينار، ومن الجدير ذكره أن سعر المتر المربع في العديد من المدن العربية مثل مراكش وبيروت ودبي أعلى من عمان، (شكل 5-17 وشكل 5-18).

وبموجب هذا القانون تم خفض رسم 17 نوع من المعاملات أهمها:

1. تخفيض رسوم البيع بين الأصول والفروع والبيع بين الشركاء من 1% إلى 0.5%.
 2. تخفيض رسوم البيع بين المواطنين من 5% إلى 3%.
 3. تخفيض رسوم التفويض من 5% إلى 4%، والمبادلة من 1% إلى 0.5%.
 4. تخفيض رسوم الانتقال بالإرث من 0.5% إلى 0.2%.
 5. تخفيض رسوم التخارج من 1% إلى 0.5%.
 6. تخفيض رسوم الإفراز بين الشركاء وإفراز الجمع من 0.5% إلى 0.3%.
 7. تخفيض رسوم التسجيل الجديد من 5% إلى 4%.
 8. تخفيض رسوم التأمين من 1% إلى 0.08%.
- إعفاء الشقق والمساكن المنفردة من رسوم التسجيل وتوابعها (بغض النظر عن البائع) التي لا تزيد مساحتها عن 150 متر مربع، إضافةً إلى إخضاع المساحة الزائدة عن 150 متر مربع لرسم بنسبة مخفضة مقدارها 3%.
 - إصدار القانون المعدل لقانون ضريبة بيع العقار لسنة 2023، وذلك بهدف تحفيز الاستثمار في قطاع العقار والإسكان وزيادة حجم التداول في العقار. وبموجب القانون تم تخفيض نسبة ضريبة بيع العقار لتصبح 3% بدلاً من 4%، بالإضافة إلى تمكين دائرة الأراضي والمساحة من رد ضريبة بيع العقار المستوفاة عن المعاملات غير المكتملة تجنّباً للمطالبات القضائية لردّها، إلى جانب استثناء القانون معاملات البيع اللاحق التي تنمّ من خلال عقود بيع المرابحة التي تجريها البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية المُمارسة لأعمال المرابحة للعقارات من ضريبة بيع العقار.
 - إصدار القانون المعدل لقانون الملكية العقارية لسنة 2023 وذلك لتمكين دائرة الأراضي والمساحة من استقبال الطلبات لجميع معاملاتها وخدماتها إلكترونياً والموافقة عليها باستثناء توقيع عقود التصرف، ولمنح لجان التقدير صلاحية تقدير قيم العقارات وفق أسس ومعايير محددة، إلى جانب منح مجلس الوزراء صلاحية نقل ملكية قطع أراض من أملاك الدولة للصناديق الاستثمارية العامة أو الشركات المملوكة بالكامل للحكومة لتمكينها من القيام بمهامها أو تقديم بعضها كخصص عينية في المشروعات الاستثمارية، ولتخفيف القيود أمام تملك الأجانب في المملكة بقصد تشجيع الاستثمار.
 - كما قرر مجلس الوزراء في نهاية عام 2024 إعفاء الشقق السكنية التي تبلغ مساحتها أكثر من 150 متراً مما

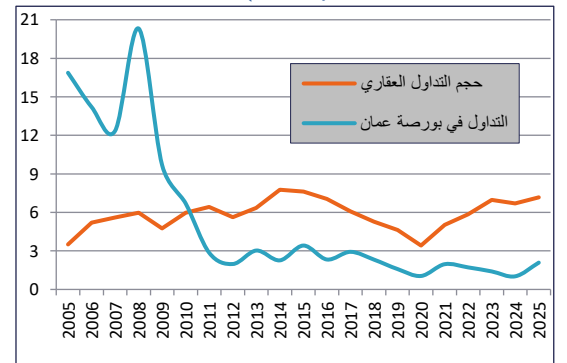
بيوعات عام 2025 بالمرتبة الأولى بحجم استثمار بلغ 77.7 مليون دينار وبنسبة 37% من إجمالي القيمة التقديرية لبيوعات غير الأردنيين خلال عام 2025 (جدول 1-5).

الجنسية	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
العراقية	157.2	111.5	86.1	76.7	107.6	118.9	75.4	79.5	77.7
السعودية	63.4	44.0	30.9	34.9	46.4	62	19.2	15.5	15.5
السورية	18.1	17.5	غير متوفر	11	20.3	22.7	23	27.9	14.5
أمريكية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	12.7	غير متوفر	غير متوفر	17.8	20.4
الوثيقة الغزأوية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	30.2	16	9.6	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
أخرى	83.1	111.4	89	40.4	60.4	99.4	84.6	81.1	82.4
المجموع	321.8	284.4	236.2	179	257	303	202.2	221.8	210.5

المصدر: النشرة العقارية - دائرة الأراضي والمساحة 2026/1

وبمقارنة حجم التداول العقاري مع حجم التداول في بورصة عمان يلاحظ أن حجم التداول في السوق المالي خلال الفترة 2005-2009 كان أكبر بكثير من حجم التداول في السوق العقاري بسبب الطفرة التي سادت في سوق عمان المالي خلال هذه الفترة وما رافقها من تدفق كبير للسيولة على السوق المالي من قبل الأشقاء العرب وخاصة العراقيين والتي أدت إلى رفع الأسعار في السوق المالي بشكل كبير مما جذب أيضاً الكثير من المواطنين للاستثمار فيه، إلا أنه وبعد تعمق أثر الأزمة المالية العالمية وتراجع الأسعار في السوق المالي بالتراجع الملحوظ وأصبحت أقل بكثير من حجم التداول في السوق العقاري، حيث تعتبر العقارات ملاذاً استثمارياً آمناً مقارنة مع الاستثمارات المالية (شكل 5-20).

شكل 5-20: حجم التداول العقاري وحجم التداول في بورصة عمان (2005-2025) (مليار دينار)



المصدر: النشرة العقارية - دائرة الأراضي والمساحة 2026/1، بورصة عمان 2025

وفي سبيل تحفيز سوق العقار وتنشيط القطاع العقاري والإسكان، فقد قرر مجلس الوزراء خلال عامي 2022 و2023 ما يلي:

- إصدار القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي رقم (26) لسنة 1958م والجدول الملحق بالقانون.

الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة وخاصةً الحرب على قطاع غزة والتي أثرت على معظم القطاعات ومنها القطاع العقاري. أما في عام 2025 فقد ارتفع حجم التداول في السوق العقاري الأردني بما نسبته 7% ليبلغ 7,180 مليون دينار على الرغم من تزايد التوترات الجيوسياسية في المنطقة، الأمر الذي يعكس مرونة نسبية في أداء القطاع العقاري ومؤشراً إيجابياً على قدرته على التكيف مع التحديات الاقتصادية والإقليمية.

أما بخصوص مؤشر أسعار العقارات فقد انخفض بشكلٍ بسيط في عام 2021 وبنسبة انخفاض بلغت 0.5% مقارنةً مع عام 2020، علماً بأن هذا المؤشر مستقر نسبياً (مع الميل إلى الانخفاض البسيط) خلال السنوات الخمس الأخيرة مما يدل على عدم وجود أي مؤشرات على احتمالية حدوث فقاعة في أسعار العقارات في الأردن في المدى القصير والمتوسط وهذا مؤشر إيجابي يقلل من مخاطر القطاع العقاري على البنوك ويعزز من الاستقرار المالي في المملكة، وقد تم في نهاية عام 2021 إيقاف العمل بالمؤشر القديم، وجاري العمل حالياً على الانتهاء من احتساب المؤشر بناءً على الطريقة الجديدة التي تتبنى أفضل الممارسات الدولية وتعكس التطورات الفعلية الحاصلة في قطاع العقارات بشكلٍ أكثر دقة.

نسبته 50% من رسوم التسجيل، بالإضافة إلى القرار السابق بإعفاء الشقق ما دون 150 متراً بنسبة 100% من رسوم التسجيل. إلى جانب إعفاء الشقق السكنية من رسوم المسققات بنسبة 50% لمدة 3 سنوات لمن يشتري شقة لأول مرة.

9.5 خلاصة

يُلاحظ من خلال متابعة حجم التداول في السوق العقاري ومؤشر أسعار العقارات في الأردن أن السوق العقاري بدأ منذ عام 2017 يتأثر بتداعيات تباطؤ النشاط الاقتصادي في المملكة والتطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة بشكل أوضح من السنوات السابقة، ثم جاءت جائحة كورونا في عام 2020 لتزيد من هذه التداعيات وتعمق التباطؤ في القطاع العقاري حيث انخفض حجم التداول العقاري في عام 2020 بنسبة 26%، إلا أنه في عام 2021 لوحظ تحسن ملحوظ في السوق العقاري حيث ارتفع حجم التداول العقاري بنسبة 46.9% واستمر التحسن خلال عامي 2022 و2023 ليرتفع حجم التداول العقاري بنسبة 17% و19% على التوالي، وذلك للأسباب التي ذكرناها آنفاً، إلا أنه انخفض في عام 2024 بنسبة 3.9% نتيجة التوترات

الفصل السادس: اختبارات الأوضاع الضاغطة

1.6 مقدمة

تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة أداة هامة تستخدم من قبل السلطات الرقابية والبنوك لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهها، حيث تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ضمن سيناريوهات شديدة ولكنها ممكنة الحدوث، وبالتالي تُستخدم نتائجها في تحديد مستوى رأس المال والسيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل البنوك لتكون قادرة على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة.

وتعتبر هذه الاختبارات ذات بُعد مستقبلي في تقييم المخاطر وبطرق تتجاوز الأساليب الإحصائية المبنية على معلومات تاريخية، كما تساعد هذه الاختبارات الإدارة العليا على فهم ظروف البنك في أوقات الأزمات. هذا وتُعد اختبارات الأوضاع الضاغطة جزءاً أساسياً من عملية إدارة المخاطر والتخطيط لرأس المال والسيولة، إلا أنها لا تستطيع أن تشمل لوحدها جميع جوانب الضعف في البنك، حيث تعمل ضمن سياسة متكاملة لإدارة المخاطر لتعزيز سلامة ومثانة البنوك وتقوية النظام المالي ككل.

❖ اختبارات الأوضاع الضاغطة للقطاع المصرفي على مستوى بيانات فروع البنوك في الأردن

2.6 اختبارات تحليل الحساسية ((SENSITIVITY ANALYSIS))

بشكل عام فإن اختبارات تحليل الحساسية تُستعمل لقياس أثر التغيرات في عوامل المخاطر – كل على حدة – على الوضع المالي للبنك مثل ارتفاع نسبة الديون غير العاملة، التغيرات في أسعار الفائدة، التغيرات في أسعار الصرف والتغيرات في أسعار الأسهم. وعادة لا يتم تحديد مصدر الصدمة (المصدر الذي ينتج عنه هذا النوع من المخاطر) في هذه الاختبارات. وتالياً اختبارات الحساسية التي تم إجراؤها على عدد من عوامل المخاطر لدى البنوك العاملة في المملكة:

1.2.6 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان

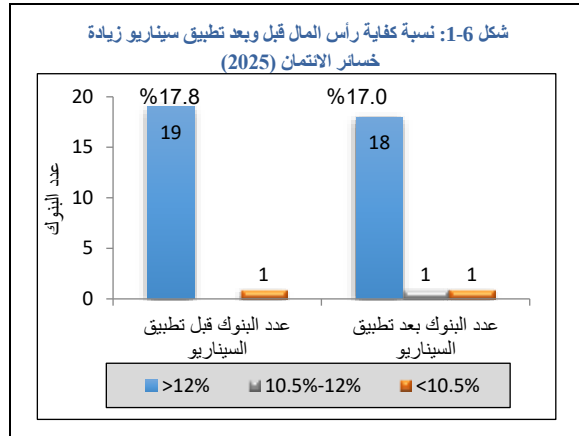
فيما يخص اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان فقد تم افتراض زيادة احتمالية تعثر المقترضين من البنوك (probability of default/PD) بنسبة 100%، وافتراض انخفاض أرباح البنوك بنسبة 50% في عام 2025 مقارنة مع عام 2024، كما تم افتراض أن تبلغ نسبة الخسارة عند التعثر (Loss Given Default/LGD) 65% من قيمة الديون المتعثرة، في هذه الحالة سوف

تتخفض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن من 17.8% إلى 17%، مما يعني أن القطاع المصرفي بشكل عام قادر على تحمل هذه الصدمة حيث تبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى وبهامش مريح من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12%، ويعود السبب في قدرة القطاع المصرفي على تحمل هذه الصدمة إلى:

1- ارتفاع نسب كفاية رأس المال لدى البنوك في الأردن والتي تعتبر من النسب المرتفعة في المنطقة.

2- تمتع البنوك بمستوى مرتفع من الأرباح مما يمكنها من استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمة في حال حدوثها دون تأثير كبير على رأس المال مما يُشكل حماية لرؤوس أموال البنوك.

أما على المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى (18) بنك وستتخفض عن 12% لدى بنك واحد ستبقى النسبة لديه أعلى من 10.5% وهذا يدل على قدرة معظم البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة (شكل 1-6).



2.2.6 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التركزات الائتمانية

أما فيما يخص مخاطر التركزات الائتمانية وفي حال تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على مستوى كل بنك، فإن نسبة كفاية رأس المال سوف تتخفض من 17.8% إلى 15.5% أي أن النسبة على مستوى إجمالي القطاع ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطلوب وبهامش مريح، أما على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى والبالغ 12% لدى (14) بنكاً وستتخفض عن 12% لدى (5) بنوك، بنكان منهم ستبقى نسبة الكفاية لديهما أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 10.5%. (شكل 2-6).

4.2.6 صدمة أسعار الفائدة (INTEREST RATE SHOCK)

بافتراض ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس ففي هذه الحالة لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك وسوف ستبقى النسبة عند مستواها البالغ 17.8%¹، كذلك على المستوى الفرادي فلن يكون لهذه الصدمة أثر على البنوك، مما يدل على قدرة البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة.

5.2.6 صدمة أسعار الصرف (FOREIGN EXCHANGE RATE SHOCK)

بافتراض انخفاض سعر صرف الدينار² بنسبة 25% مقابل جميع العملات الأجنبية. ففي هذه الحالة لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي حيث ستبقى النسبة 17.8% بعد تطبيق هذه الصدمة، مما يعني أن القطاع المصرفي قادر بشكل كبير على تحمل هذه الصدمة، وذلك بسبب تغطية الموجودات بالعملة الأجنبية وبهامش مريح لمطلوبات البنوك بالعملة الأجنبية أي وجود مراكز طويلة بالعملة الأجنبية لدى معظم البنوك.

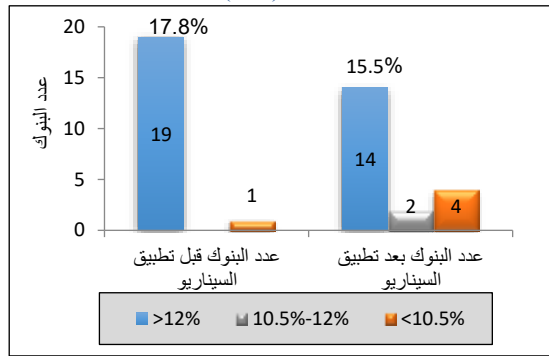
6.2.6 صدمة انخفاض أسعار الأسهم (EQUITY PRICE SHOCK)

بافتراض انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي بنسبة 30%، ففي هذه الحالة سوف تبقى نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن 17.8%، مما يعني أنه لا يوجد أثر لهذه الصدمة على القطاع المصرفي بشكل إجمالي، وكذلك على المستوى الفرادي فلن يكون لهذه الصدمة أثر على البنوك. مما يدل على أن البنوك في الأردن قادرة على تحمل صدمة مخاطر أسعار الأسهم وذلك نتيجة انخفاض تعرض البنوك للسوق المالي في الأردن.

3.6 اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية على مستوى فروع الأردن (MACRO-STRESS TESTING)

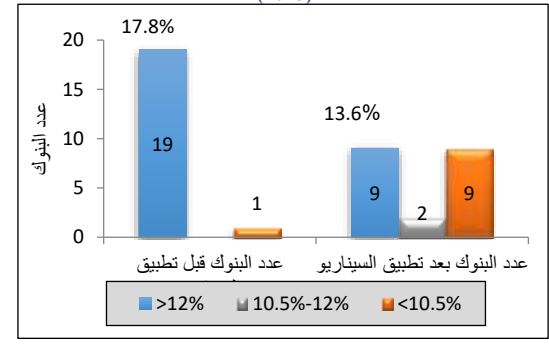
تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه البنوك والأكثر تأثيراً على ملائمتها، ولذلك فقد تم توظيف النموذج الناقل (Satellite Model) للتنبؤ بنسب احتمالية التعثر (Probability of Default / PD) للمقرضين لدى البنوك للفترة 2026-2028. وبهذا الصدد فقد تم افتراض مجموعة من السيناريوهات حيث تمثل السيناريوهات الكلية متوسطة الشدة والأكثر شدة حالات افتراضية تُصمم بهدف تقييم قدرة البنوك على تحمل الصدمات، فعلى فرض

شكل 6-2: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ثلاثة مقرضين (2025)



أما في حال تعثر أكبر ستة مقرضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال على مستوى إجمالي القطاع المصرفي ستتناقص من 17.8% إلى 13.6% أي أن النسبة على مستوى إجمالي القطاع ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطلوب، أما على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من 12% لدى (9) بنوك، في حين ستتناقص عن 12% لدى (10) بنوك، مما يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركيز لديها، علماً بأن البنك المركزي يتابع باستمرار مخاطر التركيز لدى البنوك من خلال تعليمات حدود الائتمان وتعليمات حدود التعرضات الكبيرة وضوابط منح الائتمان. (شكل 6-3).

شكل 6-3: نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ستة مقرضين (2025)



3.2.6 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق

تم إجراء بعض الاختبارات لتقييم حساسية البنوك لمخاطر السوق وأثرها على كفاية رأس المال. وقد تم اقتصار التحليل على ثلاثة أنواع من الصدمات: أسعار الفائدة، أسعار الصرف، وأسعار الأسهم. علماً بأنها المتغيرات الأكثر شيوعاً في هذا السياق.

¹ تم احتساب أثر الصدمة باستخدام اختبار تحليل الفجوات والذي يعمل على تحديد وضع البنوك فيما يخص رصيد الموجودات والمطلوبات الحساسة لمخاطر أسعار الفائدة.
² هذا سيناريو افتراضي يهدف إلى دراسة مدى تعرض البنوك لمخاطر سعر الصرف بشكل رئيسي، علماً بأن احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية وصلت في نهاية شهر 2026/7 إلى حوالي (26.6) مليار دولار أمريكي وتغطي المستوردات لمدة (8.7) شهر، وهو مستوى مريح جداً، مما يعزز من استقرار سعر صرف الدينار بشكل كبير.

حيث يمثل:

PD_t : احتمالية التعثر المتوقعة لدى البنوك

C : عدد ثابت

$GDP\ GAP_t$: فجوة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

$LENDING\ RATE_{(t-1)}$: متوسط سعر الفائدة على القروض والسلف

$INFL_{(t-1)}$: معدل التضخم

وبناءً على الاختبارات الإحصائية التي تم إجراؤها فقد وجد أن هناك علاقة عكسية مؤثرة (Significant) ما بين فجوة معدل النمو الاقتصادي واحتمالية التعثر لدى البنوك وعلاقة طردية مؤثرة بين كلٍ من متوسط سعر فائدة الإقراض ومعدل التضخم مع احتمالية التعثر لدى البنوك وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$PD_t = -0.86 - 0.18 GDP\ GAP_t + 0.28 LENDING\ RATE_{(t-1)} + 0.14 INFL_{(t-1)}$$

والجدول التالي يبين نتائج التحليل الاقتصادي القياسي للنموذج أعلاه:

جدول 1-6: نتائج التحليل الاقتصادي القياسي		
المتغير	المعامل	T-Statistic
C	-0.86	-0.84
$GDP\ GAP_t$	*-0.18	-5.39
$LENDING\ RATE_{(t-1)}$	*0.28	2.98
$INFL_{(t-1)}$	*0.14	7.90
معامل التحديد (R^2)		%34
معامل ($Adjusted\ R^2$)		%31

(*) : معنوية إحصائية على مستوى ثقة 95%

1.3.6 الافتراضات المستخدمة

بناءً على قيام البنك المركزي بتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة بحيث أصبح من الممكن التنبؤ بنسب احتمالية التعثر (PD) وأثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك لعدة سنوات قادمة (Multiple-Period Stress Testing) بدلاً من عام واحد فقط، فإنه تم التنبؤ بنسب احتمالية التعثر لدى البنوك للفترة 2026-2028 بناءً على فجوة معدل النمو الاقتصادي، ومتوسط سعر فائدة الإقراض، ومعدل التضخم، هذا وقد تم افتراض السيناريوهات التالية، علماً بأن النموذج المستخدم مبني على افتراض انخفاض أرباح البنوك في عام 2026

استمرار التحديات والتوترات الجيوسياسية في المنطقة والتي تواجه الاقتصاد الوطني، من خلال استمرار ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية مما قد يؤدي إلى تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي مقارنةً بالمتوقع وارتفاع مستوى التضخم. وإذا افترضنا ارتفاع أسعار الفائدة بدلاً من انخفاضها للحد من الضغوط التضخمية والحفاظ على جاذبية الدينار الأردني كعملة ادخارية. ولقياس أثر هذه الفرضيات على البنوك فإنه قد تم احتساب فجوة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ($GDP\ GAP$) من خلال تقدير الفجوة بين معدل النمو الاقتصادي واتجاهه التاريخي ($GDP\ Growth$) باستخدام المقاييس الإحصائية (HP Filter)، وقد تم استخدام هذه الفجوة كأحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على احتمالية التعثر وقياس أثر ذلك على نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ورأس المال الأساسي³ لدى البنك، حيث تشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة احتمالية التعثر نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم، كما تم استخدام متغيرات أخرى مثل متوسط أسعار الفائدة على القروض ومعدل التضخم للتنبؤ بنسب احتمالية التعثر.

هذا وقد تضمنت منهجية اختبارات الأوضاع الضاغطة باستخدام النموذج الناقل افتراض ثلاثة سيناريوهات للتنبؤ بقيمة المتغير التابع (احتمالية التعثر PD) ودراسة أثرها على نسبة الديون غير العاملة ونسبة كفاية رأس المال لدى البنوك للأعوام القادمة، وهذه السيناريوهات تندرج بالشدة كما يلي:

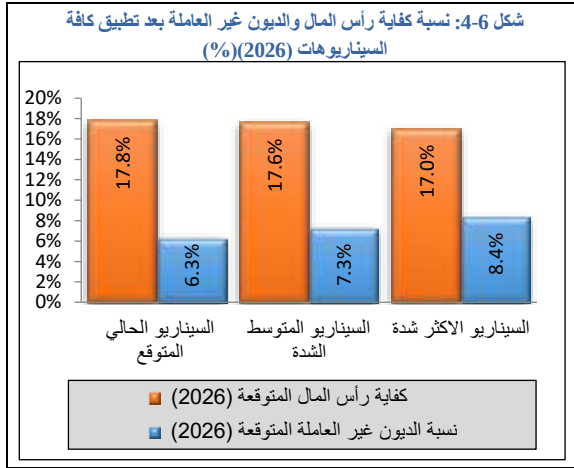
- السيناريو الكلي الأول وهو السيناريو الأساس المتوقع (Baseline Macro Stress Scenario).
- السيناريو الكلي الثاني وهو السيناريو متوسط الشدة (Medium Macro Stress Scenario).
- السيناريو الكلي الثالث وهو السيناريو الأكثر شدة (Severe Macro Stress Scenario).

وللتنبؤ بنسب احتمالية التعثر PD ، فقد تم تطبيق النموذج التالي⁴:

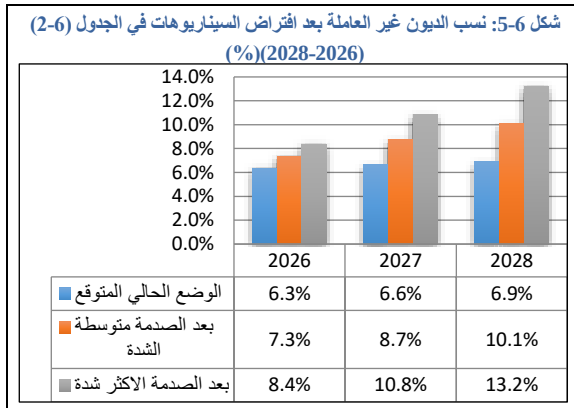
$$PD_t = C + B_1 GDP\ GAP_t + B_2 LENDING\ RATE_{(t-1)} + B_3 INFL_{(t-1)}$$

³ حسب تعريف بازل III.

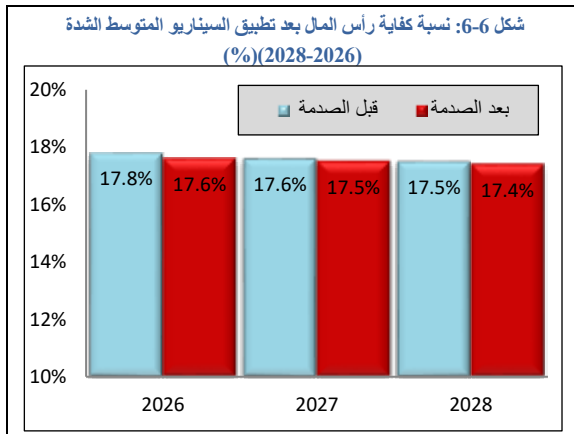
⁴ تم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Panel Least Square) PLS والتي تقدم تقديرات مثلى لانحدارات السلاسل الزمنية المقطعية، من خلال القيام بتعديل المربعات الصغرى لحساب آثار الترابط المتسلسل والتجانس في المتغيرات التابعة التي تنتج عن وجود علاقة مترابطة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.



وبافتراض حدوث السيناريوهات في (الجدول 3-6: السيناريوهات المفترضة) فإن نسب الديون غير العاملة المتوقعة للأعوام 2028-2026 بعد تطبيق السيناريوهات (الثلاثة) ستكون حسب (الشكل 5-6).



وبالتالي فإن نسبة كفاية رأس المال للأعوام 2028-2026 بعد تطبيق السيناريو متوسط الشدة ستكون كما هي في الشكل (6-6) حيث ستتناقص إلى 17.4% في عام 2028، حيث ستبقى أعلى من 12% للأعوام الثلاثة (2026-2028) وبهامش مريح مما يعني أن القطاع المصرفي في الأردن قادر على تحمل هذه الصدمة (شكل 6-6).



وبعد تطبيق السيناريو الأكثر شدة فإن نسبة كفاية رأس المال ستتناقص إلى 15.8% في عام 2028، حيث ستبقى

بنسبة 50% مقارنة مع الأرباح التي حققتها في عام 2025 نتيجة السيناريو المفترض، وافترض وصول نسبة الخسارة عند التعثر (Loss Given Default) إلى 65% من الديون المتعثرة:

جدول 2-6: السيناريوهات المفترضة على مستوى بيانات فروع الأردن للأعوام 2028-2026

السنة	المتغير	فجوة معدل النمو الاقتصادي	متوسط سعر فائدة الإقراض	معدل التضخم
سيناريوهات 2026	السيناريو الحالي المتوقع (Baseline)	1.8	7.9	2.2
	سيناريو متوسط الشدة	0.0	8.9	5.3
	سيناريو الأكثر شدة	1.8-	9.9	8.3
سيناريوهات 2027	السيناريو الحالي المتوقع (Baseline)	2.2	7.9	2.2
	سيناريو متوسط الشدة	0.4	8.9	5.3
	سيناريو الأكثر شدة	-1.4	9.9	8.3
سيناريوهات 2028	السيناريو الحالي المتوقع (Baseline)	2.4	7.9	2.2
	سيناريو متوسط الشدة	0.6	8.9	5.3
	سيناريو الأكثر شدة	-1.2	9.9	8.3

تم افتراض السيناريوهات وفق المنهجية التالية:

السيناريو الكلي متوسط الشدة: فجوة معدل النمو الاقتصادي المقدر للأعوام 2028-2026 مطروحاً منها انحراف معياري واحد لبيانات فجوة معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2002-2025)، معدل التضخم المتوقع للأعوام 2028-2026 مضافاً إليه انحراف معياري واحد لبيانات معدل التضخم خلال الفترة (2002-2025).

السيناريو الكلي الأكثر شدة: فجوة معدل النمو الاقتصادي المقدر للأعوام 2028-2026 مطروحاً منها انحرافين معياريين لبيانات فجوة معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2002-2025)، معدل التضخم المتوقع للأعوام 2028-2026 مضافاً إليه انحرافين معياريين لبيانات معدل التضخم خلال الفترة (2002-2025).

بالنسبة لمتوسط أسعار فائدة الإقراض، فقد تم افتراض ارتفاع متوسط سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس للسيناريو متوسط الشدة و 200 نقطة أساس للسيناريو الأكثر شدة للأعوام 2028-2026، مقارنة مع سعر الفائدة للسيناريو الحالي لكل عام.

2.3.6 النتائج على مستوى فروع الأردن

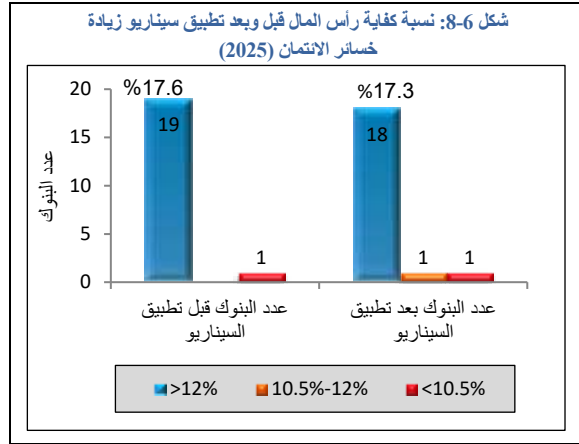
الجدول رقم (3-6) والشكل رقم (4-6) يبينان نسبة الديون غير العاملة ونسبة كفاية رأس المال المتوقعة لعام 2026 بافتراض حدوث السيناريوهات المفترضة، حيث سترتفع نسبة الديون غير العاملة من 5.5% في عام 2025 إلى 8.4% في عام 2026 بافتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة وبالتالي ستتناقص نسبة كفاية رأس المال من 17.8% إلى 17.0% في عام 2026.

جدول 3-6: نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية لعام 2026

السيناريوهات المفترضة	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة (2026)	كفاية رأس المال المتوقعة (2026)
السيناريو الحالي المتوقع	6.3%	17.8%
السيناريو المتوسط الشدة	7.3%	17.6%
السيناريو الأكثر شدة	8.4%	17.0%

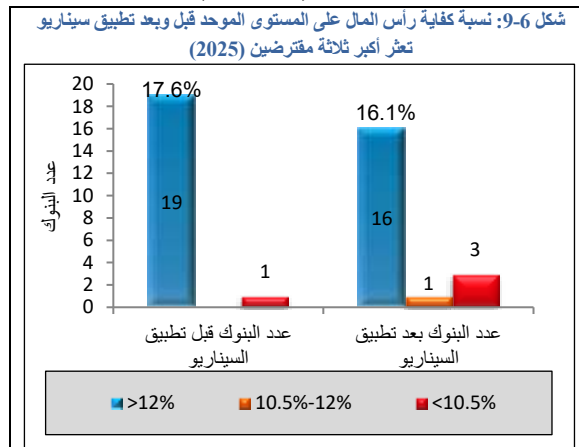
* بلغت نسبة الديون غير العاملة في نهاية عام 2025 حوالي (5.5%).
** بلغت نسبة كفاية رأس المال في نهاية عام 2025 (17.8%).

أما على المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى (18) بنك وستتخفف عن الحد الأدنى المطلوب لدى بنك واحد ستبقى النسبة لديه أعلى من 10.5%، وهذا يدل على قدرة معظم البنوك على تحمل هذه الصدمة (شكل 8-6).



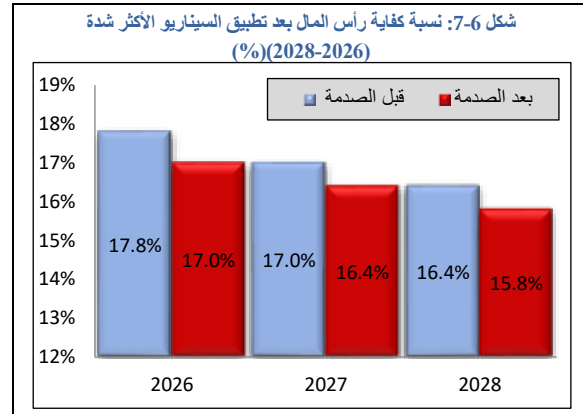
2.4.6 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التركزات الائتمانية

أما فيما يخص مخاطر التركزات الائتمانية وفي حال تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على المستوى الموحد لكل بنك، فإن نسبة كفاية رأس المال سوف تتخفف من 17.6% إلى 16.1% أي أن النسبة على مستوى إجمالي القطاع ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطلوب، أما على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى والبالغ 12% لدى (16) بنكاً وستتخفف عن الحد الأدنى المطلوب لدى 3 بنوك فقط. (شكل 9-6).



أما في حال تعثر أكبر ستة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على المستوى الموحد لكل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال على مستوى إجمالي القطاع المصرفي ستتخفف من 17.6% إلى 14.5% أي أن النسبة على مستوى إجمالي القطاع ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطلوب، أما على مستوى كل

أعلى من 12% للأعوام الثلاثة (2026-2028) وبهامش مريح مما يعني أن القطاع المصرفي في الأردن يتمتع بنسب كفاية رأس مال مرتفعة، قادرة على تحمل هذه الصدمة أيضاً (شكل 7-6).



❖ الأوضاع الضاغطة للقطاع المصرفي على المستوى الموحد (فروع البنوك في الأردن والخارج والشركات التابعة داخل وخارج الأردن)

4.6 اختبارات تحليل الحساسية على المستوى الموحد (SENSITIVITY ANALYSIS)

1.4.6 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان

فيما يخص اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان فقد تم افتراض زيادة احتمالية التعثر (probability of default/PD) التسهيلات الائتمانية لدى البنوك) على المستوى الموحد بنسبة 100%، وافترض انخفاض أرباح البنوك بنسبة 50% في عام 2026 مقارنةً مع عام 2025، كما تم افتراض أن تبلغ نسبة الخسارة عند التعثر (Loss Given Default/LGD) 65% من قيمة الديون المتعثرة، في هذه الحالة سوف تتخفف نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي على المستوى الموحد من 17.6% إلى 17.3%، مما يعني أن القطاع المصرفي بشكل عام قادر على تحمل هذه الصدمة حيث تبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12% وبهامش مريح، ويعود السبب في قدرة القطاع المصرفي على تحمل هذه الصدمة إلى:

1- ارتفاع نسب كفاية رأس المال لدى البنوك على المستوى الموحد.

2- تمتع البنوك بمستوى مرتفع من الأرباح مما يمكنها من استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمة في حال حدوثها دون تأثير كبير على رأس المال مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك.

البالغ 17.6%، مما يعني أنه لا يوجد أثر لهذه الصدمة على القطاع المصرفي بشكل عام، وعلى المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى جميع البنوك كما هو الحال قبل الصدمة باستثناء بنكاً واحداً. مما يدل على أن البنوك على المستوى الموحد قادرة على تحمل صدمة مخاطر أسعار الأسهم وذلك نتيجة انخفاض تعرض البنوك للأسواق المالية بشكل عام.

5.6 اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية على المستوى الموحد (MACRO-STRESS TESTING)

قمنا بإجراء اختبارات أوضاع ضاغطة كلية على المستوى الموحد للبنوك حيث تم افتراض مجموعة من السيناريوهات الكلية متوسطة الشدة والأكثر شدة بهدف تقييم قدرة البنوك على المستوى الموحد على تحمل الصدمات. وحيث أن معظم تواجيدات البنوك خارج الأردن تتركز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد تم افتراض استمرار التحديات والتوترات الجيوسياسية في المنطقة مما قد يؤدي إلى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي مقارنةً بالمتوقع وارتفاع مستوى التضخم. وللتنبؤ بنسب احتمالية التعثر PD، فقد تم تطبيق النموذج التالي⁶:

$$PD_t = C + B_1 GDP GAP_t + B_2 LENDING RATE_t + B_3 INFL_{(t-2)}$$

حيث يمثل:

PD_t : احتمالية التعثر المتوقعة لدى البنوك على المستوى الموحد

C : عدد ثابت

$GDP GAP_t$: فجوة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

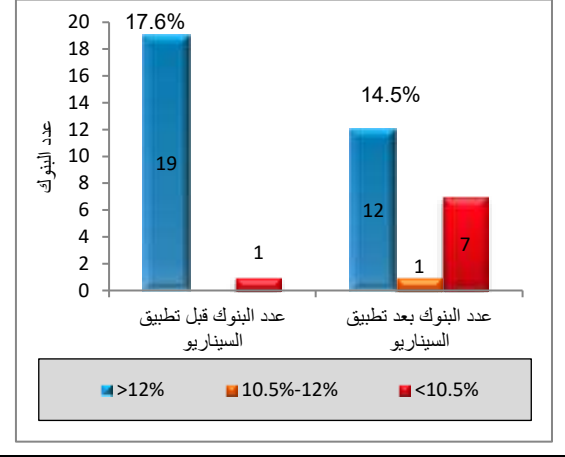
$LENDING RATE_t$: متوسط سعر الفائدة على القروض والسلف لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

$INFL_{(t-2)}$: معدل التضخم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وبناءً على الاختبارات الإحصائية التي تم إجراؤها فقد وجد أن هناك علاقة عكسية مؤثرة (Significant) ما بين فجوة معدل النمو الاقتصادي واحتمالية التعثر لدى البنوك وعلاقة طردية مؤثرة بين كلٍ من متوسط سعر فائدة الإقراض

بنك فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من 12% لدى (12) بنكاً، في حين ستخفّض عن 12% لدى (7) بنوك، مما يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركيز لديها، علماً بأن البنك المركزي يتابع باستمرار مخاطر التركيز لدى البنوك من خلال تعليمات حدود الائتمان وتعليمات حدود التعرضات الكبيرة وضوابط منح الائتمان. (شكل 10-6).

شكل 10-6: نسبة كفاية رأس المال على المستوى الموحد قبل وبعد تطبيق سيناريو تعثر أكبر ستة مقترضين (2025)



3.4.6 اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق

تم إجراء بعض الاختبارات لتقييم حساسية البنوك لمخاطر السوق على المستوى الموحد وأثرها على كفاية رأس المال. وقد تم اقتصار التحليل على نوعين من الصدمات: أسعار الفائدة، وأسعار الأسهم. علماً بأنها المتغيرات الأكثر شيوعاً في هذا السياق.

4.4.6 صدمة أسعار الفائدة (INTEREST RATE SHOCK)

بافتراض ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس ففي هذه الحالة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال لدى إجمالي البنوك على المستوى الموحد من 17.6% إلى 17.2%⁵، أما على المستوى الإفرادي فإنه سوف تبقى النسبة أعلى من 12% لدى جميع البنوك كما هو الحال قبل الصدمة باستثناء بنكاً واحداً، مما يدل على قدرة البنوك على المستوى الموحد على تحمل هذه الصدمة.

5.4.6 صدمة انخفاض أسعار الأسهم (EQUITY PRICE SHOCK)

بافتراض انخفاض أسعار الأسهم في الأسواق المالية بنسبة 30%، ففي هذه الحالة سوف تحافظ نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي على المستوى الموحد على مستواها

⁵ تم احتساب أثر الصدمة باستخدام اختبار تحليل الفجوات والذي يعمل على تحديد وضع البنوك فيما يخص رصيد الموجودات والمطلوبات الحساسة لمخاطر أسعار الفائدة.
⁶ تم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الخطية (Ordinary Least Square).

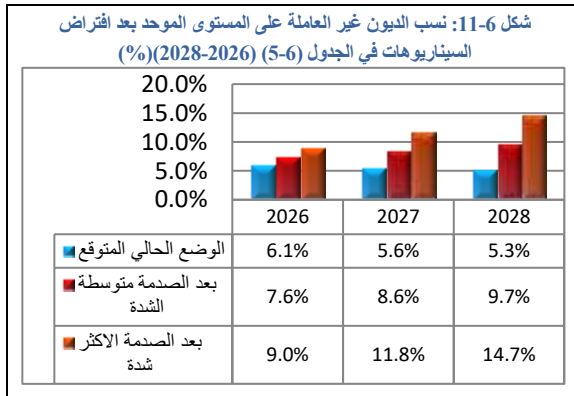
2.5.6 النتائج على المستوى الموحد

الجدول رقم (6-6) والشكل رقم (6-11) يبينان نسبة الديون غير العاملة ونسبة كفاية رأس المال المتوقعة لعام 2026 بافتراض حدوث السيناريوهات المفترضة، حيث سترتفع نسبة الديون غير العاملة من 5.2% في عام 2025 إلى 9% في عام 2026 بافتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة وبالتالي ستخفض نسبة كفاية رأس المال من 17.6% إلى 16.8% في عام 2026.

جدول 6-6: نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية على المستوى الموحد لعام 2026		
السيناريوهات المفترضة	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة (2026)	كفاية رأس المال المتوقعة (2026)
السيناريو الحالي المتوقع	6.1%	17.6%
السيناريو المتوسط الشدة	7.6%	17.5%
السيناريو الأكثر شدة	9%	16.8%

* بلغت نسبة الديون غير العاملة على مستوى البيانات الموحدة في نهاية عام 2025 حوالي (5.2%).
** بلغت نسبة كفاية رأس المال على مستوى البيانات الموحدة في نهاية عام 2025 (17.6%).

وبافتراض حدوث السيناريوهات في (الجدول 6-5: السيناريوهات المفترضة) فإن نسب الديون غير العاملة المتوقعة للأعوام 2026-2028 بعد تطبيق السيناريوهات (الثلاثة) ستكون حسب (الشكل 6-11).



وبالتالي فإن نسبة كفاية رأس المال للأعوام 2026-2028 بعد تطبيق السيناريو متوسط الشدة ستكون كما هي في الشكل (6-12) حيث ستخفض إلى 17.5% في عام 2028، حيث ستبقى أعلى من 12% للأعوام الثلاثة (2026-2028) وبهامش مريح مما يعني أن القطاع المصرفي على المستوى الموحد قادر على تحمل هذه الصدمة (شكل 6-12).

ومعدل التضخم مع احتمالية التعثر لدى البنوك وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$PD_t = -1.55 - 0.13 GDP\ GAP_t$$

$$+0.26 LENDING\ RATE_t + 0.13 INFL_{(t-2)}$$

والجدول التالي يبين نتائج التحليل الاقتصادي القياسي للنموذج أعلاه:

جدول 4-6: نتائج التحليل الاقتصادي القياسي للبيانات على المستوى الموحد		
المتغير	المعامل	T-Statistic
C	-1.55	-1.5
GDP GAP _t	*-0.13	-2.1
LENDING RATE _t	**0.26	1.7
INFL _(t-2)	**0.13	1.9
معامل التحديد (R ²)	45%	
معامل (Adjusted R ²)	36%	

(*) معنوية إحصائية على مستوى ثقة 95%
(**) معنوية إحصائية على مستوى ثقة 90%

1.5.6 الافتراضات المستخدمة على المستوى الموحد

تم التنبؤ بنسب احتمالية التعثر لدى البنوك على المستوى الموحد للفترة 2026-2028 بناءً على فجوة معدل النمو الاقتصادي، ومتوسط سعر فائدة الإقراض، ومعدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هذا وقد تم افتراض السيناريوهات التالية، علماً بأن النموذج المستخدم مبني على افتراض انخفاض أرباح البنوك في عام 2026 بنسبة 50% مقارنةً مع الأرباح التي حققتها في عام 2025 نتيجة السيناريو المفترض، وافتراض وصول نسبة الخسارة عند التعثر (Loss Given Default) إلى 65% من الديون المتعثرة:

جدول 5-6: السيناريوهات المفترضة على المستوى الموحد للأعوام 2026-2028				
السنة	المتغير	فجوة معدل النمو الاقتصادي	متوسط سعر فائدة الإقراض	معدل التضخم
سيناريوهات 2026	السيناريو الحالي المتوقع (Baseline)	-1.0	8.0	1.4
	سيناريو متوسط الشدة	-3.3	8.5	3.5
	سيناريو الأكثر شدة	-5.5	9.0	5.6
سيناريوهات 2027	السيناريو الحالي المتوقع (Baseline)	2.8	8.0	1.4
	سيناريو متوسط الشدة	0.5	8.5	3.5
	سيناريو الأكثر شدة	-1.7	9.0	5.6
سيناريوهات 2028	السيناريو الحالي المتوقع (Baseline)	1.8	8.0	1.4
	سيناريو متوسط الشدة	-0.4	8.5	3.5
	سيناريو الأكثر شدة	-2.7	9.0	5.6

تم افتراض السيناريوهات وفق المنهجية التالية:

السيناريو الكلي متوسط الشدة: فجوة معدل النمو الاقتصادي المقدر للأعوام 2026-2028 مطروحاً منها انحراف معياري واحد لبيانات فجوة معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2002-2025)، معدل التضخم للعام 2025 مضافاً إليه انحراف معياري واحد لبيانات معدل التضخم خلال الفترة (2002-2025).

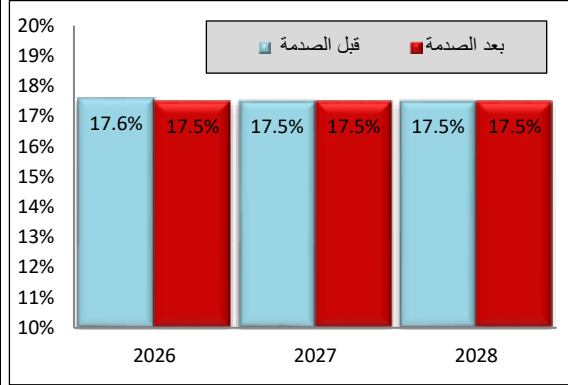
السيناريو الكلي الأكثر شدة: فجوة معدل النمو الاقتصادي المقدر للأعوام 2026-2028 مطروحاً منها انحرافين معياريين لبيانات فجوة معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2002-2025)، معدل التضخم للعام 2025 مضافاً إليه انحرافين معياريين لبيانات معدل التضخم خلال الفترة (2002-2025).

بالنسبة لمتوسط أسعار فائدة الإقراض: فقد تم افتراض ارتفاع متوسط سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس للسيناريو متوسط الشدة و 100 نقطة أساس للسيناريو الأكثر شدة للأعوام (2026-2028) مقارنةً مع سعر الفائدة المفترض في السيناريو الحالي المتوقع لكل عام.

6.6 خلاصة

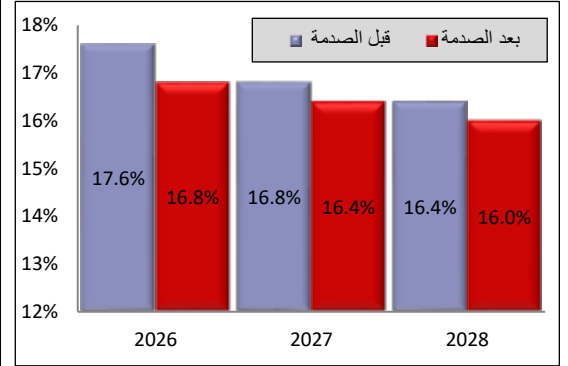
بناءً على النتائج للأعوام (2026-2028) فإن القطاع المصرفي الأردني على مستوى البيانات المالية لفروع البنوك في الأردن وعلى المستوى الموحد (فروع البنوك في الأردن والخارج والشركات التابعة داخل وخارج الأردن) قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة الناتجة عن استمرار التحديات والتوترات الجيوسياسية في المنطقة والتي تواجه الاقتصاد الوطني، إذ أن نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي على مستوى بيانات فروع الأردن للأعوام 2026، 2027 و2028 ستبلغ 17.0%، 16.4% و15.8% على التوالي وذلك بافتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة، كما أن نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك على المستوى الموحد للأعوام 2026، 2027 و2028 ستبلغ 16.8%، 16.4% و16% على التوالي وذلك بافتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة؛ وتعود هذه النتائج الإيجابية إلى تمتع القطاع المصرفي الأردني بمستويات مرتفعة من رأس المال ومستوى مريح من الأرباح مما يمكنه من استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمات المفترضة دون تأثير كبير على رأس المال مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك. كما لوحظ من نتائج اختبارات الحساسية أن مخاطر التركزات الائتمانية لها تأثير أكبر على بعض البنوك مقارنة مع المخاطر الأخرى، مما يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركيز لديها. هذا وسيستمر البنك المركزي بتطوير هذه الاختبارات وإجراء المزيد منها آخذاً بالاعتبار تطورات المخاطر على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي للتأكد من سلامة ومتانة القطاع المصرفي الأردني.

شكل 12-6: نسبة كفاية رأس المال على المستوى الموحد بعد تطبيق السيناريو المتوسط الشدة (2028-2026) (%)



وبعد تطبيق السيناريو الأكثر شدة فإن نسبة كفاية رأس المال ستتناقص إلى 16% في عام 2028، حيث ستبقى أعلى من 12% للأعوام الثلاثة (2028-2026) وبهامش مريح، مما يعني أن القطاع المصرفي على المستوى الموحد يتمتع بنسب كفاية رأس مال مرتفعة، قادرة على تحمل هذه الصدمة أيضاً (شكل 13-6).

شكل 13-6: نسبة كفاية رأس المال على المستوى الموحد بعد تطبيق السيناريو الأكثر شدة (2028-2026) (%)



الفصل السابع: التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ

1.7 مقدمة

في ظل التزايد الملحوظ في وتيرة وشدة التغيرات المناخية، برزت المخاطر المرتبطة بالمناخ كأحد المصادر الناشئة للمخاطر النظامية التي قد تؤثر على الاستقرار المالي، إذ تمتد آثار هذه المخاطر لتشمل مختلف القطاعات الاقتصادية مما ينعكس على جودة الأصول، وكفاءة تخصيص الموارد، واستدامة النمو الاقتصادي.

وفي هذا السياق، لم يعد دور القطاع المالي مقتصرًا على إدارة هذه المخاطر فحسب، بل أصبح شريكاً رئيسياً في دعم التحول نحو اقتصاد أخضر منخفض الكربون. ويعد التمويل الأخضر أحد الأدوات المحورية لتحقيق هذا التحول، بالتوازي مع تطوير أطر فعالة لإدارة وقياس المخاطر المرتبطة بالمناخ.

2.7 دور البنك المركزي في تعزيز التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ

أدرك البنك المركزي الأردني مبكراً أهمية التمويل الأخضر، وذلك في ظل التحديات المتزايدة عالمياً، حيث أصبح من الضروري على المؤسسات المالية تبني سياسات تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وقد لعب البنك المركزي الأردني دوراً محورياً في توجيه القطاع المالي نحو تعزيز التمويل الأخضر، من خلال استراتيجيات وتشريعات تهدف إلى تقليل الأثر البيئي وتحقيق الاستدامة، وكان له العديد من المبادرات في مجال التمويل الأخضر والاستدامة ومن أهمها: شمول مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ضمن برنامج التمويل لدعم وتمويل القطاعات الاقتصادية منذ عام 2013، وذلك إيماناً من البنك المركزي بأهمية هذا القطاع في المحافظة على البيئة وتوسيع نطاق استخدام الطاقة النظيفة في الأردن والتخفيف من آثار تغير المناخ، وقد قام البنك المركزي مؤخراً بتوسيع القطاع المستهدف ليشمل جميع المشاريع الخضراء المصنفة ضمن القطاعات الاقتصادية المستهدفة في هذا البرنامج التمويلي.

هذا وقد قام البنك المركزي الأردني بالانضمام إلى شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام (SBFN) في عام 2016 حيث تضم هذه الشبكة عدداً من الهيئات التنظيمية في القطاع المالي وجمعيات صناعية في الأسواق الناشئة قائمة على العمل التطوعي بهدف تطوير التمويل المستدام بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية وتتولى مؤسسة التمويل الدولية (IFC) إدارة هذه الشبكة بصفتها أمانة عامة وبدعم من مجموعة البنك الدولي، كما قام البنك المركزي أيضاً بالانضمام إلى شبكة تخضير النظام المالي العالمية

(NGFS) في أكتوبر 2021، والتي تضم أكثر من 100 بنك مركزي وهيئة رقابية، بهدف تعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ وتوجيه رأس المال نحو الاستثمارات الخضراء. وتعزيزاً للجهود المستمرة في تعزيز التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ فقد أطلق البنك المركزي الأردني بتاريخ 2023/11/13 استراتيجية التمويل الأخضر للأعوام (2023-2028).

1-2-1 استراتيجية التمويل الأخضر

يوصل البنك المركزي الأردني تطبيق استراتيجية التمويل الأخضر (2023-2028) التي قام بإطلاقها بتاريخ 2023/11/13 حيث تم إطلاق هذه الاستراتيجية كجزء من جهود البنك المركزي لمواجهة مخاطر تغير المناخ، ومواكبة أحدث الممارسات في التمويل الأخضر الذي يُوجّه إلى الاستثمارات والمشاريع الصديقة للبيئة التي تقلل من آثار تغير المناخ على الاقتصاد الوطني، حيث بدأ البنك المركزي في عام 2022 بالتعاون مع البنك الدولي بالعمل على إعداد هذه الاستراتيجية بالتنسيق والشراكة مع القطاع المصرفي والمالي والأطراف ذات العلاقة في القطاع العام والخاص. هذا وتغطي هذه الاستراتيجية قطاع البنوك وشركات التأمين وشركات التمويل الأصغر، كما تمتاز هذه الاستراتيجية بأنها الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبحيث تكون نموذج يحتذى به من قبل الدول العربية الشقيقة.

وتعتبر هذه الاستراتيجية بمثابة خارطة طريق لتمكين البنك المركزي والقطاع المصرفي والمالي من تعزيز التمويل الأخضر والحد من مخاطر تغير المناخ، وتتمحور رؤية هذه الاستراتيجية في تحويل القطاع المصرفي والمالي في الأردن إلى قوة رائدة في مجال التمويل الأخضر وتحسين قدرته على مواجهة المخاطر البيئية والمناخية والتكيف معها، فضلاً عن تمكين الأردن من أن يصبح رائداً إقليمياً على صعيد التمويل المستدام.

وقد تم تطوير هذه الاستراتيجية بالاستناد إلى ركيزتين أساسيتين وهما:



وتتضمن استراتيجية التمويل الأخضر ثلاثة أهداف شاملة وهي:



وبهذا الخصوص عمل البنك المركزي خلال الأعوام 2023-2025 على تحقيق هذه الأهداف من خلال عدد من النتائج الوسيطة والتي تشمل إجراء أول تقييم شامل لمخاطر المناخ (CRA) للقطاع المالي في الأردن، وتنفيذ برنامج شامل لبناء القدرات في هذا المجال، وإعداد التصنيف الأخضر الوطني الأردني، وإصدار إرشادات وتعليمات رقابية تساعد في دعم جهود البنوك والمؤسسات المالية لتضمين الاعتبارات المرتبطة بالمناخ في هياكل الحوكمة لديها وأطر إدارة المخاطر، حيث تم إصدار تعليمات إدارة مخاطر المناخ، وتعليمات الإفصاح والإبلاغ عن مخاطر المناخ.

1.2.7 التمويل الأخضر

يشير التمويل الأخضر إلى توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات والمشاريع التي تسهم في تخفيض الانبعاثات والحد من الآثار البيئية السلبية والاستخدام الأمثل للموارد البيئية والتخفيف من آثار تغير المناخ، وذلك من خلال توجيه البنوك ومؤسسات التمويل نحو الإقراض الأكثر مراعاة للبيئة الذي يأخذ في الاعتبار البعد البيئي، مثل مشاريع الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، وإدارة النفايات، وإدارة المياه، والنقل المستدام.

ويهدف هذا النوع من التمويل إلى تحقيق التنمية دون الإضرار بالبيئة، مما يجعله ركيزة أساسية للاستدامة طويلة الأجل، كما تكمن أهمية التمويل الأخضر في دوره في:

1. دعم التحول نحو اقتصاد مستدام.
2. الحد من المخاطر البيئية على المدى الطويل.
3. خلق فرص استثمارية جديدة للقطاع المالي.
4. تعزيز الاستقرار المالي من خلال تقليل التعرض للمخاطر المناخية.

1.1.2.7 التصنيف الأخضر الوطني الأردني

في إطار التوجهات الوطنية لتعزيز الاستدامة ودعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون ولتعزيز التمويل الأخضر في المملكة، فقد تم إعداد التصنيف الأخضر الوطني الأردني (Jordan National Green Taxonomy (JNGT)) الذي تم اعتماده والموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 2026/2/5 بقيادة كل من البنك المركزي الأردني ووزارة البيئة وضم كافة الأطراف ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص وبالتعاون مع البنك الدولي، حيث يهدف إصدار هذا التصنيف إلى وضع معايير واضحة لتصنيف المشاريع الخضراء والأنشطة الاقتصادية المستدامة بيئياً بما يساهم في حشد التمويل الأخضر محلياً ودولياً، وزيادة الشفافية وثقة المستثمرين، ومواءمة التمويل مع التزامات الأردن المناخية وخطط النمو الأخضر، وتعزيز أطر الإبلاغ والإشراف على التمويل الأخضر ومخاطر المناخ، ودعم انتقال الأردن إلى اقتصاد منخفض الكربون وزيادة قدرته على الصمود وجعله مستدام بيئياً، والحد من مخاطر الغسل الأخضر، كما يساهم هذا التصنيف في تحقيق الأهداف البيئية المحلية بالتوازي مع خطط النمو الاقتصادي وذلك من خلال توجيه التمويل نحو قطاعات ذات أولوية مثل الطاقة المتجددة ومشاريع كفاءة الطاقة، وكفاءة استخدام المياه، والمباني المستدامة، وإدارة النفايات، والنقل منخفض الكربون، كما ويوفر إطاراً وطنياً ومرجعية مشتركة للنظام المالي والقطاعين العام والخاص والاقتصاد ككل لدعم عملية رصد التمويل الأخضر والتحقق منه والإبلاغ عنه.

ويشمل التصنيف مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والتي تتمثل في:

1. تحويل القطاع المالي الأردني إلى قوة رائدة في مجال التمويل الأخضر.
2. وضع تعريف موحد للقطاعات والأنشطة التي تعتبر "خضراء" و"مستدامة" بما يساعد في دعم هذه القطاعات وتوفير التمويل لها.
3. تعميق سوق التمويل الأخضر من خلال تشجيع تطوير منتجات وخدمات التمويل الأخضر.
4. الحد من مخاطر الغسل الأخضر وتعزيز شفافية السوق.
5. دعم رصد وتتبع الاستثمارات الخضراء.

كما تعتبر الأهداف البيئية عنصراً أساسياً في التصنيف الأخضر، فهي تترجم الغايات البيئية المحددة في الاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية إلى أهداف عملية في مختلف القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأردني، مما يدعم مواءمة التصنيف مع الإطار العام للسياسات الأردنية، كما يتبنى هذا التصنيف نهجاً مرحلياً للأهداف البيئية، فلتصنيف ثلاثة أهداف بيئية ذات أولوية وهي: (التكيف مع تغير المناخ، والتخفيف من آثار تغير المناخ،

على الركائز أو المعايير الثلاثة الرئيسية التالية والمُعترف بها دولياً:



والاستخدام المستدام وحماية موارد المياه) نظراً لأهميتها البالغة بالنسبة للاستراتيجيات الوطنية الأردنية والتحديات البيئية، وانعكاسها في معايير المساهمة الجوهرية، كما تناول التصنيف أيضاً ثلاثة أهداف بيئية إضافية تتمثل في: (الاقتصاد الدائري، ومنع التلوث ومكافحته، وحماية التنوع الحيوي والنظام البيئي) من خلال معايير الالتزام بعدم التسبب بضرر جسيم.

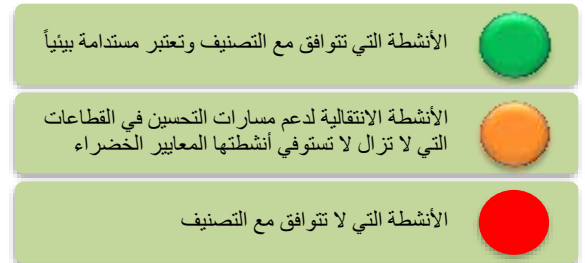
الأهداف البيئية ذات الأولوية للتصنيف الأخضر الوطني الأردني



يغطي التصنيف الأخضر الوطني الأردني تسعة قطاعات رئيسية وهي حسب الشكل التالي كما ويحدد التصنيف واحداً وخمسين نشاطاً اقتصادياً عبر هذه القطاعات.



ويقوم التصنيف الأخضر الوطني الأردني بتصنيف الأنشطة الاقتصادية إلى ثلاث فئات وهي (الخضراء، والبرتقالية، والحمراء):



يعمل هذا التصنيف كإطار واضح وموحد لتحديد الأنشطة الاقتصادية المستدامة بيئياً في الأردن التي تستوفي معايير الفحص الفني الأخضر للتصنيف مما يسهل على البنوك والمؤسسات المالية والشركات وصناع السياسات معرفة "الأنشطة الخضراء التي تتوافق مع التصنيف"، ويُصنّف النشاط الاقتصادي على أنه متوافق مع التصنيف باحتوائه

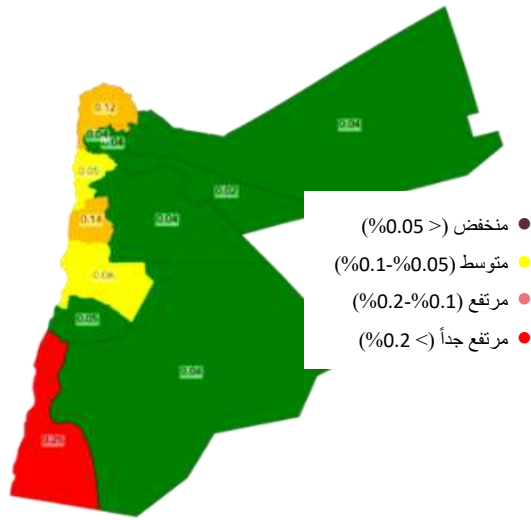
2.2.7 إدارة مخاطر المناخ

في ظل التحديات المتزايدة التي تفرضها التغيرات المناخية على الاقتصادات والأنظمة المالية، برز دور البنك المركزي الأردني في تعزيز قدرة القطاع المالي على إدارة مخاطر المناخ والحد من أثارها المحتملة على الاستقرار المالي من خلال تطوير الأطر الرقابية والتنظيمية التي تضمن دمج المخاطر المناخية ضمن ممارسات إدارة المناخ لدى البنوك والمؤسسات المالية. تعد إدارة مخاطر المناخ من الركائز الأساسية لتعزيز الاستقرار المالي، إذ تواجه المؤسسات المالية نوعين رئيسيين من هذه المخاطر:

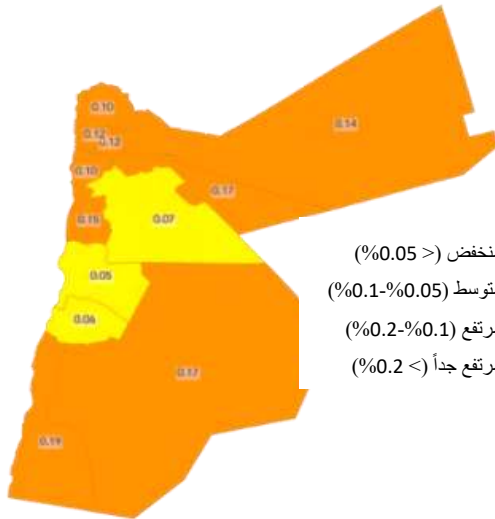
1. المخاطر المادية (Physical Risks) الناتجة عن التأثير المباشر للأحداث المتعلقة بالمناخ وأثرها على الموجودات والعمليات وسلاسل التوريد، وتشمل المخاطر المادية الحادة الناجمة عن الفيضانات والزلازل والعواصف وحرائق الغابات..... إلخ، والمخاطر المادية المزمنة الناتجة عن شح المياه وارتفاع درجات الحرارة والتصحر وارتفاع مستوى سطح البحر..... إلخ.
2. مخاطر التحول (Transition Risks) المرتبطة بالانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون، وتأثيرها على القطاعات الاقتصادية ذات الانبعاثات الكربونية العالية، بما في ذلك تغير السياسات والتقدم التكنولوجي وتحولات السوق.

التالية تبين بعض المخاطر المادية التي قد تتعرض لها محافظات المملكة.

نسبة تعرض محافظات الأردن لمخاطر الزلازل



نسبة تعرض محافظات الأردن لمخاطر الفيضانات



كما أظهر التقييم المشار إليه أعلاه بأن القطاعات الأكثر تأثراً بمخاطر التحول هي القطاعات الأكثر اعتماداً على المشتقات النفطية وحسب الجدول التالي:

القطاعات الاقتصادية المعرضة لمخاطر التحول	العلامة المحتسبة لمدى التعرض لمخاطر التحول ¹
تكرير البترول	1.00
التعدين	1.00
المياه والطاقة الكهربائية	0.83
المنتجات المعدنية الأساسية	0.83
الإسمت والجير	0.83
المنتجات البلاستيكية	0.83
النقل الجوي	0.83

ويتطلب التعامل مع هذه المخاطر دمجها ضمن أطر إدارة المخاطر الشاملة في المؤسسات، من خلال تطوير أدوات قياس ملائمة لتقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ، واعتماد سيناريوهات مستقبلية لتحليل الأثر المحتمل على المحافظ الائتمانية والاستثمارات.

كما يشمل ذلك تعزيز الإفصاح والشفافية وفق أفضل الممارسات الدولية، وبناء القدرات المؤسسية لرفع الجاهزية في مواجهة هذه التحديات.

إن إدارة مخاطر تغير المناخ تتطلب من السلطات الرقابية اتخاذ إجراءات استثنائية تشتمل على إدماج تلك المخاطر في سياساتها الرقابية والاحترازية، بما يسهم في توجيه البنوك والمؤسسات المالية نحو تضمينها في نماذج أعمالها وسياساتها الائتمانية والاستثمارية وسياسات إدارة المخاطر لديها، والتزامها بالإفصاح عن تلك المخاطر، وتمكينها في نفس الوقت من تعزيز التمويل الأخضر.

وقد أدى البنك المركزي الأردني كجهة رقابية دوراً محورياً في توجيه القطاع المالي نحو تبني ممارسات فعالة لإدارة مخاطر المناخ بما يحد من تأثيراتها على الاستقرار المالي ويدعم التحول المستدام للاقتصاد، كما عمل على إجراء تقييم شامل لمخاطر المناخ للقطاع المالي يظهر مدى تعرض البنوك والشركات المالية غير المصرفية لهذه المخاطر.

1.2.2.7 التقييم الشامل لمخاطر المناخ للقطاع المالي (CRA)

في إطار تعزيز جاهزية القطاع المالي لمواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ، قام البنك المركزي الأردني بالتعاون مع البنك الدولي بإجراء تقييم شامل لمخاطر المناخ للقطاع المالي، حيث يهدف هذا التقييم إلى تحديد وتحليل مدى تعرض البنوك وشركات التمويل الأصغر للمخاطر المناخية المادية ومخاطر التحول، وتقييم انعكاساتها المحتملة على الاستقرار المالي.

وقد أظهر التقييم أن أثر مخاطر المناخ على القطاع المالي محدودة وأن أهم المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها البنوك وشركات التمويل الأصغر هي المخاطر المادية المزمنة الناجمة عن شح المياه وارتفاع درجات الحرارة، تليها المخاطر المادية الحادة الناجمة عن الفيضانات والزلازل، بالإضافة إلى مخاطر التحول المتعلقة بالانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وتأثيرها على القطاعات الاقتصادية ذات الانبعاثات الكربونية العالية، والأشكال

¹ علماً بأن العلامة المحتسبة لمدى التعرض لمخاطر التحول تتراوح بين (0-1) العلامة (1) هي الأعلى تعرض لمخاطر التحول والعلامة (0) هي الأقل تعرض لمخاطر التحول.

الرقابة التنظيمية وتقييم المخاطر، ويُمكن الإبلاغ البنك المركزي من تقييم قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المناخية، ورصد مواطن الضعف الناشئة، واتخاذ قرارات مدروسة لحماية استقرار القطاع المصرفي.

وتحقيقاً للأهداف المشار إليها أعلاه، عمل البنك المركزي الأردني على إصدار تعليمات أكثر تفصيلاً في مجالات محددة لإدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ وهي "تعليمات الإفصاح والإبلاغ عن مخاطر المناخ" بتاريخ 2026/1/11 للبنوك العاملة في المملكة وبما يتناسب مع حجم البنك وطبيعة ومستوى تعقيد عملياته وهيكلة مخاطره، بهدف وضع مبادئ توجيهية للإفصاح الفعال عن مخاطر المناخ والإبلاغ عنها من قبل البنوك العاملة في المملكة، وتستند هذه التعليمات إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS S2) الصادر عن مجلس المعايير الدولية للاستدامة (ISSB) بشأن الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، وإطار لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) للإفصاح عن المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ.

وقد منح البنك المركزي الأردني فترة انتقالية للبنوك لتطبيق هذه التعليمات وذلك بهدف إتاحة الوقت الكافي للبنوك لتطوير الأنظمة والقدرات الفنية اللازمة للامتثال لمتطلبات الإفصاح والإبلاغ، حيث تدخل هذه التعليمات حيز التنفيذ بشكل طوعي لمتطلبات الإفصاح اعتباراً من بيانات نهاية عام 2026، وبشكل إلزامي اعتباراً من بيانات نهاية عام 2027 مع مراعاة متطلبات الإفصاح المتعلقة بالمناخ الصادرة عن بورصة عمان للبنوك الخاضعة لهذه المتطلبات، أما بالنسبة لمتطلبات الإبلاغ فتدخل حيز التنفيذ بشكل إلزامي اعتباراً من بيانات نهاية عام 2026 وبشكل سنوي، باستثناء النموذج رقم (3) من الملحق رقم (2) المتعلق بالتمويل الأخضر المتوافق مع التصنيف الأخضر الوطني الأردني الذي يدخل حيز التنفيذ بشكل إلزامي اعتباراً من بيانات شهر 2026/6 وبشكل نصف سنوي.

3.7 بعض المفاهيم المرتبطة بالتمويل الأخضر والمستدام

1.3.7 إطار القرض الأخضر (GREEN LOAN FRAMEWORK)

يمثل إطار القرض الأخضر وثيقة تنظيمية تحدد القواعد والضوابط التي تلتزم بها البنوك والمؤسسات المالية عند منح أو إدارة أو تتبّع القروض المخصصة للمشاريع الخضراء، وتهدف هذه الوثيقة إلى ضمان الشفافية والنزاهة في استخدام التمويل، ويستند الإطار في هيكلته بشكل أساسي إلى المبادئ العالمية للقروض الخضراء ((Green Loan Principles (GLP)) الصادرة عن الجمعيات العالمية الثلاث الرئيسية في أسواق القروض

0.83	الموانئ والنقل البحري
0.83	الزجاج ومنتجاته
0.67	الورق ومنتجاته
0.50	الصناعات المتنوعة
0.50	الكيمويات الصناعية
0.50	النقل البري والسكك الحديدية
0.50	الحمضيات والحبوب والخضراوات
0.33	الملابس الجاهزة
0.33	الألات والمعدات الكهربائية
0.17	تجارة السيارات وقطع الغيار وغيرها
0.11	الفنادق والمطاعم والمدن الترفيهية

2.2.2.7 تعليمات إدارة مخاطر المناخ رقم (2025/2)

في إطار جهود البنك المركزي الأردني لتعزيز جاهزية القطاع المالي لمواجهة التحديات المرتبطة بالتغير المناخي، واستكمالاً لتطبيق استراتيجية التمويل الأخضر، عمل البنك المركزي الأردني على إصدار أول تعليمات في مجال التمويل الأخضر وإدارة مخاطر المناخ للبنوك العاملة في المملكة بما يتناسب مع حجم البنك وطبيعة ومستوى تعقيد عملياته وهيكلة مخاطره بعنوان "تعليمات إدارة مخاطر المناخ" رقم (2025/2) تاريخ 2025/2/18، بهدف وضع مبادئ توجيهية لإدارة مخاطر المناخ بشكل فعال في البنوك، حيث تستند هذه المبادئ التوجيهية إلى مبادئ لجنة بازل بشأن الإدارة الفعالة والرقابة على المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ حيث يجب أن تشكل هذه المبادئ جزءاً أساسياً من الحوكمة المؤسسية ونماذج الأعمال واستراتيجيات إدارة المخاطر المتبعة لدى البنوك.

وقد تضمنت هذه التعليمات مسؤوليات مجلس الإدارة للبنك ومسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا فيما يتعلق بإدارة مخاطر المناخ، وبناء القدرات المتعلقة بمخاطر المناخ، كما تضمنت هذه التعليمات دمج مخاطر المناخ في استراتيجية عمل البنك واستراتيجية إدارة المخاطر، وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية، وعملية إدارة المخاطر، والمراقبة وإعداد التقارير الداخلية، والأمور الواجب على البنوك تزويد البنك المركزي بها خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذه التعليمات مثل: ما يفيد تأسيس وحدة أو قسم أو تشكيل فريق عمل مختص بإدارة مخاطر المناخ في دائرة إدارة المخاطر، وبما يفيد تعديل استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك لدمج إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ في هذه الاستراتيجية.

3.2.2.7 تعليمات الإفصاح والإبلاغ عن مخاطر المناخ رقم (2026/1)

إن توفير معلومات واضحة وشاملة ومفيدة لاتخاذ القرارات حول تأثير تغير المناخ يُمكن المستثمرين والعملاء والجهات التنظيمية من تقييم كيفية تأثير المخاطر المتعلقة بالمناخ على البنوك بشكل أفضل، وكما يُعدّ الإبلاغ الفعال عن مخاطر المناخ للجهات الرقابية أمراً أساسياً لفعالية

بتحقيق نتائج وأداء مستدام قابل للقياس، الأمر الذي يعكس نضج القطاع المالي في إدراك أن الاستقرار المالي لا يتحقق فقط بتمويل مشاريع خضراء محددة، بل بضمان تحول كافة الأنشطة الاقتصادية نحو الاستدامة لتقليل المخاطر النظامية المرتبطة بالتغير المناخي.

تبرز أهمية هذا الانتقال الاستراتيجي في تعزيز الإستقرار المالي من عدة أبعاد منها "الشمولية القطاعية" حيث يتيح هذا النوع من التمويل إمكانية إنخراط قطاعات لا تمتلك مشاريع خضراء بطبيعتها في مسار الاستدامة عبر تحسين مؤشرات أدائها العامة، و"تحفيز التغيير السلوكي" من خلال ربط تكلفة التمويل (سعر الفائدة) بتحقيق أهداف استدامة طموحة للشركة أو المشاريع الممنوحة هذا النوع من القروض، حيث تنتقل العلاقة بين المقرض ومناخ التمويل من مجرد تمويل أصل إلى شراكة استراتيجية تهدف إلى تقليل مخاطر عدم استدامة الشركة، الأمر الذي يعزز من جودة المحفظة الائتمانية لمناخ التمويل على المدى الطويل، بالإضافة إلى الدور الحيوي لهذا النوع من التمويل في تعزيز "المرونة في إدارة السيولة" حيث يوفر هذا الانتقال للمقرضين القدرة على استخدام التمويل في الأغراض العامة للشركة مع الالتزام بأهداف بيئية واجتماعية محددة، الأمر الذي يقلل من القيود أو التعقيدات التشغيلية المرتبطة بتتبع الأموال في المشاريع الخضراء التقليدية، مع الحفاظ على الرقابة على هذا التمويل من خلال مؤشرات أداء مستهدفة (KPIs).

1.2.3.7 مبادئ التمويل المرتبط بالاستدامة

كما تم ذكره سابقاً، وفي ضوء التحول الاستراتيجي وتبني نموذج التمويل المرتبط بالاستدامة الأمر الذي فرض على مؤسسات التمويل المختلفة تبني إطار عمل قائم على الأداء بدلاً من تمويل الأصل، وهو ما تجسده مبادئ التمويل المرتبط بالاستدامة التالية:

1. اختيار مؤشرات الأداء الرئيسية (Selection of KPIs): حيث تعتبر هذه المؤشرات حجر الأساس في الانتقال، إذ يجب على مناح التمويل والمقرض اختيار مؤشرات أداء ذات صلة جوهرية بنشاط الشركة، ولا تقتصر هذه المؤشرات على الجوانب البيئية فقط، بل تشمل جوانب اجتماعية أو حوكمة، ويشترط في هذه المؤشرات أن تكون:
 - قابلة للقياس الكمي.
 - قابلة للتحقق من جهات خارجية.

(LMA, LSTA, APLMA)² والمستمدة من مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA)، كما يتضمن الإطار معايير الأهلية والتي تحدد القطاعات الاقتصادية المسموح تمويلها بناءً على توافقها مع ما تضمنته وثيقة التصنيف الأخضر (Green Taxonomy)، الأمر الذي من شأنه مكافحة عملية الغسل الأخضر (Greenwashing).

1.1.3.7 مبادئ القروض الخضراء GREEN LOANS PRINCIPLES

في سبيل توجيه القروض نحو مشاريع بيئية حقيقية تم إصدار مبادئ القروض الخضراء والتي تم الإشارة إليها أعلاه، والتي تتمثل في:

1. استخدام العائدات (Use of Proceeds): حيث يتم حصر وجهة استخدام القروض في مشاريع مؤهلة بيئياً مثل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
2. تقييم واختيار المشاريع (Project Evaluation and Selection): حيث يتم وضع معايير دقيقة لفحص الأثر البيئي للمشاريع المنوي تمويلها وذلك قبل عملية المنح.
3. إدارة العائدات (Management of Proceeds): ويتمثل هذا المبدأ بوجوب عزل حصيلة القرض الأخضر في حسابات منفصلة أو تتبعها بطريقة تضمن عدم اختلاطها بتمويلات أخرى، وذلك لضمان حصر توجيهها وصرفها فقط في الغرض المحدد الذي تم التمويل من أجله.
4. إعداد التقارير (Reporting): ويتمثل هذا المبدأ بالزام الجهات الحاصلة على القرض الأخضر بتقديم بيانات دورية حول النتائج البيئية المتحققة نتيجة التمويل الممنوح، الأمر الذي يعزز القدرة على تقييم البصمة الكربونية للمحفظة الائتمانية.

2.3.7 القروض المرتبطة بالاستدامة (SUSTAINABILITY-LINKED LOANS)

في إطار الاهتمام المستمر والمتزايد بمجالات الحفاظ على البيئة والمخاطر المترتبة بها ظهر تحولاً استراتيجياً من التركيز على "القروض الخضراء" الذي يستهدف تمويل أصول أو مشاريع خضراء ذات أثر بيئي فقط، نحو نموذج أكثر مرونة وشمولية وهو "القروض المرتبطة بالاستدامة" والذي يركز بشكل كبير على ربط شروط تلك القروض

² LSTA: Loan Syndications and Trading Association, APLMA: Asia Pacific Loan Market Association, LMA: Loan Market Association

1.3.3.7 مبادئ القروض الاجتماعية SOCIAL LOANS PRINCIPLES

بالنظر إلى الإطار التنظيمي الذي تم تطويره من قبل الجمعيات العالمية الثلاث الرئيسية في أسواق القروض (LMA, LSTA, APLMA) فإن التمويل الاجتماعي يستند إلى مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى ضمان توجيه التمويل نحو أثر اجتماعي واضح وقابل للقياس، وتشمل هذه المبادئ استخدام عوائد القرض في مشاريع اجتماعية محددة، ووضوح آلية اختيار وتقييم المشاريع، والإدارة الدقيقة لتلك الأموال، بالإضافة إلى الالتزام بالإفصاح والتقارير الدورية حول الأثر المتحقق. وتتقاطع هذه المبادئ بشكل كبير مع مبادئ التمويل الأخضر، حيث يقوم كلاهما على فكرة توجيه الأموال نحو أهداف استدامة محددة والتركيز على الشفافية والحوكمة وقياس الأثر غير أن التمويل الاجتماعي يركز على البعد الإنساني والاجتماعي مثل تحسين مستوى المعيشة ودعم الفئات الضعيفة، بينما يركز التمويل الأخضر على البعد البيئي مثل الحد من الانبعاثات والتغير المناخي، إلا أن كليهما يشكلان معاً إطاراً متكاملًا ضمن منظومة التمويل المستدام.

4.3.7 الاقتصاد الأزرق (BLUE ECONOMY)

برز مفهوم الاقتصاد الأزرق خلال السنوات الأخيرة بإعتباره أحد المفاهيم الحديثة المرتبطة بالتنمية المستدامة، ويشير هذا المفهوم إلى الاستخدام المستدام لموارد البحار والمحيطات والأنهار لتحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة الدخل، وخلق فرص العمل مع الحفاظ على صحة النظم البيئية والموارد الطبيعية للأجيال القادمة. ويشمل الاقتصاد الأزرق مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمياه والمحيطات مثل الصيد المستدام، والنقل البحري، والطاقة البحرية المتجددة، والسياحة الساحلية، وإدارة الموارد المائية، إضافة إلى حماية التنوع البيولوجي البحري والحد من التلوث، كما وتنبع أهمية الاقتصاد الأزرق من دوره في تعزيز الأمن المائي والغذائي، فضلاً عن مساهمته في مواجهة التغير المناخي وتعزيز القدرة على التكيف مع التحديات البيئية.

1.4.3.7 التمويل الأزرق (BLUE FINANCE)

في ظل تزايد الاهتمام العالمي بالاستدامة البيئية والمخاطر المرتبطة بندرة المياه وتدهور النظم البحرية، برز التمويل الأزرق كأداة مالية داعمة للاقتصاد الأزرق والذي يُعد أحد المجالات الناشئة ضمن منظومة التمويل المستدام، ويُعنى بتوجيه الموارد المالية نحو حماية وإدارة الموارد المائية والأنظمة البحرية بشكل مستدام، ويكتسب هذا النوع من التمويل أهمية متزايدة نظراً لإرتباطه المباشر بالأمن المائي، والأمن الغذائي، والاستدامة البيئية، بالإضافة إلى

- ذات مرجعية تاريخية تسمح بتقييم مدى التحسن المحقق.

2. تحديد أهداف استدامة طموحة (Calibration of Sustainability Performance Targets):

حيث يتم وضع أهداف استدامة لكل مؤشر من مؤشرات الأداء مع مراعاة أن تكون أهداف طموحة وتتجاوز المسار الطبيعي للأعمال وتتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية مثل رؤية التحديث الاقتصادي (2022-2033) أو استراتيجية قطاع الطاقة (2025-2035) الصادرة عن وزارة الطاقة والثروة المعدنية بما يضمن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الوطنية.

3. خصائص الأداة المالية (Financial Instrument Characteristics):

ويتمثل هذا المبدأ بارتباط الشروط المالية للأداة مثل سعر الفائدة أو الكوبون بتحقيق أهداف محددة.

4. إعداد التقارير (Reporting):

ويتمثل بالتزام الجهة المقترضة بتقديم تقارير دورية للجهة مانحة التمويل، وتتضمن هذه التقارير معلومات محدثة عن أداء المؤشرات الرئيسية ومدى القرب من تحقيق الأهداف.

5. التحقق الخارجي المستقل (Verification):

تتطلب المبادئ قيام جهة خارجية مستقلة ومؤهلة (مثل شركات التدقيق ووكالات تصنيف الاستدامة) بالتحقق من أداء المقترض تجاه أهداف الاستدامة قبل إجراء أي تعديل على شروط التمويل، الأمر الذي يوفر الثقة للنظام المالي بأن الحوافز الممنوحة تستند إلى إنجازات حقيقية وموثقة.

3.3.7 القروض الاجتماعية (SOCIAL LOANS)

بالتوازي مع الاهتمام بالمخاطر البيئية، برزت القروض الاجتماعية كركيزة أساسية في منظومة التمويل المستدام، وهو نوع من الأدوات التي تُعنى بتوجيه التمويل واستخدامه حصراً نحو مشاريع تحقق عوائد اجتماعية ملموسة مثل دعم التعليم، الإسكان الميسر، خلق فرص العمل، تمويل المشاريع للفئات الأقل حظاً، والأمن الغذائي.

إن السعي نحو الاهتمام بالقروض الاجتماعية تسهم في تحقيق العديد من الفوائد وتتعدى الجانب الإنساني أو التنموي فقط ليشمل توسيع قاعدة الاشتغال المالي، ودعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتحفيز خلق فرص العمل. كما تسهم القروض الاجتماعية في تعزيز ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية من خلال توفير إطار تمويلي قائم على الشفافية والإفصاح الواضح عن استخدام الأموال والأثر الاجتماعي المتحقق منها.

عن الجمعيات العالمية الثلاث الرئيسية في أسواق القروض (LMA, LSTA, APLMA) التي تم التطرق إليها سابقاً.

وبهذا الصدد يسهم التصنيف الأخضر الوطني الأردني الذي تم إطلاقه في شهر 2026/2 في تحديد الأهداف البيئية ذات الأولوية، ومنها الاستخدام المستدام وحماية موارد المياه والذي يُعنى بضمان الأمن المائي على المدى الطويل والإدارة الفعالة للمياه في المنازل والقطاعات الإنتاجية، الأمر الذي من شأنه مساعدة المؤسسات المالية في تحديد الأنشطة الاقتصادية المستدامة لتوجيه التمويل إليها.

4.7 الخلاصة

يدرك البنك المركزي الأردني أهمية التمويل الأخضر، وذلك في ظل التحديات العالمية المرتبطة بالاستدامة، حيث أصبح من الضروري على البنوك والمؤسسات المالية تبني سياسات تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وقد لعب البنك المركزي الأردني دوراً محورياً في توجيه القطاع المالي من خلال استراتيجيات وتشريعات تهدف إلى تعزيز التمويل الأخضر من جانب، ومن جانب آخر يولي البنك المركزي الأردني أهمية متزايدة للمخاطر الناشئة عن تغير المناخ باعتبارها من المخاطر التي تؤثر على الاستقرار المالي، سواءً من خلال المخاطر المادية الناتجة عن الظواهر المناخية المتطرفة أو المخاطر الانتقالية المرتبطة بالتحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وتأثيرها على القطاعات الاقتصادية ذات الانبعاثات الكربونية العالية. وفي هذا الإطار، يواصل البنك المركزي الأردني جهوده الرامية إلى تقوية إدارة مخاطر المناخ من خلال تعزيز دمج الاعتبارات المناخية والبيئية ضمن أطر إدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية وتطوير القدرات المؤسسية بهذا الخصوص.

دوره في الحد من المخاطر النظامية الناتجة عن تدهور الموارد الطبيعية.

ومن منظور الاستقرار المالي، يكتسب التمويل الأزرق أهمية خاصة نظراً لإرتباطه بإدارة مخاطر طويلة الأجل قد تؤثر على النظام المالي ككل. فندرة المياه أو تدهور النظم البحرية يمكن أن يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة في قطاعات حيوية مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، ما ينعكس على قدرة الشركات والأفراد على السداد، وبالتالي على جودة المحافظ الائتمانية للمؤسسات المالية. لذلك، فإن الاستثمار في مشاريع التمويل الأزرق لا يُعد فقط التزاماً بيئياً، بل للحد من المخاطر المالية المستقبلية.

كما يسهم التمويل الأزرق في تعزيز الإستدامة المالية من خلال جذب الاستثمارات نحو مشاريع ذات أثر بيئي واقتصادي إيجابي، بما يتماشى مع توجهات المستثمرين نحو أدوات التمويل المستدام. وقد بدأت العديد من المؤسسات المالية الدولية والحكومات في إصدار أدوات تمويل مثل السندات الزرقاء (Blue Bonds)، والتي تستخدم لتمويل مشاريع مرتبطة بالمياه والمحيطات على غرار السندات الخضراء. كما بادرت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) إلى تطوير أطر إرشادية للتمويل الأزرق والتي تهدف إلى توفير قائمة مرجعية بالأنشطة الزرقاء المؤهلة وبما يساعد المؤسسات المالية على توجيه الاستثمارات نحو المشاريع التي تدعم الاستدامة البيئية والاقتصاد الأزرق وبما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة (رقم 6) توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، ورقم (14) الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها مستداماً من أجل التنمية المستدامة). ونظراً لكون التمويل الأزرق يندرج ضمن فئة فرعية من التمويل الأخضر والمستدام، فإنه يستند إلى مبادئ التمويل الأخضر الصادرة